

# تطبيق التفسير الجنائي الإسلامي في مصر

دراسة تحليلية وتأصيلية لمشرع قانون  
العقوبات الإسلامي

الدكتور  
محمد أبو العدا عفيف  
أستاذ القانون الجنائي المساعد  
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الناشر  
دار الفكر العربي





# فَطْيْسُ التَّسْرِيعِ الْجَنَائِي الْإِسْلَامِي

## فِي مَصْرَ

دراسة تحليلية وتأصيلية لتسريع قانون  
العقوبات الإسلامية

الدكتور

محمد أبو العدا عقيد

أستاذ القانون الجنائي المساعد  
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الناشر

دار الفكر العربي



## بسم الله الرحمن الرحيم

(( وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل  
فتفرق بكم عن سبيلى — ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون )) (١)

-

(( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم واحذرهم  
أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك )) (٢)

-

(( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون )) (٣)

-

(( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون )) (٤)

-

(( ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الفاسقون )) (٥)

صدق الله العظيم

- 
- (١) سورة الأنعام الآية ١٥٣ .
  - (٢) سورة المائدة الآية ٤٩ .
  - (٣) سورة المائدة الآية ٤٤ .
  - (٤) سورة المائدة الآية ٤٥ .
  - (٥) سورة المائدة الآية ٤٧ .



## مقدمه

من الأمور التي برزت على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة ، ما سُمي بالعدّ الاسلامي ، والذي تمثل من ناحية فسي قيام ثورة اسلامية في بلد اسلامي ، ومن ناحية أخرى في تعاضم دور المعاومة الأفغانية التي تعتمد على الايمان بشكل رئيسي في مقاومة الاحتلال السوفييتي . وأخيرا في اتجاه عدد من الدول الاسلامية الى تقنين وتطبيق الشريعة الاسلامية - خاصة في مجال الحدود - ومن أبرز هذه الدول : " ليبيا ، باكستان ، وأخيرا السودان " .

ولم تكن " مصر " بمعزل عن هذا الاتجاه الاسلامي المتمثل في الرغبة في العودة الى أحكام الشريعة الغراء التي برزت للناس كافة ، والصالحة للتطبيق في كل زمان ومكان (١) ، فعند ما يزيد عن خمسة عشر عاما بدأت محاولات تقنين أحكام الشريعة : فشكل مجمع البحوث الاسلامي لجنة للقيام

---

(١) قال تعالى : " وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (سورة سبأ - الآية ٢٨) .

بهذه المهمة السامية سنة ١٩٦٨ ، وتبعه لنفس الغرض المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي شكل لجنة بدأت منذ سنة ١٩٧٠ في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ، ثم أصدر وزير العدل قراراً سنة ١٩٧٥ بتشكيل " اللجنة العليا لتطوير القوانين " السعي أعدت مشروع قانون الحدود . وأخيراً قام مجلس الشعب في جلسته المنعقدة قى ١٧ ديسمبر ١٩٧٨ بالموافقة على تشكيل خمس لجان لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية تنفيذا للمادة الثانية من دستور سنة ١٩٧١ والتي تنص على أن " .. مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع " . وقد أنجزت هذه اللجان المشروعات الآتية : مشروع قانون المعاملات المدنية ، مشروع قانون الإثبات ، مشروع قانون التقاضي ، مشروع قانون التجارة البحرية ، مشروع قانون التجارة ، وأخيراً مشروع قانون العقوبات<sup>(١)</sup> ، الذي لم يعرض بعد على مجلس الشعب لمناقشته وإقراره .

---

" قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً " (سورة سبأ الآية ١٢٨) . " وأرسلناك الا رحمة للعالمين " (سورة الأنعام الآية ١٠٧) . وقال - صلى الله عليه وسلم - : " بعثت الى الناس كافة " .  
 (١) انظر : مضطحة الجلسة السبعين المنعقدة في أول يوليو ١٩٨٢ ، ملحق رقم (١٩) .



وقد تشويعها لتساوئات حول بدو العمل بالتقنيات التي تم أعدادها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لقانون العقوبات . فقد يقول البعض أننا ألفنا العمل في ظل قانون العقوبات الحالي منذ قرن من الزمان ولدينا الآن رصيداً ضخماً من التراث الفقهي والقضائي سنستفيد بتأثير بالتفسير المطلوب . ويرد على هذا القول بأن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يستلزم هدم هذا التراث الفقهي والقضائي ، بالاضافة إلى أن العاملين في مجال القانون من أساتذة وقضاة ، يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية ، بل ان عدداً من القضاة أصدرت بالفعل العديد من الأحكام وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، معتمدين على نص المادة الثانية المعدلة من دستور ١٩٧١ ، والتي بمقتضاها تصبح الشريعة الإسلامية " المصدر الرئيسي للتشريع " (١) . ويرد آخرون " أن تطبيق العقوبات البدنية في مجال الحدود ، وعلى وجه الخصوص " قطع يد السارق " قد يعطل عدداً من أفراد المجتمع ويجعلهم عاجزين عن العمل والانتاج . ولكن هذا القول مردود على أساس أن الإسلام قبل تطبيق المحرم ويرى الانسان المسلم على القوم والأخلاق الفاضلة . قال - صلى الله عليه وسلم - : " انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " . فالله اعلم

---

(١) انظر على وجه الخصوص : الأحكام التي تُمد بها المستشار  
 شيخه عز الدين القاضي بحكمة بني سفيان واليهام بحكمة القوم

الأخلاقى للانسان يتم أولا ، ثم من يضعف أمام نفسه الخى تسول  
لها ارتكاب الجريمة بجدا أمامه عقوبة رادعة ، تجعله يفكر مرات  
عديدة قبل الاقدام على ارتكاب جريمة من جرائم الحدود .  
فعقوبات الحدود من اعدام الى قطع الى رجم هى كما يقول  
الشرعون موانع قبل الفعل وزواج بعده . والنسبة لعقوبة  
قطع يد السارق : فان الاسلام لم ولن يقطع يدا الا اذا أشبعها  
وأى شبهة تشوّر حول هذا الحد تمنع من تطبيقه ، والضوابط  
الشديدة التى وضعها فقهاء المسلمين لتطبيق حد السرقة  
تجعل تطبيقه لا يتم الا فى حالات ضيقة تستأهل هذا العقاب  
الالهى (١) . ثم أليست مصلحة المجتمع والمجنى عليه أولى  
بالاعتبار من مصلحة الجانى . (٢)

(١) انظر فيما بعد ص: ٦٩ وما يليها .

(٢) حيثما يشوّر موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية ، فان البعض  
يعرضه - وللأسف الشديد - وكأن قطع يد السارق  
وجلد شارب الخمر ، ورجم الزانى فحسب ، وهى  
نفس الدعوة التى يرددها الكثير من الأوروبيين اما جهلهم  
بأحكام الشريعة ، أو لمحاولة النيل منها . ولكن الفرد دين  
لهذه الدعوة نسيا أو تناسوا أن تطبيق الشريعة  
الاسلامية يعنى اخراج هذه المجتمعات الاسلامية  
من دائرة التخلف التى تعيشها ، لأن شرع الله  
معناه وجود نظام متكامل لحياة أفضل تتواءم فيها  
الكبرى بين الحكماء والمحكومين ، ويصبح فيها الناس

ويثور التساؤل كذلك بالقول بأن تطبيق التشريعات الإسلامية قد يؤدي إلى هزة شعبية ، ولكن هذا القول مدحوض تماما ، لأننا بلد إسلامي يجب أن يطبق شرع الله ، ولأن تطبيق الشريعة الإسلامية يمثل الآن مطلباً شعبياً ملحا ، ومن ناحية أخرى لم نسمع عن مثل هذه الهزة الشعبية عند العمل بالتقنينات الحديثة المستمدة من التشريع الفرنسي في نهاية القرن الماضي

---

= سواسية لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، ويعيش المجتمع في ظله على أساس العدالة والتكافل الاجتماعي والأخاء والتضامن . ويضيف الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى أن " الشريعة الإسلامية - في مجالها الجنائى وسائر مجالاتها - لا تعتمد قيمها العلمية من مقارنتها بالنظم القانونية المعاصرة بحيث يقال أن ما اتفقت فيه معها كان مظهر تقدم وما خالفها فيه كان دليل تخلف . فذلك نهج غير علمي لأنه يفترض أن النظم المعاصرة هي مقياس التقدم أو التخلف ، ويفترض أيضا أنها المثل الأعلى للنظم القانونية . وكل هذه أمور محل نظر ، بل هي موضع شك ، أو محل رفض . وإنما تقدر قيمة الشريعة الإسلامية بما استندت إليه من منطق وما تبنته من قيم ، وما استهدفت تحقيقه من مصالح اجتماعية . وأن الدراسة الموضوعية لهذه واستظهار نتائج تطبيقها حيث أتيح لها التطبيق تثبت أنه قد توافقت لها الجوانب هذه العناصر الإيجابية للتقنين . انظر بالمختار الذى تقدم به إلى المؤتمر الدولى الثالث عشر للفقهاء المسلمين ( القاهرة ) د. أحمد

والتساؤل الأخير يدور حول مدى خضوع غير المسلمين في مصر  
لأحكام التشريع الاسلامي . والاجابة على هذا التساؤل تحكمها  
القواعد الآتية : قوله تعالى في محكم التنزيل : " لا اكراه فى  
الدين قد تبين الرشد من الغى " (١) . والحديث الشريف  
" لهم مالنا وعلهم ما علينا " (٢) . كذلك فان مبدأ اقلية  
قانون العقوبات المعمول به فى التشريع الاسلامي يقضى بتطبيقه  
على الذميين والمستأمنين والموجودين فى دار الاسلام (٣) ومن

---

١٩٨٤ ) تحت عنوان " قانون العقوبات الاسلامي  
وقانون العقوبات الوضعي ، نقاط الالتقاء ونقاط  
الاختلاف

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٦ . وفى معاملة غير المسلمين قال  
تعالى : " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى  
الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرهوا وتقسطوا  
اليهم ان الله يحب المقسطين " سورة الممتحنة الآية  
٨ . وقال صلى الله عليه وسلم " ومن أذى ذمياً فأننا  
خصمه يوم القيامة " وتنص المادة ٤٦ من الدستور  
المصري على أن " تكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية  
ممارسة الشعائر الدينية " .

(٢) ولهذا تنص المادة ٤ من الدستور على أن " المواطنون  
لدى القانون سواء " ، وهم متساوون فى الحقوق  
والواجبات العامة ، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب  
الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

(٣) " المقامي " هو الذى يقسم بين المسلمين بصفة دائمة  
وتحتل حصة " دولة اسلامية كالأقاليم فى مصر ، أما  
" المستأمن " فهو الذى يقم فى دولة اسلامية بصفة  
مؤقتة كالأجانب فى مصر .

ناحية أخرى فان تشريع الحدود والقصاص على وجه الخصوص يعد من النظام العام الذي لا يحمل أى استثناء يرد على تطبيقه لأنه يضمن الضرورات الخاصة اللازمة للمحافظة على كيان المجتمع الاسلامى وهى : الدين والعقل والنفس والنسب والعدل . وأخيرا فان الشريعة الاسلامية تقر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور أحوالهم الشخصية من زواج ونكاح وغيرها لشرائع ملتهم ، وقد راعت مشروطات القوانين المطابقة للشريعة الاسلامية هذه المسألة . (١)

(١) عندما فتح العرب مصر بقيادة " عمرو بن العاص " وجدوا الترحيب والمعونة من أقباطها ، الذين طابوا مسن اضطهاد وفتن الرومان المحتلين لدرجة أن " الأنبا بسامين " بطريرك الأقباط بقى مختفيا لمدة عشر سنوات سابقة على الفتح الاسلامى لمصر نتيجة عزله واضطهاده من الامبراطور الرومانى " هرقل " وعند وصول " عمرو بن العاص " الى مصر أرسل " الأنبا بسامين " من مخبئه بحرض الأقباط ضد الروم ويطلب منهم أن يجمعوا استقبال " عمرو " . ولقد قام " عمرو بن العاص " بتعيين قاضي قبطى فى كل " كورة " ( مركز ) يختص بالقضايا المنازعات التى تنشأ بين أبناء دينه ويطبق أحكام الشريعة المصرية القروية ، وفى حالة النزاع المختلط كان " عمرو " يعين محامى مختلط من قضاة مسلمين وأقباط . وبعد أن أصبح معظم المصريين يدينون بالاسلام طبق مبدأ اقلية الشريعة ، فطبقت

ما تقدم ، يتبين لنا أن العمل بأحكام الشريعة الإسلامية يلتقى وآمال الجماهير المسلمة كل بقاع العالم الإسلامي ، وأن الاعتراضات التي تنشأ بسبب ذلك لا محل لها .

---

على جميع المنازعات عن طريق القاضي المسلم . وفى للقضاة القطعى الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية يطبق عليها القانون الكنسى . انظر الدكتور فتحى المصفاوى : " دراسة تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر " القاهرة - دار الفكر العربى - ١٩٨١ - ص ٩٩ ، وما بعدها .

والنسبة لليهود كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم يعايشهم فى المدينة رغم أنهم كانوا أشد الناس عداوة للإسلام ، وظل يعايشهم خمس سنين وهم يتمتعون بحرية العقيدة والعبادة ، ولا يروونه رسولا ولا يعترفون بالوحي المنزل عليه . ومع ذلك لم يهرس النبى ما يدعو الى محاربتهم بل كان يحكم علاقته بهم قوله تعالى : ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرهواهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ) سورة المتحننة الآية ٨ " بل لقد كان اليهود يتوافدون الى النبى لمضى بينهم فأنزل الله عليه قوله تعالى " فان جاءك فاحكم بينهم أو اخرجهم من ديارهم فأن يضربوه ضربة " وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين " ( سورة المائدة الآية ٤٢ ) . ولقد اتفق اليهود قبل قيام دولة اسرائيل على احسن المعاملة فى المجتمع الاسلامى

### خطة البحث :

سنتناول في فصل أول ، الاطار التاريخي لتطبيق التشريع الجنائي الاسلامي في مصر منذ الفتح العربي الى اليوم . ثم ندرس بعض جوانب التجديد في المشروع في مجال التجريم والعقاب ، وهو موضوع الفصل الثاني . أما الفصل الثالث فسوف يخصص لدراسة تحليلية انتقادية لبعض جوانب المشروع . وأخيرا سوف نبين الضوابط اللازمة لتوافرها لتطبيق الشريعة الاسلامية وذلك في الفصل الأخير .

---

في مختلف العصور ، وبصورة لم يصل اليها اليهودي الذي عاش في المجتمعات الغربية حيث تعرض لصنوف العنت والاضطهاد والحرمان من كثير من حقوق المواطنين ويكفي أن نذكر هنا ما روى عن عمر بن الخطاب أنه رأى يوما سائلا يسأل على الباب ، فقال له : ما دعاك الى السؤال . فقال : السن والجربة والحاجة . ثم اتضح أنه يهودي ، فأخذ مصر الى بيته وأطعمه ثم أخذه الى عامل بيت المال وقال له : " انظر هذا وأمثاله فاجعل له في بيت المسلمين نصيبا ، فلا خير فيها ان أكلنا شبيهتهم وتركناهم شيئا " .

والمرصوع محل الدراسة يتكون من ٣٠ مادة موزعة  
 بين ثلاثة كتب : الكتاب الأول يتضمن الأحكام العامة لقانون  
 العقوبات . والكتاب الثاني يشمل الحدود والعصاير والذبائح  
 أما الكتاب الأخير فقد خصص لجرائم الصانوه ولم تعتمد  
 اللجنة على أحد هذا المصروع على تلك مذهب معين ، دين  
 المذاهب الأخرى ، وإنما اعتمدت من بين المذاهب الفقهية  
 المختلفة الرأي الذي تراه راجحا ومناسبا لحال هذا العصر .



## الفصل الأول

### دراسة تاريخية لحالة إشرعية إسلامية في النظام الجنائي لمصر

تمهيد :

في هذا الفصل ، نريد رسم الخطوط العامة لمدى تطبيق التشريع الجنائي الاسلامي في مصر منذ الفتح العربي لها ( سنة ١٨ هـ / ٦٤٠ م ) حتى اليوم ، بفرض تفهم الوضع الحالي ، لأن الحاضر وليد الماضي ، وهو ينبى في نفس الوقت عن المستقبل وسوف نقسم هذه العجالة التاريخية الى عدة مراحل : الأولى تبدأ من الفتح الاسلامي لمصر في القرن السابع الميلادي حتى عهد محمد علي في بداية القرن التاسع عشر . والمرحلة الثانية من عهد محمد علي الى اصلاح التشريعي والقضائي في مصر سنة ١٨٨٣ . والمرحلة الأخيرة تبدأ من اصلاح السابق المستنى اليوم .

## المبحث الأول من الفتح الإسلامي إلى دولة محمد علي

في هذه المرحلة كانت السيادة للتشريع الجنائي الاسلامي فطبقت الشريعة الاسلامي على المصريين (١) ، كما كان الحال في بقية البلاد الاسلامية من الصين شرقا الى الأندلس غربا ، وقام الفقه الاسلامي بجهود كبيرة لجعل أحكام الشريعة مسايرة لمطلوبات وحاجات المجتمع الاسلامي المتغيرة . ثم خضعت البلاد العربية - ومنها مصر - للحكم العثماني (٢) . وخلال فترة الحكم العثماني أصاب تطبيق الشريعة الاسلامية بعض الانحرافات ، من ذلك أن الدولة العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر أحلت محل أحكام الحدود أحكاما أخرى لا تتفق مع طبيعتها الدينية ، وأعطت سلطة التعزير للقضاة

---

(١) من الملاحظ أن الشريعة الاسلامية خلال هذه الفترة رغم أنها كانت هي القانون الواجب التطبيق ، إلا أنها لم تكن المصدر الوحيد للقانون في مصر فقد وجد بجانبها العرف وشريعة الأقط والتشريعات الصادرة من ولي الأمر في شكل مراسيم . انظر الدكتور فتحى المصفاوى ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٢) باستثناء المغرب وبلاد الحجاز .

بعد أن قيدتهم بعقوبات معينة كالجلد والغرامة (١). وخلال هذه الفترة الزمنية ، تولى حكم مصر بعض الولاة الذين لم يراعوا على الوجه الأكمل مبادئ الشريعة الغراء كبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، أو مبدأ شخصية العقوبة ، أو المساواة أمام القانون . وهذه الفترة التي استشرى فيها الفساد كانت ملحوظة ابان حكم المعاليك لمصر ، حيث أدخلوا قوانين (جنكيزخان) المسماة بـ (السياسة ASSA) فى المسائل المدنية والتجارية ، وعهدوا الى قضاتهم بتطبيقها الا أن هؤلاء استبدوا واعتصموا كذلك اختصاص القضاة الشرعى . (٢)

## المبحث الثانى

من ولاية محمد على الى الإصلاح  
الشرعى والقضائى سنة ١٨٨٢م

خلال هذه الفترة ، امتزج تطبيق الشريعة الاسلامية بسن عدد من القوانين الوضعية فى عهد محمد على وخلفائه

- 
- (١) الدكتور على راشد : القانون الجنائى ، القاهرة دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٨٨ .  
(٢) الدكتور أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، ص ١٨٨ .

وذلك كمحاولة لاصلاح حال البلاد واخراجها من الفوضى التي كانت تسودها لفترة طويلة . ومن هذه القوانين ذات الطابع الجنائى : "قانون الفلاح" ( يناير ١٨٣٠ ) لحماية شئون الزراعة والفلاحين ، وقانون "السياسة" (يونيه ١٨٣٧ ) المتعلق بشئون الموظفين والجرائم الخاصة بهم ، وقانون "سياسة اللائحة" ( سنة ١٨٤٤ ) وهو خاص كذلك بجرائم الموظفين وتم جمع القوانين التي سبق صدورها فى مدونة واحدة سميت " قانون الانتخابات " ( سنة ١٨٤٨ ) وسميت كذلك لأنها جمعت حانب أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بقصاص والدية أحكاما مختارة من سائر القوانين الأخرى ، وأحكاما أخرى مستحدثة مستمدة من التقنين الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ مثل الدفاع الشرعى ، أو جرائم النصب والتزوير<sup>(١)</sup> . وفى عهد الوالى "سعيد" تم وضع قانون الجزاء الهمايونى ( فى يناير ١٨٥٥ ) وهو يمثل أول مدونة عقابية تصدر فى مصر على النسق الحديث الى حد كبير .

ويشور التساؤل عن مدى مراعاة القوانين السابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ؟ والجواب يتمثل فى أن محمد على

---

(١) الدكتور على راشد : المرجع السابق ص ٩٠ .

وخلفائه لم يستبعدوا أحكام الشريعة الإسلامية بحسب الأصل  
فبقيت هي القانون الواجب التطبيق طالما أن هذا لا يتعارض  
مع سياستهم ومصالحهم ، وخرجوا عن أحكامها متى وجدوا مصلحة  
في ذلك : وتفصيل ذلك أننا نجد في " قانون الفلاحة " إحالة إلى  
أحكام الشرع الشريف في الجرائم التي لا تمس إلى مباشرة  
فينص على القصاص والدية في القتل ، وعلى تطبيق الشريعة  
في جرائم الاجهاض وقتل ولده عمدا وجرائم العرض .

ولكن التشريعات السابقة خرجت عن أحكام التشريع  
الجنائي الإسلامي ، وذلك من عدة نواح : الأولى : وقف حدّ  
السرقه بقطع يد السارق ، وذلك لأن قانون الفلاحة وقانون  
المنتخبات نص على عقوبات أخرى غير القطع ، تبدأ بالضرب  
بالكرهاج في السرقات البسيطة ، إلى الأشغال الشاقة  
المؤقتة متى وقعت السرقة ليلا ، والأشغال الشاقة المؤبدّة  
في حالة الاعتداء على السرقة ووقوع الجريمة مع حمل السلاح  
ويرى البعض (١) أن محمد علي ربما أوقف حدّ القطع لأن مصلحته  
كانت تقتضي عدم إعاقة الفلاحين عن زراعة الأرض وهوما يؤثر

---

(١) انظر: الدكتور أحمد محمد خليفة ، المرجع السابق

على الانتاج فيقل مقدار الأثا وقال حتى يحصل عليها منهم . ولكن هذا القول منتقد ، فقد سبق القول بأن شروط توقيع جسد السرقة شديدة بدرجة لا تسمح بتطبيقه الا فى حالات نادرة فيكفى أن نقول إن عقوبة القطع لم تطبق الا على ستة أشخاص طيلة عهد رسول الله ، وخلال حكم الخلفاء الراشدين . ومن ناحية أخرى يبد والخروج عن أحكام التشريع الجنائى الاسلامى فى عدم مراعاة العادىء الأساسية التى تهيم عليه ومنها مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (١) ، ومبدأ شخصية العقوبة (٢) ومبدأ المساواة فى توقيع العقوبة (٣) . ويتمثل الخروج عن الشرعية فى تلك الفترة فى أن حدود التجريم والعقاب لم تكن واضحة أحيانا فكانت مجالس الأحكام تحكم بما تراه وتوقع

- 
- (١) اعمالا لقوله تعالى : ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) الأسراء - الآية ١٥ .  
 (٢) تطبيقا لقوله تعالى : ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ، الأسراء - الآية ١٥ ، الزمر - الآية ( ٧ ) .  
 (٣) تنجلي هذه المساواة فى حديث المخذومية التى سرقت فتشفع لها أسامة ، فرفض الرسول شفاعته وقال ٣ نعماً أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها "

من العقوبات ماتختاره . كذلك فان الوالى محمد على كان يتمتع بسلطان مطلق يعطيه حق معاقبة من يتجرأ على عصيانه أو التآمر عليه بأية عقوبة دون حاجة لمحاكمته أو ثبوت جريمة منصوص عليها قانوناً ضده (١) . وخرج قانون المنتخبات على مبدأ شخصية العقوبة حينما قضى فى العادة ( ٢١ ) منه على أن العقوبات توقع على فاعل الجريمة ، وعلى شيخه أحياناً ، وعليهما وعلى القائم مقام فى أحوال أخرى . وأخيراً فان قاسنون الجزاء الهمايونى لم يراع مبدأ المساواة فى العقوبة ، فقد فرق طبقاً لنص المادتين الثانية منه فى توقيع العقاب بين ما اذا كان الخاضع له من " العلماء " الفخام والسادات الكرام وخيرة الناس وأصحاب الرتب " أو كان من " أوساط الناس والسوقة ومن يشابههم " (٢)

مما تقدم ، نخلص الى أن أحكام التشريع الجنائى الاسلامى لم تكن مرعية ولا مطبقة على الوجه الأكمل حينما بدأ الإصلاح القضائى والتشريعى فى مصر .

- 
- (١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد : " الأحكام العامة فى قانون العقوبات " القاهرة ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٦٢ م ص ٢٨ ، الدكتور أحمد محمد خليفة ، المرجع السابق ص ٢١ .
- (٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٥٦ ، الدكتور أحمد محمد خليفة ، المرجع السابق ص ٢٠٩ .

## المبحث الثالث

من وضع التقنيات الحديثة  
سنة ١٨٨٢ المجت اليوم .

بدأ تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر بعد ولاية محمد علي  
وبلغ هذا النفوذ مداه في عهد الخديوى اسماعيل الذى أغرق  
البلاد في الديون ، وفتح أبوابها للأجانب فنزحوا اليها من  
كل صوب وحذب ، وشعرا لأ جانب بأن القوانين المحلية فى  
مصر لا تصلح للتطبيق عليهم ، ونظرا للفوضى الضاربة فى القضاء  
القنصلى آنذاك ، كان لابد من تشريع وقضاء جديدين يحكمان  
ما زعتهم فى مصر ، فتوصلوا عن طريق الامتيازات المقررة لهم الى  
ما يعرف بالاصلاح القضائى والتشريعى سنة ١٨٧٥ ، فتم وضع  
عدد من التقنيات منها تقنين للعقوبات ، وآخر للاجراءات  
مستمدة من التقنيات الفرنسية التى وضعت فى عهد نابليون  
ونظم " القضاء المختلط " ليطبق التقنيات المختلطة على  
المنازعات التى تشور بين الأجنبي فى مصر . وقد تبع هذا  
الاصلاح التشريعى والقضائى ، اصلاح آخر مماثل بالنسبة  
للمصريين سنة ١٨٨٣ . فتم وضع " التقنيات الأهلية " وتم  
تشكيل " المحاكم الأهلية " لتفصل فى المنازعات بين المصريين  
وفقا للتقنيات الأهلية ومنها " قانون العقوبات الأهلى "  
وقانون تحقيق الجنايات الأهلى " .



وسوف ندرس بإيجاز موضع الشريعة الإسلامية من هذه المدونات العقابية التي وضعت على النسخ الأوروبي ، ونتطرق من ناحية أخرى إلى بعض النصوص الواردة في الدساتير المصرية المتعاقبة ، وانعكاساتها بالنسبة للتشريع الجنائي الوضعي في علاقته بالتشريع الجنائي الإسلامي .

### المطلب الأول

#### موقف المدونات العقابية المختلفة من الشريعة الإسلامية

صدرت المدونة العقابية الأولى في مصر في بدايات الاحتلال الإنجليزي لها تحت اسم " قانون العقوبات الأهلى سنة ١٨٨٣ الذى استمد أحكامه من " قانون العقوبات المختلط " المنقول من التقنين الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ . وهذه المدونة تمثل أول تشريع عقابي مصرى يوضع على النسخ الأوروبي بشكل متكامل ويستمد أحكامه من التشريع الفرنسى (١) . وضع هذا

---

(١) وأن كان قانون الجزاء الهامبوني الذى صدر سنة ١٨٥٥ ، قد استوحى الكثير من أحكامه من التشريع الفرنسى ، ولكنه يعد متأخراً بالنسبة للتقنين الذى صدر سنة ١٨٨٣ .

التقنين فى وقت كانت فيه الشريعة الاسلامية هى القانون العام المطبق على الأقل من حيث المبدأ فما هو موقفه منها ؟ . نصت المادة الأولى من التقنين الأهلى على أنه : " من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التى تقع على أفراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية . وكذلك على الجرائم التى تحصل ضد الحكومة مباشرة . وسنا على ذلك قد تعينت فى هذا القانون درجات العقوبة التى لأولياء الأمر شرعاً تقريرها . وهذا بدو من اخلال فى أى حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الفراء " . وهذا النص يؤدى الى النتائج التالية :

اولاً - بمقتضاء لم تعد الشريعة الاسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق ، بل أصبح القاضى عند فصله فى أى نزاع يعرض عليه مقيداً ولا بنصوص قانون العقوبات وهذه النتيجة تؤكدها المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية حيث نصت على أن " كافتالاً أحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التى تنشر " .

ثانياً - إن المشرع بهذه المادة قد أوقف العمل بنظام التجريم الاسلامى القائم على التفرقة بين جرائم الحسد ود القصاص من ناحية ، وجرائم التعزير من ناحية أخرى . أما ما ذهبت اليه هذه المادة من القول بأنه " قد تعينت فى هذا

القانون درجات العقوبة التى لأولياء الأمر شرعا تقريرها فهذه العبارة المخادعة لا تستقيم مع أحكام الشريعة الاسلامية التى لا تجعل لأولى الأمر من حق فى مجال العقاب ، الا فيما يتعلق بجرائم التعزير ، ولكن المشرع وفقا لهذا القانون لم ينص على بعض الحدود كالردة وشرب الخمر والقذف والحرابة ونص على البعض الآخر منها ، ولكن نظم أحكامها بصورتها المختلفة عن أحكام التشريع الاسلامى ، سواء فيما يتعلق بحدود التجريم أو شروط العقاب ، أو بنوع العقوبة المطبقة ، ويتضح ذلك فى حدى الزنا والسرقة .

كذلك يبدو خروج التشريع عن أحكام القصاص فى القتل وما دونه ، وهو حق شخصى لأولياء الدم يجوز لهم بمقتضى الشريعة التنازل عنه ، والاكتفاء بقبول الدية ، فبعد صدور هذا التشريع ، خرج القصاص فى القتل عن نطاق الحقوق الشخصية ودخل فى مجال الحقوق العامة التى لا يجوز التنازل عنها ولم يبق هذا القانون من حقوق أولياء الدم الا نظام الدية الذى نص عليه فى المادة ( ٣٣٠ ) منه ونص كذلك على الدية فى المادة ( ٤٧ ) من قانون تحقيق الجنايات .

ثالثا - أورد المشرع تحفظا فى عجز المادة الأولى بقوله : " وهذا بدون اخلال فى أى حال من الأحوال بالحقوق

المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء " وهذا التحفظ لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بتخلي هذا القانون عن أحكام الحدود والقصاص ، كما وردت بالشريعة قالا سلامية ، ولكنه واجهة قصد بها ادخال الطمأنينة فى نفوس الناس بالنسبة للتشريع الجديد ، ومحاولة ايهاهم بعدم مساسه بأصول التشريع الجنائى الاسلامى . (١)

ومع ذلك اذا استبعدنا مجال خروج هذا القانون عن أحكام الحدود والقصاص ، فاننا نجد له من المزايا التى تكفل ضمانات العدالة الجنائية للأفراد ، وتحضى حقوقهم الفردية بعد عهود من العسف والجور والاستبداد الواقع عليهم . وأول المحاسن التى تذكر لهذا التقنين هو النص صراحة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وهو ما أوضحت المادة (١٩) (منمقولها : " يكون العقاب على الجنايات والجنسج والمخالفات على حسب القانون المعمول به وقت ارتكابها " ونفس المبدأ أكدته المادة (٢٨) من لائحة ترتيب المحاكم

---

(١) قارن الدكتور محمد أحمد خليفة ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ وما بعدها ، الدكتور على راشد : " أضواء على مشروع التقنين الجنائى الاجتماعى " مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، عدد يناير ١٩٦٧ ، ص ١٢٩ .

الأهلية . وهذا النص لم يوجد له نظير في التشريعات السابقة التي صدرت في عهد محمد علي ، أو في عهود خلفائه . كذلك تضمن هذا التشريع مبدأ شخصية العقوبة ، ومبدأ المساواة أمام القانون ، وقيام المسؤولية الجنائية على أساس حرية الاختيار ، ونص على أن التعذيب الذي يقع على المتهم بقصد الحصول على اعتراف منه يعد جريمة بعد أن كان مباحا في القوانين السابقة . ونص تقنين تحقيق الجنايات على ضمانات كثيرة للمتهم في مختلف مراحل الخصومة الجنائية .

وهذه المزايا والضمانات التي جاء بها التقنين الأهلى لا تتنافى مع مبادئ التشريع الجنائى الإسلامى ، بل على العكس جاءت تقنيا وتكريسا لها ، وأدى هذا السبب أن تألف النفوس هذا التشريع الجديد ويكتب له النجاح فى التطبيق .

ثم صدر قانون آخر للعقوبات سنة ١٩٠٤ ، فاستبقى نهاية المادة الأولى من تقنين ١٨٨٣ ، وأصبحت المادة (٧) منه على النحو التالى : " لا تخل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الفراء " . وقد سبق القول بأن هذه العبارة كان المقصود بها ادخال الطمأنينة فى النفوس التى ألغت العمل بالتشريع الإسلامى ، ولكن لم تضعه فى الموضع الصحيح من التطبيق

والدليل على ذلك أن حق التأديب المقرر للزوج على زوجته وللولى على القاصر ، وهو من الحقوق المقررة بمقتضى الشريعة الإسلامية ، كانت محكمة النقض بعد صدور التقنين الأهلى سنة ١٨٨٣ قد ذهبت الى حد اكاره (١) ، رغم أن بعض المحاكم الأخرى قد اعترفت به . ولحسم هذا الخلاف رضى عند وضع قانون سنة ١٩٠٤ أن يتضمن نصا صريحا فى هذا الشأن فجاء نص المادة ( ٥٥ ) منه على النحو التالى : لا تسرى أحكام هذا القانون على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة" . كذلك أبقى القانون الصادر سنة ١٩٠٤ العمل بنظام ( الدبة ) المنصوص عليه فى تشريع سنة ١٨٨٣ ، فأضحى منصوصا عليها فى المادة ( ٢١٦ ) منه وفى المادة ( ٥٦ ) من قانون تحقيق الجنايات .

وفى سنة ١٩٣٧ تم إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية ( مونترو ) فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ واستعاد بذلك المشرع المصرى اختصاصه التشريعى كاملا ، وأضحى قانون العقوبات يطبق تطبيقا اقليميا كاملا على المصريين والأجانب على حد سواء ، وخضع الأجانب للقضاء الوطنى نتيجة إلغاء

---

(١) انظر : نقض ٥ يناير ١٨٩٥ ، القضاء ص ٣٣٨ ، نقض ٩ يناير سنة ١٨٩٧ ، القضاء ص ١١٠ .

الاختصاص الجنائي للمحاكم القنصلية . وكان طبيعيا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وضع قانون عقوبات جديد لمحل محصل التقنين المختلط ، والتقنين الأهلى ، وقانونا لتحقيق الجنايات لتطبيق المحاكم المختلطة فى مدة الانتقال التى حددت لتطبيقها ، وظل العمل بقانون تحقيق الجنايات الأهلى للعمل به أمام المحاكم الأهلية . (١)

وصدر قانون العقوبات رقم ( ٥٨ ) فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، وبدأ العمل به فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وهو المطبق حتى الآن . وكان من المنتظر بعد أن استقلت مصر واستردت سيادتها التشريعية كاملة ، أن تصدر هذا القانون مراعية أحكام الحدود والقصاص ، ولكن لم يتم ذلك ، بسبب أن هذا التشريع ألغى النص الخاص بالدية ، وتبعه على نفس المنوال قانون الاجراءات الجنائية الصادر سنة ١٩٥٠ ، واستبقى تقنين سنة ١٩٣٧ نصا لمادة ( ٧ ) من تقنين ١٩٠٤ ، والذي سبق الإشارة اليه ، كذلك المادة ( ٥٥ ) من تقنين ١٩٠٤ أصبحت المادة ( ٦٠ ) من التقنين الحالى ونصها

---

(١) وقد تم إلغاء هذا القانون بصدور قانون الاجراءات الجنائية الحالى فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وبدأ العمل به فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ .

" لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة" (١)، ويذهب الفقه الجنائي فى تفسير لفظ " الشريعة " الوارد بهذه المادة على أن المقصود به ليس الشريعة الإسلامية فحسب ، بل كل قاعدة قانونية أيا كان مصدرها قانون العقوبات أو غيره من فروع القانون تقرر حقاً مسبقاً الحقوق التى تعنيها هذه المادة . (٢)

---

(١) وقد سبق أن رأينا أسباب وضع هذا النص فى تفنين سنة ١٩٠٤ .

(٢) انظر : الدكتور السعيد مصطفى السعيد " الأحكام العامة فى قانون العقوبات " ، ط ٤ ، ١٩٦٢ ، ص ١٧٠ ، الدكتور مأمون محمد سلامة : " قانون العقوبات - القسم العام " ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٩ ، الدكتور أحمد فتحى سرور : " الوسيط فى قانون العقوبات " ، القسم العام ، ١٩٨١ ، ص ٣١٧ ، الدكتور محمود نجيب حسنى : " شرح قانون العقوبات - القسم العام ط ٥ ، ١٩٨٢ ، ص ١٦١ ، الدكتور عبد الرؤوف مهدى ، شرح الفواعد العامة لقانون العقوبات " ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧٥ .



مما سبق يتضح لنا أن أحكام الحدود والقصاص والدية قد أوقف العمل بها فعلاً وبصورة تدريجية بدءاً من تشريع سنة ١٨٨٣ ، وبالتالي فإن نزع المادة (٧) من قانون العقوبات الحالي أصبح غير قابل للتنفيذ إذا أخذنا في الاعتبار قيمة أحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الإجراءات الجنائية . (١)

**خلاصة ..** قصدنا من هذا العرض التاريخي بيان مدى احترام أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف العصور إلى اليوم حتى يتبين لنا مدى اتفاق أو خروج نصوص التقنين الجنائي الحالي عن أحكام الشرع الإسلامي . والهدف الثاني من هذا التحليل التاريخي هو القول بأن سقوط البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار كان السبب الأساسي في أخذها بالقوانين الوضعية المستمدة من تشريعات أجنبية غريبة في جزء منها على الأقل عن البيئة العربية الإسلامية ، وهو ما باعد بين البلاد الإسلامية وبين التشريع الجنائي الإسلامي . والذي يؤكد هذه الملاحظة أن المملكة العربية السعودية لم تقع قط تحت نير أي استعمار

---

(١) ولذا فقد بذلت محاولات لا لغاء هذا النص : الأولى سنة ١٩١٨ والثانية سنة ١٩٣٧ . انظر : الدكتور حسين توفيق رها : " تطبيق الشريعة الإسلامية على حقوق الأفراد في قانون العقوبات المصري " مجلة مصر المعاصرة - عدد ٣٥٩ - يناير ١٩٧٥ - ص ٧٣ .

سواء الاستعمار التركي أو الأوروبى هى الدولة الوحيدة التى تطبق أحكام الشريعة الإسلامية حتى اليوم . أما بقية الدول العربية التى خضعت للاستعمار الأوروبى ، فقد فرضت عليها الدول المستعمرة قوانينها ، أو على الأقل أجبرتها على وضع تشريعات مستمدة من قوانينها ، حتى أنها لم تحاول أن تعود بعد الاستقلال إلى التشريع الجنائى الإسلامى ، وإن كان هذا الاتجاه قد بدأ فى بعض الدول فى السنوات الأخيرة .

## المطلب الثانى

### موقف الدساتير المصرية من الشريعة الإسلامية

حرصت الدساتير المصرية منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، على النص على أن : " الإسلام دين الدولة " . وفى الحقيقة فإن مجرد وجود هذا النص فى الدستور لا يعد وأن يكون واجبة مخادعة لا تقدم ولا تؤخر ، لأنه لا يعنى التزام المشرع بوجوب مراجعة التشريعات الوضعية وجعلها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية . والدليل على ذلك أنه عند وضع قانون العقوبات الحالى سنة ١٩٣٧ لم يفكر المشرع فى صياغته مترسماً فى ذلك أحكام الشريعة الغراء . فهذا النوع من النص لا يزيد من كونه اعترافاً رسمياً من الدولة بالدين الذى تعتنقه الأغلبية العظمى

## من المواطنين (١)

ولكن حدث تطور دستوري هام وذلك حينما صدر الدستور المصري في سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ونص في المادة الثانية منه على أن " الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع " (٢) هذا النص يترتب عليه وجوب إعادة النظر في القوانين الحالية ومراجعتها وتعديلها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية (٣) وقد ترجم هذا الالتزام فعلا بقيام مجلس الشعب بتشكيل خمس لجان سنة ١٩٧٨ بهدف إعادة النظر في القوانين المعمول بها وتنقية أحكامها من كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أعمالا لنص المادة الثانية من الدستور .

ثم حدث تعديل دستوري آخر سنة ١٩٨٠ للمادة الثانية من الدستور لتصبح " الشريعة الإسلامية " مقتضاها هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا التعديل جعل عمل لجان

(١) قارن الدكتور عوض محمد : " دراسات في الفقه الجنائي الإسلامي " لألكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٧ ، ص ١ وما بعدها .

(٢) هذا النص سبق وجوده في الدستور السوري الصادر سنة ١٩٦٩ ، وفي دستور اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الصادر في إبريل سنة ١٩٧١ .

(٣) قارن الدكتور عبد الحميد متولي : " الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور " لألكندرية ، منشأة المعارف ط ٢ ، ١٩٧٥ ص ١٦ .

تقنين الشريعة أوجب ، ضرورة تطبيق شرع الله ألزم ، خصوصا  
وان بعض القضاة استندوا الى هذا التعديل وأصدروا أحكاما  
بعقوبات شرعية كجلد شارب الخمر ، ولكن بقيت هذه الأحكام  
معطلة عملا نظرا لأن شرب الخمر لا يعد جريمة وفقا لقانون  
العقوبات الحالي ، كما أن الجلد ليس من بين العقوبات  
المنصوص عليها فيه .

## الفصل الثاني

### دراسة تحليلية لبعض جوانب التجريم في المشروع

سوف نتناول أولاً الحديد الذي أتى به المشروع في مجال التجريم ، ثم نقيم دراسة أوجه التجديد في مجال العقاب .

### المبحث الأول في مجال التجريم

أهم ما جاء به هذا المشروع في مجال الجريمة هو النص على جرائم الحدود والقصاص التي استبعدت من نطاق القانون الجنائي منذ وضع المدونة الأهلية سنة ١٨٨٣ : ولقد قسم المشروع الجرائم الى : جرائم الحدود والقصاص ، وجرائم التعازير ( انظر الكتابين الثاني والثالث ) . واعتبر الحدود من الجنايات . أما جرائم القصاص فبعضها يعد جنائية والبعض الآخر يعتبر جنحة . وجرائم التعازير قسمها الى جنائيات وجنح ومخالفات وسوف نتناول هذه الجرائم في الصفحات التالية .

## المطلب الأول جرائم الحدود والعقاص

### أولاً : الحدود

(( تلك حد ود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حد ود الله  
فأولئك هم الظالمون )) (١)

تمهيد :

تحرص الشريعة الاسلامية على المحافظة على الضرورات  
الخمس اللازمة لكيان المجتمع وهي : الدين ، العقل ، النفس ،  
النسل ، والمال .

والمحافظة على هذه الضرورات تتم وفقا للمنهج الاسلامي  
أولاً عن طريق تربية الفرد المسلم تربية اسلامية تقوم على غرس  
العبادى والقيم الفاضلة فى نفسه . وثانياً بتقرير العقوبات الرادعة  
لتكون موانع قبل الفعل وزواجر بعده : أى أن العلم بشرعيتها

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع العود اليه (١)، وإذا كانت عقوبات الحد وفيها شدة وصرامة ، فإن ذلك هدفه هو تحقيق أكبر قدر من الردع العام ، ولا تهدف أبداً الى تعذيب المجرم أو التنكيل به ، أو الانتقام منه ، ويؤكد هذا المعنى أن الله سبحانه وتعالى خاطب رسوله الكريم قائلا فى محكم التنزيل ( وما أنت عليهم بحبار ) (٢) وقال ( وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ) (٣). وحينما يصف المولى عز وجل رسوله باعتباره رئيسا للدين ولقائلا سلامية والمكلف بتوقيع العقوبات والشرعية بأنه غير متجبر وأنه الرحمة المهداة للعالمين ، فهذا يعنى نفي صفات الانتقام أو التعذيب أو التنكيل عن العقوبات الشرعية . (٤)

والحد ودلغة جمع حدّ وهو " المنع " ، والمراد بها شرعا الجرائم التى فيها اعتداء على حق الله تعالى ، وقد رت لها عقوبة ثابتة بنص قرآنى أو حديث نبوى (٥). والحدود التى نص عليها المشروع هى :

- (١) انظر : ابن عابدين ، " حاشية رد المحتار على الدر المختار " ج ٣ ص ١٥٢ ، الماوردى " الأحكام السلطانية " ج ٢ ص ١٩٤ .
- (٢) سورة ( ق ) الآية ٤٥ .
- (٣) سور قلاً نبيا الآية ١٠٧ .
- (٤) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى : " قانون العقوبات الاسلامى وقانون العقوبات الوضعى ، نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف " بحث مقدم الى المؤتمر الدولى الثالث عشر لقانون العقوبات ( القاهرة ١-٧ أكتوبر ١٩٨٠ ) .
- (٥) الامام محمد أبو زهرة : " الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى " ج ٢ " العقوبة " ص ٨٣ .

## ١ - حد الردة

الاسلام يقوم على حرية العقيدة لا اكراه فى الدين" (١)  
 فاذا دخل الفرد فى الاسلام مختاراً فيجب عليه أن يلتزم بأحكامه  
 ويبنى على ذلك أن العقيدة لا تفرض ، أما الشريعة فهى تفرض  
 على كافة المكلفين بأحكامها وعلى هذا الأساس اعتبر الاسلام  
 الارتداد عنه حداً من الحدود ويستوجب توقيع العقاب . وعقوبة  
 المرتد هى القتل ، وهى ثابتة بالأحاديث النبوية : قال - صلى  
 الله عليه وسلم - " من بدل دينه فاقتلوه " . وقوله : " لا يحل  
 دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس  
 بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " . وقد أجمع الصحابة  
 على هذا الحكم .

وقد نصت المادة ١٧٨ من المشروع على حد الردة  
 بقولها " يكون مرتداً كل بالغ مسلم أو مسلمة رجع عمداً عن الاسلام  
 بقول صريح أو بفعل قطعى الدلالة يجحد به ما يعلمه العامة  
 من الدين بالضرورة ويعاقب حداً بالاعدام " (٢) ويشترط للعقاب

(١) ولهذا نصت المادة ١٨٤ من المشروع على أن حد الردة يسقط عن الشخص الذى أكره على الدخول فى الاسلام ثم ارتد .

(٢) والمشروع بهذه الصيغة العامة قد سوى فى العقوبة بين الرجل والمرأة أخذاً برأى جمهور الفقهاء الذين قالوا بأنه لا فرق بين الرجل والمرأة فى وجوب القتل =



أن يستتاب الجاني لمدة ثلاثين يوماً ويصر على ردّته" (١)

= وحجتهم في ذلك أن المرأة مكلفة ، وتدخل في عموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ( من بدل دينه فاقتلوه ) ، أما أبو حنيفة وأصحابه فيرون أن المرتد يقتل والمرأة تستتاب ، فان لم تتب حبست ، وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى عن قتل المرأة في الجهاد ، فقد قال : " لا تقتلوا المرأة " لأنها لا تقتل بالكفر الأصلي اذا خرجت في الحرب ، فأولسى ألا تقتل في الكفر الطارئ بالردة . وقد جاء في المذكرة الايضاحية ( صفحة ١٨٠ - ١٨١ ) أن المشروع أخذ بالرأى الأول لوضوح وجهته وقوة دليله ، ولأن مسؤولية المرأة من الوجهة الدينية كمسؤولية الرجل سواء بسواء ، انظر كذلك : الامام محمد أبو زهرة - المرجع السابق صفحة ١٧٣ .

(١) المشروع هنا علق توقيع العقوبة على المرتد على شمرط واقف هو ضرورة استتابته قبل تنفيذ الحد ، لان استتابة المرتد قبل توقيع العقوبة حضع خلاف بين الفقهاء فقال بعضهم بضرورة ذلك اعتقادا على ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، عندما بلغه ارتداد ام مروان ، أمران تستتابوا لا تقتلت . وأن عمر بن الخطاب لا م أبى موسى الأشعري عندما قتل مرتدا من غير استتابة وقال : " فريلا حبستموه ثلاثا أو استتبتموه لعله يتوب أو يراجع الله ، اللهم أنى لم أحضر ولم آمر ولم أَرْض اذ بلغنى " وقال فريق أن الاستتابة ليست بلامزمة وإن كانت مستحسنة ، وحجتهم في ذلك أن الأمر بالاستتابة ليس ثابتا والثابت هو العموم في قوله صلى الله عليه وسلم

ويتم اثبات حد الردة بالاقرار والشهادة ( المادة :

١٧٩ ) .

## ٢ - حد الشرب (شراب الخمر)

أساس التجريم والعقاب بالنسبة لحد الشرب هو ضرورة المحافظة على العقل والصحة وعلى الكرامة الانسانية . فتأثير الخمر بذهب العقل ، ويجعل الانسان يندفع الى الشر والى ارتكاب الجرائم (١) ، والا دمان يضر بالصحة ضررا بالغلا بالاضافة الى أن الخمر وتأثيرها المسكر محط للكرامة الانسانية وينزل بالانسان الى مرتبة لعجماوات . " ولقد كرمنا بنى آدم " وتحريم شرب الخمر ثابت فى القرآن والسنة : قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر

" من بدل ديبه فاقتلوه " ولأنه بالردة يصبح غير معصوم الدم ولذلك اتفق العلماء على أنه لو قتله شخص قبل الاستتابة لا يقتله ، واذا الردة جعلت دمه محلا . انظر المذكرة الايضاحية ص ١٨١ .

- (١) تشير الاحصاءات الفرنسية لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بحوادث السيارات على الطرق الى أن أكثر من ٦٠ ٪ من حالات القتل الناتجة عن هذه الحوادث ارتكبتها اشخاص كانوا ينفذون سياراتهم وهم فى حالة سكر ، الاحصاءات تشير الى ما يزيد على ١٣ ألف قتيل عام ١٩٧٥ : لذلك فان التشريع الفرنسى يجعل من مجرد قيادة السيارة فى حالة سكر جريمة وخصم أن شرب الخمر غير محرم .

والعيسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنستم  
منتهون (١)، وقوله - صلى الله عليه وسلم : كل مسكر خمير  
وكل خمير حرام .

وجاء تحريم شرب الخمر أو التعامل فيها على أى وجه  
فى المادة ( ١٥٩ ) من المشروع حيث نصت على أن "يحرم  
شرب الخمر وتعاطيها وحيازتها وأحرازها وصنعها وتحضيرها  
وأنتاجها وجلبها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها  
وتقديمها وإعطائها وأهدائها وترويجها ونقلها والدعوة  
إليها والإعلان عنها" (٢)

وقد حددت المادة ١٦١ من المشروع عقوبة الشرب  
بالجلد أربعين جلدة . والعقوبة لم ترد فى القرآن ولكنها  
ثابتة بالسنة النبوية قطعاً وفولاً : فقد روى أن رسول الله ضرب  
فى الخمر أربعين . وقال - صلى الله عليه وسلم : " من شرب  
الخمر فاحلده فان عاد فاحلده فان عاد فاحلده فان عاد  
فاقتلوه " (٣)

- 
- (١) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .  
(٢) قال - صلى الله عليه وسلم - " لعن الله الخمر وشاربها  
وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها  
والمحمولة اليه " .  
(٣) انظر المذكرة الايضاحية للمشروع ص ١٧٠ .

وحدد المشروع عقوبة الجلد والغرامة لكل من صدر  
أو استورد أو صنع أو أحرز أو قدم خمرًا أو أعلن عنها متى تم  
ذلك بقصد الاتجار ، أو لغرض الشرب ، ونفس العقوبة لمن  
أدار أو أعد مكانا للشربها<sup>(١)</sup> ويضاف إلى ما تقدم المصادرة وغلق  
مكان الجريمة كعقوبتين تكميليتين .

ويلاحظ أن المشروع طبق مبدأ " الإقليمية " تطبيقاً  
كاملاً ، فيطبق حدّ الشرب على غير المسلم المقيم في مصر . وقد  
أخذ المشروع في ذلك برأى الجمهور ، لأن هذه المسألة  
مختلف عليها في الفقهاء لا سلامى . فيذهب الجمهور إلى أن الحد  
يقام على الذمى والمستأن أعمال لقاعدة ( لهم ما لنا وعليهم  
ما علينا ) ، ولأن الخمر محرمة في كل الأديان السماوية ، ولكسى  
تحمي المجتمع من الفساد ، ولحماية العقول ، لأن حماية  
العقل أمر ضرورى بالنسبة لكل العاملين بين المسلمين ، لأنهم  
يقومون بأعمال لا بد منها للمجموع ، وينتفع بها الجميع ،  
فالأمر هنا يتعلق بالنظام العام للمجتمع . أما أبو حنيفة فقد  
فرّق بين المسلم وغير المسلم ، فأباح لغير المسلم أن يشرب  
الخمر ، لأن الشرب ليس جريمة عندهم ، وما دام ليس بجريمة  
فلا عقوبة ، لأن العقوبة حيث المنع ، ولا منع لأننا أمرنا  
بتركهم وما يدينون . وقال بعض الحنفية في الذميين إن الشرب

لا نتدخل فيه لمعنى العفوض هذه الجريمة بالنسبة لهم ولكنهم ان شربوا وسكروا يعاقبون لأجل السكر لا لأجل الحسد ، لأن السكر حرام في الأديان كلها . (١)

### ٣ - حد الزنا

أساس تحريم الزنا في الاسلام مختلف عنه في القانون الوضعي . ففي التشريع الاسلامي تحريم فعل الزنا يقوم على أساس المحافظة على " العفة الجنسية " كفضيلة في ذاتها أي المحافظة على نقاء العرض في ذاته كقيمة دينية وأخلاقية واجتماعية ، والأساس الثاني للتحريم هو الرغبة في المحافظة على الأنساب من الاختلاط ، والمحافظة على كيان الأسرة . ويبين على ذلك أن الاسلام لا يقر أي علاقة جنسية خارج نطاق رباط الزوجية (٢) . أما فلسفة تحريم الزنا في القانون الوضعي ومصدره الحضارة الغربية التي تركز على المحافظة على الحرية الفردية فتقوم على أساس حماية " الحرية الجنسية " ، وبالتالي

- 
- (١) انظر : الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ، وانظر كذلك المذكرة الايضاحية ص ٦٩ ، ٧١ .  
(٢) انظر في هذا المعنى : الامام محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ص ٨٤-٨٥ ، الدكتور محمود نجيب حسني " الحق في صيانة العرض ، دراسة مقارنة في الشريعة الاسلامية والقانون الجنائي المصري الوضعي " مجلة لقانون والاقتصاد ، السنة الخمسون ( ١٩٨٠ ) ص ٢١ وما بعدها

جرّم أى اكراه يقع على هذه الحرية ، وهو اذ حرم الزنا رغم توافر الرضا فيه بين طرفيه ، فلأن فيه معنى الخروج عن مقتضيات الاخلاص الذى يجب أن يتوافر فى نطاق العلاقة بين الزوج وزوجته (١) ، وأدى هذا الاختلاف فى أساس التجريم الى اختلاف نطاق التجريم وحد والعقاب فى كل منهما فالقانون الجنائى المطبق حالياً فى مصر ، وقد استمد النصوص الخاصة بالزنا من التشريع الفرنسى حدد نطاق جريمة الزنا بوجود أن يكون أحد طرفيها على الأقل متزوجا بخلاف التشريع الاسلامى الذى يعتبر الزنا كل علاقة جنسية غير مشروعة تتم بين رجل وامرأة . وينظر التشريع الجنائى الحالى لجريمة الزنا على أن الحق فيها يتعلق بالزوج المثلوم فى شرفه وليس حقاً خاصاً بالمجتمع ، وبالتالي فقد قيد تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المعنى عليه (٢) وجعل من حق هذا الأخير وقف اجراءات التحقيق أو المحاكمة ، أو وقف تنفيذ العقوبة اذا قبل معاشرته الطرف الآخر . (٣) . أما فى التشريع الجنائى الاسلامى

---

(١) ومع ذلك فان المشرع فى العديد من الدول الأوروبية قد ألغى النصوص الخاصة بجريمة الزنا من قانون العقوبات .

(٢) انظر المواد ٢٧٣ وما بعدها من قانون العقوبات والمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية .

(٣) انظر المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات .

فجريمة الزنا الحق فيها من حقوق الله تعالى لتعلق بحماية  
الفضيلة ، فهو من الحقوق الخاصة بالمجتمع ، وبالتالي فإن  
القيود المتعلقة بتحريك الدعوى أو المحاكمة أو العقوبة ليس  
لها وجود فيه ، بل ان الدعوى الجنائية المتعلقة بها  
لا تتقدم ، كذلك العقوبة المحكوم بها لا تسقط بمضى  
المدة . (١)

وقد عرفت المادة ١١٦ من المشروع الزنا بقولها  
" يقصد بالزنا كل وطء بين رجل وامرأة بالغين فى غير زواج  
صحيح ولا شبهة زواج " . بهذا التعريف فإن المشروع قد  
سدّ ثغرة موجودة فى قانون العقوبات الحالية الذى لا يحرم  
العلاقة الجنسية التى تتم بين فتاة غير متزوجة تجاوزت  
الثامنة عشرة من عمرها متى رضيت بهذه العلاقة مع رجل غير  
متزوج ، أو متزوج ، ولكن تمت العلاقة بينهما خارج منزل  
الزوجية ، <sup>(٢)</sup> لأنه كما تقدم القول لا يشترط لقيام جريمة الزنا  
شرعا أن يكون أحد طرفيها متزوجا <sup>(٣)</sup>

(١) انظر المادة ١٢٤ من المشروع .

(٢) انظر المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(٣) انظر المادة ٢٨ من المشروع .

ويشترط لتوقيع عقوبة حد الزنا الشروط الآتية (١) :

### أولا - وقوع فعل الزنا :

وهو وطء الرجل المرأة في القبل ، وهو تعريف الأحناف للزنا الذي أقره المشروع ، وبذلك يخرج " فعل اللواط من مفهوم الزنا . (٢)

### ثانيا - أن يكون كل من الزانية والزاني بالغاً عاقلًا :

فالبلوغ والعقل مناط التكليف . والبلوغ كما جاء بالمذكرة الإيضاحية " يكون في الذكور ولا نشى أصلاً بظهور الامارات الطبيعية التي تدل عليها كظهور اللحية في الذكور والشدين في الانشى . فاذا لم تظهر تلك الامارات الطبيعية ، فان سن البلوغ يتحقق وكل منهما باتمامه من العمر ثمانى عشرة سنة هجرية " (٣)

كذلك يشترط توافر العقل في الجانى ، فلو كان مجنوناً فلا يعد زانياً ولا يوقع عليها الحد اعمالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ وعن

(١) انظر المذكرة الإيضاحية للمشروع ص ١١٨ وما بعدها .

(٢) المذكرة الإيضاحية ص ١١٩ .

(٣) المذكرة الإيضاحية ص ١٢١ .



وعن المعتوه حتى يفيق، وعن النسي ختى يعقل أو يفتلم .

ثالثا - أن يكون الزانى أو الزانية مختارا غير مكره : .

فان كان أحدهما مكرها سقط عنه الحد . وسقوط الحد عن الزانية بالاكره متفق عليه . أما اذا اكره الرجل فزنى فأمر مختلف عليه . فقال الحنابلة والحنفية وابن الحسن وأبو ثور أن الرجل اذا أكره فزنى فانه يحد ، وحجتهم أن الوطء لا يكون الا بالا انتشار والاكره ينافيه فيلزم الحسد أما الشافعى وابن المنذر فيرون عدم اقامة الحد على الزانى المكره لأن الحدود تدرأ بالشبهات . وقد أخذ المشروع بالرأى الثانى فاستلزم انتفاء الاكره بالنسبة للرجل والمرأة لتوقيع حد الزنا . (١)

رابعا - يشترط النطق فى الزانى أو الزانية :

فلو كان الزانى أخرسا أو الزانية خرسا لا متنع توقيع الحد . وقد أخذ المشروع فى هذا برأى الحنفية لوجوب الشبهة هنا . (٢)

(١) المذكرة الايضاحية ص ١٢١ .

(٢) توقيع حد الزنا على الأخرس أو الخرسا أمر مختلف عليه فى الفقه الاسلامى . فالبعض منع توقيع الحد مطلقا للشبهة ، والبعض الآخر أجاز توقيع الحد . انظر المذكرة الايضاحية ص ١٢٢ .

خاصا - أن يتم اثبات الزنا بالطريقة الشريعة :

وقد حددت العادة ١٧ من المشروع طريقتين لا ثالث لهما لاثبات حد الزنا . (١)

الأولى - الاقرار : ويتصل في اقرار الجاني ولومـرة

واحدة اذا لم يكذبه شريكه ، ويشترط في المقر أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً غير متهم في اقراره (٢) ، وأن يكون اقراره بصريح لفظ الزاني ، وقيل الرجوع في الاقرار .

الوسيلة الثانية - البينة : بمعنى شهادة أربعة

رجال غير الزوج ، يشهدون مجتمعين أو متفرقين بلفظ الزنى ومعابنة واقعته . ويشترط في الشاهد أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ، غير متهم في شهادته ، بصراً ، عدلاً ، قادراً على التعبير . (٣)

(١) المذكرة الايضاحية من ١٢٣

- (٢) ألا يكون متهما في اقراره بمعنى أنه لو أنكر الزنى فظهر أنه محبوب ، فلا يقام عليه الحد
- (٣) يلاحظ أن المشرع لم يأخذ من أدلة اثبات الزنا شروعا الا تلك التي نعقد عليها الاجماع : (الاقرار - والبينة) أما ظهور الحمل ، والنيكول عن الملاعة فهي أدلة مختلف عليها لاثبات حد الزنا . فظهر الحمل يرى =

فأخصر ما يميز الشهادة في الزنا - خلافا - لبغية الحدود هو العدد ( أربعة رجال ) وهذا العدد ثابت بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ) (١) ولقول الله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحلدهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ) (٢) . والعدد ثابت كذلك بالسنة النبوية : فروى عن أبي هريرة أن رجلا قال : يا رسول الله أرأيت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم (٣)

---

= الجمهور أنه لا يصلح لاثبات الزنا . أما المالكية فيوجبون الحد فيه . أما نكول الزوجة عن الملاءنة فيرى مالك والشافعي أنها لا تجبر على اللعان وإنما يقام عليها حد الزنا . وبهذا الرأي قال الظاهرية وجماعة من الفقهاء . أما أبو حنيفة فيرى إجبارها على اللعان - فإذا امتنعت حبست حتى تلعن أو تقر بالزنا ، فان أقرت حلت باقرارها ، ولكنها لا تحد بنكولها . وفي المذهب الحنبلي روايتان يجمع بينهما أنه لا حد عليها بنكولها . ومن قالوا أيضا بالامتناع الحد الحسن والا وراعى . انظر المغنى على مختصر الخرقى لابن قدامة : ج ٩ - ص ٧٢ وما بعدها .

(١) سورة النساء - الآية ١٥ .

(٢) سورة النور - الآية ٤ .

(٣) يلاحظ هنا أن آية الملاءنة ، ستطبق .

وجاء بالمذكرة لا يضاحية للمشروع<sup>(١)</sup> ان العفاء اتفقوا جميعا على أن نصاب الشهادة في الزنا أربعة رجال ولا تغبل شهادة أقل من أربعة . وقالوا ان اشتراط الأربعة فيه تحقيق لمعنى الستر المندوب اليه هنا اعمالا لقوله - صلى الله عليه وسلم - " من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وقوله " من رأى عورة فسترها كان كمن أحيا مويودة "

ولم يشترط المشروع الاسلام في الزانى أخذ ابعد هب الامين الشافعى وأحمد والظاهرية . وجاء بالمذكرة الا يضاحية في هذا الصدد أن اللجنة التي أعدت المشروع قد أخذت برأى ما سبق من الأئمة " لقوة أدلتهم وحتى لا يكون في اعفاء المسلم من هذا الحد عند مقارفة هذه الجريمة وأخذ المسلم بالحكم مقارفة غير مقبولة ولا مستساغة . وحتى لا يكون في ذلك مجال لتفشى الجريمة في غير المسلمين ، وهم

---

(١) المذكرة الا يضاحية ، ص ١٢٤ .

يخالطون المسلمين في مجتمع اسلامي ارتضى حكم الله  
وسار على منهج الدين الحنيف ، مع أن الزنى محرم في كل  
الشرائع السماوية " . (١)

وبعد بيان الشروط اللازمة لتوقيع حد الزنا يثور  
التساؤل حول معرفة الحكم الواجب الاتباع عند تخلف شرط  
من هذه الشروط ، وبالتالي امتناع تطبيق الحد .

أجابت المادة ( ١٢١ ) من المشروع على هذا  
التساؤل بالنص على أنه " إذا سقط الحد لعدم توافر  
عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ أو لعدم  
اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة ١١٧ أو لرجوع  
الجاني عن اقراره ولم تكن الجريمة ثابتة الا به ، يحكم بالجلد  
تعزيرا من خمسين الى ثمانين جلدة بالإضافة الى العقوبة  
التعزيرية المقررة في هذا القانون أو في أي قانون آخر . "

وهذا النص يعنى أن عدم توافر شروط توقيع عقوبة  
حد الزنا يستلزم توقيع عقوبة تعزيرية بدنية على الجانى

---

(١) انظر المذكرة الايضاحية ص ١٢٢ .

هى الجلد بالاضافة الى العقوبة التعزيرية المقررة قانوناً .  
وسوف نسترجع الشروط السابق بيانها لتوقيع حدّ الزنا  
لنرى كيفية تطبيق نص المادة ٢١ بالنسبة لها .

### أولاً - وقوع فعلاً لزناً :

فاذا لم يقع الزنا وفقاً للتعريف السابق بيانه ، فان  
الحد لا يوقع وينبنى على ذلك خروج " اللواط " من مفهوم  
الزنا وقد فرض المشروع له عقوبة تعزيرية هى الجلد والحبس  
( المادة ١٣٢ ) ويمكن أن نطبق هنا كذلك العقوبة  
التعزيرية المتعلقة بهتك العرض برضا أو بدون رضا  
( انظر المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من المشروع ) .

### ثانياً - شرط البلوغ فى الجانى :

إذا لم يكن الجانى بالغاً ، فان المادة ١٢٢ من المشروع  
قد حددت التعزير الواجب تطبيقه عليه وذلك بقولها : " اذا لم  
يكن الجانى بالغاً بالآمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة  
يعزر على الوجه الآتى :

أ - اذا كان قد أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة ، فللقاضى  
أن يوجهه فى الجلسة أو أن يأمر بتسليمه الى أحد والديه  
أو الى ولي نفسه ، أو بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية  
الاجتماعية .

ب - اذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رقيقة من عشرين الى خمسين .

ج - اذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

ومقارنة هذا النص بنص المادة ١٢١ من المشروع يتضح الآتى : ان عقوبة الجلد المنصوص عليها فى المادة ١٢١ لا تطبق على الجانى الذى لم يتجاوز عمره الثانية عشرة ، وذلك لأن توقيع الجلد كما جاء بنص المادة ٢١ يكون مضافاً للعقوبة لتعزيرياً لا أخرى ، وهنا لم يوقع على الحدث الا تدبيراً احترازياً . ومن ناحية أخرى فإن توقيع عقوبة الجلد الذى يصل اليثمانين جلدة بالاضافة الى عقوبة الضرب أو الحبس للحدث ما بين ( ١٢ - ١٥ سنة ) فيه تشدد فى العقاب اذا ما قورن ذلك بعقوبة حد الزنا الستى توقع على الزانى البالغ غير المحصن وهى حسب نص المادة ١١٩ من المشروع مائة جلدة .

### ثالثاً - شرط الرضا :

فان كان أحدهما مكرها على الزنى فيسقط عنه الحد كما سبق بيانه ، ويوقع الحد على الطرف الآخر غير المكره

ولكن المشرع حدّد عقوبة تعزيرية لحالة الواقعة الجنسية مع  
توافر الرضا، وذلك في المادة ١٢٨ من المشروع على الوجه  
الآتى : " من واقع أنثى برضاها يعاقب كل منهما بالحبس  
وفى حال القلا حصان المصين فى المادة ١١٩ من هذا القانون  
أو وقوع الجريمة بين محرمين تكون العقوبة السجن المؤقت  
وإذا اجتمع هذان الشرطان يحكم بالسجن مدة لا تقل عن  
سبع سنوات " . ثم أضاف المشروع نصا آخر يتعلق بمواقعة  
الأنثى بغير رضاها ، فنص فى المادة ٢٩ على أنه  
" من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن  
عشر سنوات . فإذا وقعت الجريمة بالقوة أو التهديد أو كانت  
المجنى عليها لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كانت مجفونة أو بها  
عاهة فى العقل تكون العقوبة السجن المؤبد . وإذا كان  
الجانى من محارم المجنى عليها أو من القولين تربيتها  
أو ملاحظتها ومن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر  
عندها أو عند من تقدم ذكره فيعاقب بالعقوبة المبنية  
بالفقرة السابقة " . (١)

---

(١) هذا النص يقابل نص المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات  
الحالى .



من استعراض هذين النصين ، يتبين لنا أن تنازعا بين النصوص يمكن أن يثوره بين النصوص المتعلقة " بالزنا " كجناية حدية (١) . والنصوص المتعلقة " بالمواقعة " كجريمة تعزيرية (٢) . فالتداخل بين النصوص قائم ، وبالتحديد بين نص المادة ١١٦ ، ونص المادة ١٢٨ من المشروع . فالمادة ١١٦ تعرف " الزنا " بأنه " كل وطء بين رجل وامرأة بالغين " ونص المادة ١٢٨ يتحدث عن المواقعة بأنها تقعن رجل على انثى " برضاها " وهذا يعنى أن الزنا والمواقعة شئ واحد ، وبالتالي يوجد تداخل بين النصين بالنسبة الى فعل الزنا ، ولرفع التنازع بين النصين يجب أن نبين من ناحية : أى النصين ينطبق عند اكتمال أركان الزنا ، ومن ناحية أخرى : أى النصوص فى قانون العقوبات ينطبق اذا ثبت الزنا بالدليل الشرعى وقامت الشبهة حول تطبيق الحد ؟ . وأخيرا أى نص قانونى ينطبق اذا لم يثبت الزنا بالدليل الشرعى ؟ (٤) ، (٥)

- 
- (١) المواد ١١٦ وما يليها من المشروع .  
 (٢) المادتين ١٢٨ ، ١٢٩ من المشروع .  
 (٣) انظر : الدكتور عوض محمد " دراسات فى الفقه الجنائى الاسلامى " الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٧ ص ٢٦٥ ، وما بعدها ، حيث درس بدقة وضعية مسألة التنازع بين نصي الزنا والمواقعة فى التشريع الليبي .  
 (٤) يتضمن التشريع الجنائى الليبي نصا خاصا =

فى الواقع ، نحن أمام حالة "تنازع بين النصوص"  
ولسنا أمام حالة "تعدد صورى أو معنوى للجرائم" ، لأن  
"تنازع النصوص" وان تشابه مع "التعدد الصورى للجرائم"  
فى وجود فعل إجرامى واحد يتنازع أكثر من نص جنائسى  
فإنهما يفتقران فى أنه فى حالة تنازع النصوص فإن القاضى  
يبحث عن النص الواجب التطبيق على الفعل من بين  
النصوص المتنازعة ولا يطبق إلا نصا واحدا يعكس الحال فى  
التعدد الصورى فإن النصوص المتعددة تكون واجبة  
التطبيق كلها بحسب الأصل . ولحل التنازع بين النصوص  
فإن القاضى يطبق مواعيد معينة للتعرف على النص الواجب  
التطبيق من هذه القواعد : أن النص الخاص يقيد النص العام

---

= بالمواقعة ، ونصا خاصا بالزنا . فتنبص المادة ١٧٤

من قانون العقوبات على ما يلى :

١- كل من واقع آخر بالقوة أو التهديد أو الخداع

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات .

٤- وكل من واقع انسابا برضا يعاقب هو وشريكه

بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات .

ثم صدر القانون رقم ٧٠ باقاة حد الزنا سنة ١٩٧٣

فنبص فى المادة الأولى منه على أن " الزنا هو أن يأتى

رجل وامرأة بفعل الجماع بغير أن تكون بينهما علاقة

الزوجية المشروعة " .

وان النص الأصلي له الأولوية على النص الاحتياطي .

ينبنى على ما تقدم أنه اذا توافر فى فعل واحد  
أركان جريمة الواقعة المعاقب عليها تعزيرا ( المادة ١٢٨ )  
وأركان جنابة الزنا المعاقب عليها حدا ( المادة ١١٦ ) ،  
فان نص الزنا هو الواجب التطبيق لأنه يعتبر نصا خاصا  
بالنسبة لنص الواقعة . فالزنا والواقعة أفعال  
منهى عنها لأنها معاصى ، ولكن حد الزنا ثبت بالنص  
شرعا ، وعقوبة الواقعة تقررت بالاحتياط تعزيرا ، وما ثبت  
بالنص أخص مما تفرز بالاجتهاد . ولا يمكن لنص الواقعة  
أن يزاحم نص الزنا فى التطبيق ، لأنه لا يصح التعزير فيما  
يجب فيه الحد (١) . يضاف الى ذلك أن المادة ١٢٠ من  
المشروع وهى بحدود بيان حكم عقوبة حد الزنا المنصوص  
عليها فى المادة ١١٩ تنص على ما يلى : " لا يجوز ابدال  
العقوبة الحدية المبينة فى المادة السابقة ولا العفو عنها " .  
فلو طبقنا عقوبة الواقعة المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ ،  
رغم ثبوت الزنا شرعا فان هذا يعد استبدال الحد ومناقضا  
للدليل ولنص المادة ١٢٠ من المشروع .

---

(١) الدكتور عيسى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

وإذا ثبت الزنا بالدليل الشرعى كما حددته المادة ١١٧ من المشروع ، ولكن قامت شبهة حول تطبيق الحدمثل وقوع الزنا من الأخرس أو السكران أو ممن يدعى الزوجية ويعجز عن اثباتها . ففى هذه الأحوال يطبق على الجانى أولا - العقوبة البدنية التعزيرية المنصوص عليها فى المادة ١٢١ من المشروع<sup>(١)</sup>، ثانيا : يوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ المتعلقة بحالة موافقة الانثى برضاها .

وأخيرا .. ما حكم القانون اذا وقع فعل الزنا ولكن لم يثبت بالدليل الشرعى ؟ . سبق القول ان المادة ١٢١ قد حددت فى هذه الحالة عقوبة تهـزيرية توقع على الجانى هى الجلد ، بالإضافة الى العقوبة التعزيرية المقررة فى هذا القانون وفى أى قانون آخر . فهل العقوبة التعزيرية الأخرى التى تقصدها هذه المادة هى العقوبة المقررة لحالة "الموافقة" كما جاء بالمادتين ١٢٨ ، ١٢٩ من المشروع ، أم هى العقوبة المقررة لحالة هتك العرض كما جاء بالمادتين ١٣٠ ، ١٣١ من المشروع ؟ .

---

(١) وهى عقوبة الجلد من خمسين الى ثمانين جلدة .

إذا كانت "الموافقة" - كما سبق تحديدها - هي نفس فعل الزنا الذي يلزم توافره لتطبيق "حد الزنا" فينبغي على أن عدم ثبوت "الزنا" بالدليل الشرعي الذي حددته المادة ١١٧ من المشروع ، يترتب عليه عدم ثبوت "الموافقة" وبالتالي عدم تطبيق النصوص المتعلقة بالموافقة على فعل الزنا . والقول بغير ذلك معناه ، أن ما لم يثبت شرعاً يمكن أن يثبت قانوناً ، فهذا غير جائز بعد أن أضحي طريق اثبات الزنا واحداً وفقاً لنص المادة ١١٧ من المشروع وهو شهادة أربعة رجال أو الاعتراف<sup>(١)</sup>

---

(١) وفقاً لنص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي فإن الزنا "يتم اثباته إما بالتلبس أو الاعتراف ، أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة من الجاني ، أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحریم ويلاحظ أن المشروع يعد أن حدد طريقة الاثبات الشرعي للزنا في المادة ١١٧ ، جاء خالياً من نص المادة ٢٧٦ ، وبالتالي الغاء طريق اثبات الزنا قانوناً .

ولا يغفل بالتالى من القضاء أن يعلق ثبوت واقعة وعدم ثبوتها فى نفس الوقت ، بمعنى اثباتها قانونا ونفيها شرعا ، فهذا تناقض لا يقبله المنطق ولا يقره النظم القانونى . (١) . وطالما أن نصوص الواقعة لا يمكن تطبيقها على فعل الزنا الذى لم يثبت بالدليل الشرعى ، فلا يبقى أمامنا غير نص "هتك العرض" التى تصبح واجبة التطبيق فى هذه الحالة . (٢)

---

(١) قارن : الدكتور/ عوض محمد : المرجع السابق صفحة ٢٧٩ .

ولقد ذهب المؤلف الى حد القول بأن الفاضى الذى يوقع على المتهم عقوبة " الواقعة " دون أن يكون الزنا ثابتا شرطا ، يمكن أن يطبق عليه حد القذف لأنه رمى المتهم بالزنا دون أن يثبت صحة ما رماه شرطا .

انظر : صفحة ٢٨٣-٢٨٤ من المرجع السابق .

(٢) فى نفس المعنى : الدكتور/ عوض محمد : المرجع السابق ، صفحة ٢٨٥ .

## عقوبة الزنا :

حددت المادة ١١٩ من المشروع عقوبة الزانى والزانية مفرقة فى ذلك بين زنا الغير محصن ، وزنا المحصن .

**فيالنسبة لزنا غير المحصن ..** فالعقوبة الجلد مائة جلدة ، وإذا وقع بطريق الاكراه وهو ما يسمى فقهيًا " الاغتصاب " فيضاف الى عقوبة الجلد عقوبة السجن المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ لحالة " المواقعة بتغير رضاء " .

**أما عقوبة الزانى المحصن (١) ..** فهى الاعدام رجماً بالحجارة . وعقوبة الزانى غير المحصن ثابتة بالقرآن الكريم فى سورة النور فى قوله تعالى : " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٢) . أما عقوبة الرجم فثابتة بالسنة النبوية الشريفة . قال - صلى الله عليه وسلم - " خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة

(١) يقصد بالا حصان حصول جماع فى زواج صحيح قائم

وقت ارتكاب الجريمة . (المادة ١١٩ من المشروع) .

(٢) الآية الثانية .

وتغريب عام والتثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة" (١)

## ٤ - حد القذف

لكي تصان الأعراض من أن تنتهك بالاتهامات الكاذبة ، وحتى لا تشيع الفاحشة في المؤمنين بكثرة الترامي بها ، جرم الاسلام رمي الغير بالزنا ، وقرر له عقوبة رادعة . وحد القذف لغة عبارة عن الرمي مطلقا . ونفى الشرع الرمي بالزنا صريحا ونفى النسب وهو القذف الموجب للحد وشروطه احصان المقذوف ، وعجز القاذف عن اثباته بالبينة . (٢) . والرمي بالزنا يشمل النساء المحصنات ،

(١) والجمهور متفقون على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم "ماعزا" ورجم امرأة من جهينة "الغامدية" ورجم يهوديين وامرأة من عامر من الازد . انظر : الامام ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٧٤ .

(٢) الزيلعي : " تبين الحقائق شرح كنز الدقائق " ج ٣ ص ١٩٩ ، ويلاحظ هنا أن حد القذف يختلف عن القذف كجرمة تعزيرية وهو يعني أن يسند شخص الى غيره باحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلا للعقاب والازدراء ( المادة ٥٥٤ وما يليها من المشروع ) .



كذلك الرجال المحصنين رغم أن النص ورد في المحصنات وذلك لأن الحكمة من حد القذف هو منع أن تشيع الفاحشة في المؤمنين بكثرة الترامي بها . (١) . وهي منحققة في الرجل والمرأة على السواء ، كما أن فقهاء الأماصار اتفقوا على أن الحكم القرآني لا يخص أحد الجنسين دين الآخر ، فخطاب الرجال خطاب للنساء أيضا . وذكر الرجال في الأحكام مذكرا للنساء بمقتضى قانون التساوي في الأحكام ، وكذلك إذا ذكر النساء قانون التساوي في الأحكام يوجب أن يطبق الحكم أيضا على الرجال (٢) . وشمول حكم القذف للمحصنات والمحصنين يتضح من تعريف المشروع للقذف في المادة ١٤٥ في قولها:

---

(١) قال تعالى : "ان الذين يحمون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون " . سورة النور الآية ١٩ .

(٢) انظر : الزيلعي : المرجع السابق ص ٢٠٠ ، الامام محمد أبو زهرة "الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي" العقوبة " ص ١٠٥-١٠٦ .

"الذف المعاقب عليه حدا هو الرمي بالزنا أو بفسى النسب  
بتعبير صريح مولا أو كتابة " .

وحده الذف ثابت بالقرآن والسنة . قال تعالى  
"والذين يرمون المحصنات لم يأتيوا بأربعة شهداء"  
فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقلوا لهم شهادة أبدا  
وأولئك هم الفاسقون ، الا الذين تابوا من بعد ذلك  
وأصلحوا فان الله عفير رحيم " (١) . وقال على الله عليه  
وسلم : "اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا يا رسول الله :  
وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس  
التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم  
والتولى يوم الزحف ، وذف المحصنات المؤمنات  
الغافلات " .

ويشترط في القاذف أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً  
وأن لا يكون أصلاً للمقذوف من جهة الأب أو الأم . كما يشترط  
في المقذوف أن يكون بالغاً عاقلاً معيناً محصناً (٢) (٣)

- 
- (١) سورة النور - الآيتان ٤ ، ٥ ، وقال تعالى : ٣ الذين  
يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا  
والآخرة ولهم عذاب عظيم " سورة النور الآية ٢٣ .  
(٢) يقصد بالا حصان العفة وهي البعد عن الزنا ظاهراً .  
(٣) انظر العادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من المشروع .

وتثبتت جريمة القذف المعاقب عليها حدا ، اما  
بالاقرار أو بشهادة رجلين ، وعند الضرورة شهادة رجل  
وامرأتين ، أو أربع نسوة . (١)

ويسقط حد القذف عن القاذف فى حالات ثلاث :

**الأولى :** ثبوت صحة الواقعة المقذوف بها :

ويكون ذلك اما بتصديق المقذوف قاذفه فيما رماه به  
واما بأن يقوم القاذف بأثبات صحة الواقعة بشهادة  
أربعة رجال . ويلاحظ هنا أن تطلب شهادة أربعة  
رجال وليس اثنين أمر لازم لأن القاذف هنا يثبت  
الزنا فيجب أن يثبته بدليله الشرعى . من هنا  
يدرك مدى العلاقة الوثيقة بين حدى القذف والزنا .  
والحالة الثانية ، لسقوط الحد تتمثل فى زوال احصان  
المقذوف وفى أية حالة كانت عليها الدعوى . وأخيرا  
يسقط الحد اذا كان القاذف زوجا وليس لديه  
شهادة وطلب الممان . (٢)

---

(١) انظر العادة ١٥٠ من المشروع .

(٢) انظر العادة ١٥١ من المشروع .

## العقاب على القذف :

يعاقب القاذف بعقوبة حدية أصلية هي الجلد ثمانين

جلدة . ويلحق بالعقوبة الحدية بعد تنفيذها عقوبة تبعية

تنشأ في عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يتب<sup>(١)</sup> ونص

المشروع على عقوبة تعزيرية هي الجلد من عشرين جلداً إلى

خمسین جلدة وذلك في حالة ما إذا لم يتوافر شرط من

الشروط الخاصة بالمقذف : " أن يكون بالغاً - عاقلاً - معيلاً

محصناً ) وفي حالة تخلف أى شرط من الشروط اللازمة

لإثبات القذف كما حددتها المادة ١٥٠ من المشروع<sup>(٢)</sup>

ولقد حظر المشروع على المضرور من جريمة القذف

المطالب بتعويض عما أصابه من أضرار أدبية . فنص في المادة

١٥٧ على أنه " لا تجوز المطالبة أمام المحاكم الجنائية

أو المدنية بأى تعويض عن الحرائم المنصوص عليها في هذا

الباب " . وهذا الحكم يخالف المتبع في القوانين الوضعية

(١) العقوبة الأصلية والعقوبة التبعية المنصوص عليهما

في سورة النور - الآية ٤ . . ونص عليهما المشروع في

المادة ١٥٣ منه .

(٢) انظر المادة ١٥٣ من المشروع .

التي تعطى لكل من أصابه ضرر أدبي ( معسوى ) أن يطالب بالتعويض عنه . (١)

وبلاحظ كذلك أن جنائية القذف تخضع لأحكام خاصة تميزها عن بقية الحدود منها : عدم تحريك الدعوى إلا بناءً على شكوى من المقتوف في حقه ، ولا تسمع الدعوى بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المجنى عليها بالجريمة وبالقذف مع تمكنه من الشكوى ، كذلك نسقط الدعوى بمجرد المقذوف ، ولا تقبل الدعوى إذا كان القاذف أصلاً للمقتوف من جهة الأب أو الأم . ويوقف تنفيذ الحد بالعفو ،

---

(١) وقد علق المذكرة الإيضاحية للمشروع على حكم المادة ١٥٧ بقولها " ولما كانت أحكام هذا القانون مستمدة كلها من الشريعة الإسلامية . وقد وضعت عقوبة الجلد فيها على أساس محاربة الباعث الذي يدعو القاذف إلى إيلام المقذوف وتحقيره . فكان جزاؤه الجلد ليؤلم إيلاماً بدنياً لأن الإيلام البدني هو الذي يقابل الإيلام النفسي فضلاً عن رصمه بالفسق ورد شهادته ما لم يتب . ومن ثم لم يكن للغرامات أو التعويضات المالية في هذا المجال نصيب في الشريعة الإسلامية التي حاربت الدوافع النفسية =

ولا يوقع الحد إذا ثبت صحة الواقعة المذوف بها <sup>(١)</sup> لما نظر  
ال مواد ٤٨ الى ١٥٢ من المشروع.

ووجه الخلاف بين أحكام القذف وغيره من الحدود ،  
أن جنایات الحدود الأخرى الحق فيها خالصا لله تعالى  
وبالتالى لا يخضع فيها تحريك الدعوى لتقديم شكوى ،  
ولا تخضع لأحكام التقادم ، كذلك لا تخضع العقوبة لنظام  
العفو <sup>(٢)</sup> كما سنرى فيما بعد . أما احد القذف فهو حـق

= الداعية الى الجريمة بالعوامل النفسية المعتمدة  
التي تستطيع وحدها التغلب على دوافع الجريمة  
وصرف الانسان عنها . ولم تجعل الشريعة تعويضا  
ماليا فى مقابل الاعتداء على العرض وقذف المحصنات  
وإشاعة الفاحشة والسوء فى المجتمع . وهذه الجرائم  
لا تعرض المال وإنما تستأصل بالعقوبات البدنية  
الرادة . انظر المذكرة الايضاحية ص ١٦٤ .  
(١) يلاحظ أن هذه القيود تقرب بين جنایة القذف وبين  
الأحكام المتعلقة بجريمة الزنا فى قانون العقوبات  
الحالى كما تقدم بيانه .

(٢) نقصد هنا عدم خضوع الحدود لنظام العفو والتنفيذ  
الصادر عن رئيس الدولة . أما العفو الصادر من المجنى  
عليه فيسقط الحد عن الجانى . ففى حالة السرقة  
مثلا تنص المادة ٨٨ / ١٠ من المشروع على أن حد  
السرقة يسقط إذا صفح المجنى عليه عن السارق قبل  
صدور الحكم بالعقوبة .

لله تعالى ، يخالطه حق العبد . وينينى على ذلك أن ولى  
الأمر لا يملك حق استيفائه من تلقاء نفسه ، ولكن فقط  
حينما يطلب منه المجنى عليه إقامة الحد على من قذفه .

### ٥ حد السرقة

من الدعايم الأساسية التى يقوم عليها المجتمع  
الاسلامى " حفظ المال " نظرا لما له من أهمية ولما يؤدى  
الاعتداء عليه من منازعات ومن انتقام ومن احساس بعدم  
الأمن . لذا جاء تحريم الاعتداء على المال بتقرير " حسد  
السرقة " وقرر التشريع الاسلامى عقوبة رادعة لهذه الجريمة  
وهى " قطع اليد " مصداقا لقوله تعالى " والسارق والسارقة  
فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز  
حكيم " (٢)

وقد نص المشروع على حد السرقة فى المواد من  
٨٥ الى ٩٩ . وقد عرفت المادة ٨٥ السرقة كحد بأنه  
" يكون مرتكبا جريمة السرقة المعاقب عليها حدا كل من أخذ  
وحده أو مع غيره مالا مملوكا للغير مع اجتماع الشروط الاتية

---

(١) سورة المائدة - الآية ٣٨ .

- أ- أن يكون الجاني بالغا عاطلا مختارا غير مضطر .  
 ب- أن يأخذ الجاني المال خفية .  
 ج- أن يكون المال المسروق منقولا ، متمولا ، محترما  
 فى حرز مثله ، لا تقل قيمته عن سبعة عشر جراما  
 من الذهب الخالص .

وبلاحظ على هذا النص :

أولا : انه قد حدد فعل السرقة بأنه أخذ مال الغير دون أن  
 يبين لنا المقصود "بالأخذ" . وبالرجوع للمذكرة  
 الايضاحية وتعليقها على هذه المادة نجد أنها  
 قد بييت مفهوم "الأخذ" ، وذلك بأن " يخرج  
 المال المسروق من حرزه ويدخل فى حيازة الجاني" (١)  
 وتوضيح معنى "الأخذ" يمكن أن ننسبه كذلك  
 بمقابله بلفظ "الاختلاس" الوارد فى تعريف السرقة  
 كجريمة تعزيرية فى المادة ٦٧٥ من المشروع . فقد  
 عرفت هذه المادة الاختلاس بقولها "وبعد اختلاسا  
 كل فعل يخرج به الجاني المال من حيازة غيره ، دون  
 رضائه ولو عن طريق غلط وقع فيه الغير ليدخله بعدد  
 ذلك فى حيازة أخرى .

---

(١) المذكرة الايضاحية ص ٨٦ .



ويلاحظ ثانياً على نص المادة ٨٥ الذي عرف السرقة وبين شروطها ، أنه قد جاء خالياً من بيان الركن المعنوي في السرقة وهو " نية التملك " أو " قصد الاكتلاك " (١) فهذا نص تشريعي يجب تداركه عند مراجعة المشروع .

ومن العناصر الأساسية التي تميز السرقة كجريمة حدية عنها جريمة تعزيرية : من ناحية : كون المال قد أخذ خفية ، ومن ناحية أخرى أن يكون المال قد أخذ من حرز . وسوف نوضح فيما يلي المقصود بهذين الركنين الأساسيين في حد السرقة .

### أولاً - عنصر التخفي :

تعرف السرقة لغة بأنها الأخذ على سبيل الاستخفاً فيجب على الجاني أن يأخذ المال وهو متخف حتى يمكن إقامة

---

(١) يلاحظ أن الركن المعنوي للسرقة قد أبرزه المشروع عند تعريفه للسرقة كجريمة تعزيرية في المادة ٥٦٧ بقولها : " السرقة هي اختلاس منقول مملوك لغير الجاني يقصد امتلاكه " .

الحد عليه . وعرفت المذكرة الايضاحية التخفى بأنه "استيلاء" على المال دون علم المجنى عليه أو من يقوم مقامه ودون رضاه" وهو نفس التعريف الذى أضحته المذكرة الايضاحية لقانون إقامة حد السرقة فى ليبيا (١). وهذا التعريف منتقد من بعض الفقهاء (٢). حيث يراه غير مانع ولا جامع ، اذ يدخل فى التخفى ما لا تقتضيه طبيعته ، ويخرج منه ما يتعين دخوله فيه (٣). وينتهى الى أنه يشترط لقيام التخفى شرطان :

**الأول -** أن تتجه ارادة الجانى الى التخفى -  
وأن يتخذ من الوسائل ما يراه كفيلا بتحقيق ذلك .

**الثانى -** أن يكون حريصا أثناء السرقة على ألا يراه أو يعلم به أحد . فاذا تخلف أحد الشرطين ففعله لا يعد

- 
- (١) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ .  
(٢) الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٢٢ .  
(٣) يرى الأستاذ الدكتور عوض محمد أن ادخال عدم الرضا كعنصر فى التخفى يعد خطأ . فليس بينهما علاقة تسمح بجعل الثانى صالحا للتعريف بالأول . فان امكن القول بان التخفى يصلح قرينة على عدم الرضا الا أن التلازم بينهما غير مطرد . فقد يوجد احدهما دون الآخر ، وما يؤكد ذلك أن عدم الرضا شرط لازمى السرقة كجريمة تعزيرية ، ومع ذلك فالتخفى ليس =

يبني على ما تقدم أن حد السرقة لا يطبق على من يأخذ المال مغالبة (٢) أو قهراً أو غصباً (٣) ، أو اختلاساً (٤) أو جحوداً (٥) .

= من لوازمها . ومن ناحية أخرى فإن جهل المجنى عليه بأخذ ماله لا يكفي لتعريف التخفي ، فإن فقهاء الشريعة يشتركون الخفية وبوجوب القطع مع علم المالك بأخذ ماله في بعض الأحيان . فالتعريف السابق يعنيه أن ينظر إلى الخفية على أنها مجرد حالة ذهنية لدى المجنى عليه ، وهذا غير صحيح فجمهور الفقهاء يحدد فعل السرقة بأنه أخذ المال " خفية " والخفية هنا حال من الفاعل لا مجرد وصف في المجنى عليه . والنظر إليها على أنها وصف فسي المجنى عليه ينطوي على تجريد السرقة من أحد الأعمال المكونة لها . انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

- (١) الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٢٤ .
- (٢) المغالب : هو من يأخذ المال من صاحبه بقوة من غير حراة .
- (٣) المنتهب : هو من يأخذ المال بالقهر والغلبة ، مع العلم به . قال - صلى الله عليه وسلم - : " ليس على المنتهب قطع " .
- (٤) المختلس : هو الذي يخطف المال بحضرة صاحبه في غفلة منه ويعتمد على التهرب بسرعة . قال (ص) : ( ليس على المختلس قطع ) " وبلا حظ أن تعريف " المختلس " هنا ليس هو نفس التعريف عند الحديث عن الاختلاس كجريمة تعزيرية : انظر المواد : ٢٣٧ وما يليها من المشروع .
- (٥) الجاحد : هو منكر الوديع أو العارية - قال صلى الله عليه وسلم " ليس على الخائن قطع " .

والعلة في عدم تطبيق عقوبة القطع بالنسبة للحالات السابقة هي - كما جاء بنهاية المحتاج - : "أن الجاني قد أخذ المال عياناً فيمكن مقاومته أو منعه أو الاستعانة بالسلطات . وهذا لا يتوافر بالنسبة للمسرقة ، لأنها تحدث خفية بدون علم المجنى عليه " (١)

ثانياً - أن يكون المال في حرز مثله :

الحرز (لغة) هو الموضع الحصين . ويقصد به

الفقهاء المكان الذي يصب عادة لحفظ المال ، بحيث لا يعد صاحبه مضيقاً له بوضعه فيه كالحانوت والدار والخيممة والشخص (٢) . ولم يُعرف المشروع "الحرز" لأن المرجع في اعتبار

(١) أبو العباس الرملي : نهاية المحتاج إلى شرح العنبراج

ط ١ ، مطبعة البابي الحلبي ج ٧ ص ١٥٤ . وكما جاء

" بالمذهب " أن " المنتهب والمختلس يأخذان المال

على وجه يمكن انتزاعه منهما بالناس والسلطان فلم

يحتج في ردهما إلى القطع .

انظر : اسحق الشيرازي : المذهب " ط ١ مطبعة

البابي الحلبي - ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) الزيلعي : " تبين الحقائق شرح كنز الدقائق " ج ٣ -

ص ٢٣٠ .

المكان حرزا من عدمه - كما جاء بالمذكرة الايضاحية - يكون بالعرف السائد بين الناس ، وعليه فان فكرة " الحرز " تختلف باختلاف الزمان والمكان والملايسات . (١)

**والحرز نوعان :** حرز بنفسه وحرز بغيره . فالحرز بنفسه ويسمى حرزا بالمكان : وهو كل بقعة معدة للاحراز مُنْع الدخول فيها الا باذن صاحبها أو من ينوب عنه كالسدور والحوانيت والخيم والزرائب وما شابه ذلك . والحرز بغيره ويسمى حرزا بالحافظ ( بالحارس ) وهو كل مكان غير معد أصلا للاحراز ، ويدخل الناس فيه بدون اذن كالمساجد والمحال العامة والفنادق والطرق . (٢)

وجاء بالمذكرة الايضاحية أن " الانسان " يعتبر حرزا بالحافظ لكل ما يلمسه أو يحمله من متاع أو نقود أو غيرها ولو كان في فلاة ، فمن أخدمته شيئا كالنshal أو الطرارقطع، سواشرق من جيبه أو حقييته بالشق أو بادخال اليد . أما اذا كان

- 
- (١) انظر المذكرة الايضاحية ص ٩٠ - ٩١ .  
 (٢) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ط ١ ، مطبعة الجمالية ، ج ٧ ص ٧٣ وما بعدها .

المجنى عليه منتبها فان الفعل لا يعاقب عليه حدا ، ولكن توقع على الجانى عقوبة تعزيرية . (١)

وأساس اشتراط الحرز قول الرسول - صلى الله عليه وسلم : " لا قطع فى ثمر ولا كثر حتى يؤويه الجرين ، فاذا أواه الجرين ففيه القطع " . وقوله - صلى الله عليه وسلم " ليس فى شئ من العاشية قطع الا ما أواه المراح - حظيرة الماشية - وليس فى شئ من الثمر المعلق الا ما أواه الجرين فما أخذ من الجرين فيبلغ ثمن المجن ففيه القطع " . فاستدل جمهور الفقهاء من ذلك على أن الحرز شرط فى وجوب القطع (٢) ، (٣)

(١) انظر المذكرة الايضاحية ص ٩١ والمراجع الفقهية التى أشارت اليها فى هذا الصدد .

(٢) ذهب أهل الظاهر والخوارج وجماعة من أهل الحديث الى عدم اشتراط الحرز ، ووجب قطع السارق مطلقا ، سواء أخذ المال المسروق من حوزته أم لا ، لعموم الآية الكريمة . انظر المذكرة الايضاحية ص ٩١ .

(٣) وقد اختلفا الفقهاء فى حكم سرقة الحرز ذاته أو جزء منه . فذهب الأحناف الى أنه لا قطع فى سرقة الحرز بالمكان ، لأن السرقة تقتضى الإخراج من الحرز وهو لا يتحقق تلك الحالة . فمن يسرق حرزا =

وينبني على ما تقدم أن عقوبة القطع لا تطبق على السارق غير المستخفي، أو السارق من غير حرز، وإنما تطبق عليه العقوبة التعزيرية لجريمة السرقة متى توافرت بقيّة شروطها (١).

كذلك لا يطبق حد السرقة عند قيام الشبهة (٢)، أو إذا حصلت السرقة بين الأصول والفروع، أو بين الزوجين، أو بين ذوى الأرحام. أو إذا كان مالك المال المسروق مجهولاً، أو إذا كان المال المسروق ضائعاً،

---

= كفسطاط منزل أو بعض حرز كباب منزل لا يقيم عليه الحد لأنه سرق نفس الحرز ولم يسرق منه. أما المالكية والشافعية والحنابلة فيرون قطع من سرق كل الحرز أو بعضه. لأن الحرز بالمكان يعتبر محرزاً باقامته. فالباب محرزٌ بالنصب بثبوتيه والفسطاط حرز بنفسه.

وقد أخذ المشروع بالرأى الثانى فلم يستثن من القطع هذه الحالة. انظر المذكرة الايضاحية ص ٩١ ، ٩٢ .

(١) المادة ٨٨ من المشروع.

(٢) ولذلك لا يوقع حد القطع الا فيما أجمع الفقهاء على القطع فيه، فلو حدث اختلاف بينهم فيجب الأخذ بقول من يمنع القطع لأن موطن الخلاف يكون فيه شبهة، والشبهة تنسقط الحد. انظر: الامام محمد ابو زهرة: الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامي ج ٢ "العقوبة" رقم ٩٧ ص ١٣٨ .

أو إذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة، أو إذا صُفح  
المجنى عليه عن السارق قبل صدور الحكم النهائي، أو إذا  
وقفت السرقة عند حد الشرع .. إلى آخر الحالات المذكورة  
في المادة ٨٨ من المشروع .

ولكن عدم تطبيق عقوبة القطع في الحالات السابقة  
لا يعنى إفلات الجاني من العقاب، بل توقع عليه العقوبة  
التعزيرية للسرقة متى توافرت في حقه شروط المسئولية عن  
السرقة كجريمة تعزيرية (١)

ويستتم اثبات السرقة كحد اما : باقرار الجاني قولا  
أو كتابة ولو مرة واحدة . واما بشهادة رجلين، أو رجل  
وامرأتين أو أربع نسوة عند الضرورة (٢). وإذا سقط الحد  
لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعى أو لعدول المتهم عن  
اقراره، ولم تكن الجريمة ثابتة الا به، تطبق على الجانى  
العقوبة التعزيرية للسرقة متى ثبت للقاضى وقوعها بأدلة  
أو قرائن أخرى (٣)

---

(١) المادة ٨٨ من المشروع .

(٢) المادة ٩٢ من المشروع .

(٣) المادة ٩٤ من المشروع .



وعقوبة السرقة حدا ما أن تكون القطع ، وأما ان تكون السجن (١) ، فعقوبة القطع تتم بقطع اليد اليمنى للشارق ، فإذا كانت مقطوعة قبل السرقة عوقب حدا بقطع رجله اليسرى ، أما عقوبة السجن فتطبق في حالهما إذا كان الجاني قد سبق قطع يده وساقه قبل ذلك . ويُحكم على الجاني بالإضافة الى العقوبة برد المسروق ان وجد والا فبقيته وقت السرقة .

### عقوبة القطع صام أمن في النظام العقابي :

الوظيفة الأساسية التي تؤديها عقوبة قطع اليد هي تحقيق الردع العام . وذلك بتخويف أفراد المجتمع من سلوك سبيل السرقة خوفا من توقيع هذه العقوبة عليهم ، لأنهم يعلمون سلفاً أن الفائدة التي ستعود عليهم من السرقة تقل بكثير عن الضرر الناتج عن العقوبة فيحدثا لامتناع عن الجريمة . لهذا كانت الحدود في التشريع الاسلامي " روادع قبل الفعل زواج بعده " وهو ما يعبر عنه في علم العقاب بنظرية

---

(١) انظر المواد ٨٦ ، ٩٥ من المشروع

"القهر النفسى" التى أبرزها الفقيه الألمانى "فويرباخ" ،  
 وأنظرية المنفعة من وراء العقوبة التى تحدث عنها الفقيه  
 الانجليزى "جرىمى بنتام" بمعنى أن الأفراد يمتنعون عن  
 الجريمة متى كان الضرر الناتج عنها يفوق الفائدة المرجوة  
 من ورائها .

وينبنى على ما تقدم أن عقوبة "قطع اليد" تقوم فى  
 النظام العقابى كعقوبة الاعدام "بوظيفة الردع كصمام  
 أمن فى النظام العقابى" (١) ومهما قيل فى هذه العقوبة  
 من أنها تؤدى الى التشويه أو الى حرمان عضو من منفعتيه  
 وبالتالي مشاركته فى العمل فى المجتمع ، فان وظيفتها  
 فى تحقيق الردع العام تبرر وجودها ، والضوابط الشديدة  
 التى وضعت لتوقيعها - والسابق بيانها - تكفى لحسن  
 استخدامها بصورة تكفل تحقيق الغرض منها . فتغليظ  
 العقوبة فى السرقة أساسه ليس فقط محل الجريمة وهو المال  
 أو قيمته بل الآثار التى تترتب عليها من ازواج الامتنع وتهديد  
 المطمئنين ، ولو كانت العقوبة بسبب اختلاس المال لوجب

---

(١) ويكفى للتدليل على الآثار الرادعة لعقوبة السرقة هو  
 انخفاض معدل هذه الجريمة انخفاضاً كبيراً فى الملكة  
 العربية لسعود يقعد تطبيق حد السرقة فيها بحيث  
 تحولت من "بلد كله فساد واضطراب ونهب وسرقات  
 الى بلد كله نظام وسلام وأمن وأمان". انظر عبد القادر =

قطع اليد المنتهب أو المختلس أيضا . ولكن المشرع قطع يد السارق وعزّر المنتهب والمختلس لأن كلاهما أخذ المال فى غير خفية . (١)

## ٦ - حد الحراية ( قطع الطريق )

تعد جريمة الحراية وقطع الطريق على المارة ممن أخطر الجرائم الماسة بأمن المجتمع لما فيها من خروج على سلطان الدولة ، وترويع للآمنين من مواطنيها ، بتهديدهم بالاعتداء على أرواحهم وأعراضهم أو أموالهم فى مكان عام سواء وقع خارج الأمصار والقرى أو داخلها بصورة لا تجدى معها الاستغاثة لندرة المارة ولبعد رجال الأمن عن المكان . لذلك واجهت الشريعة الغراء هذه الجريمة بأشد العقوبات ردعا للجناة وارهابا لنفوسهم وتأمينا لسلامة المجتمع ، ومحافظة على أمنه واستقراره . (٢)

---

= عودة : التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ج ١ ص ٦٥٣ .

(١) الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ج ١ " الجريمة " ص ٤٧ .

(٢) المذكرة الايضاحية للمشروع ص ٩ - ١٠ .

ولقد عرفت المادة المائة من المشروع المحارب بأنه  
كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال أو رهاب  
العارة سواء وقع الفعل في طريق عام أو في أى مكان داخل  
العمران (١)

وقد حددت نفس المادة الشروط الواجب توافرها  
لقيام جريمة المحاربة منها وقوع الفعل من شخصين فأكثر  
أو من شخص واحد توافرت له القدرة على ارتكاب الجريمة (٢)،

---

(١) بهذا التعريف فإن المشروع يكون قد اعتنق مذهب  
الامام مالك وأهل الظاهر الذين يوسعون في معنى  
الحاربة حتى تشمل كل الأماكن حتى الدار إذا دخل  
الجانى مسلحا وبه قوة . أما الجمهور فيشترطون  
أن تقع في طريق عام . كما أخذ المشروع برأى الجمهور  
في أن قطع الطريق يتحقق داخل العمران أو خارجه،  
أما أبو حنيفة ومحمد فيرون أن العمل المكون للجريمة  
يعتبر حراية إذا حصل خارج العمران أما داخل  
العمران فلا يكون حراية ولا قطعاً للطريق لا مكان  
الغوث غالباً داخل العمران . انظر الكاسانى  
"بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" ج ٧ ص ٩٢ .

(٢) أخذ المشروع برأى أبو حنيفة وبعض فقهاء الشافعية  
في أن جريمة الحراية يجوز أن تقع من جماعة أو من  
شخص واحد متى كانت له قوة القطع ، خلافاً لرأى آخر  
في الفقه الاسلامى يرى وجوب التعدد . ولقد جاء  
بالمذكور تالاً يوضح أنه " نظراً لتطور الاسلحة =

ووقوع هذا الفعل باستعمال السلاح ، كما يجب أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر .

أما عقوبة الحراصة فلقد حددتها المادة ١٠١ على النحو التالي :

أ- الإعدام إذا قتل نفساً عمداً سواً استولى على مال أو لم يستول عليه .

ب - قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو السجن إذا اعتدى على المال أو العرض أو الجسم ولم يبلغ القتل أو الزنا .

ج - السجن إذا أخاف السبيل فقط . (١) ، (٢)

الحديث وشدة فتكها وإمكان استخدامها من شخص واحد بحيث تكون لها القدرة بمفرده على ارتكاب الجريمة . والتغلب على عديد من الناس . انظر المذكرة الايضاحية ص ١١٠ .

(١) وأصل التجريم والعقاب في حد الحراصة قوله تعالى ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ) سورة المائدة الآية ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) يلاحظ أن المشروع اعتمد على الرأي الفقهي المسذني يذهب الى أن العقوبات المقررة لجريمة الحراصة هي =

وحد الحراية يسقط لأسباب متعددة منها : عدم  
توافر الشروط اللازمة لقيام الجريمة <sup>(١)</sup> ، ووقوف الجريمة  
عند حد الشروع <sup>(٢)</sup> ، أو لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي

= على سبيل التنويع لا التمييز لتكون متناسبة مع نسوع  
الجريمة . وقد استند هذا الرأي إلى ما روى عن  
ابن عباس في تفسير النعرا القرآني من أنهم " إذا قتلوا  
وأخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا  
المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم  
يقتلوا قطعت أيدى بهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا  
السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض" . انظر المذكرة  
الإيضاحية ص ١١١ . ويلاحظ كذلك أن العقوبات  
المقررة في جريمة الحراية منها ما يحقق الردع أصلا  
وهي الإعدام والقطع ، ومنها ما يهدف إلى الإصلاح  
وهي عقوبة السجن . ولقد اختار المشروع " السجن " في  
تطبيق عقوبة " النفي " أخذا برأي الحنفية الذين  
قالوا بأن النفي من الأرض لا يمكن أن يراد بحقيقته  
لأن الخروج من أرض الله مستحيل فلا بد من المجاز  
الذي يتفق مع إرادته بالعقاب والزجر وكف الأذى عن  
المسلمين وهو ما يتحقق بالحبس نظرا للمذكرة الإيضاحية  
ص ١١١ .

(١) المادتين ١٠١ ، ١٠٥ .

(٢) المادة ١٠٣ .

على الجريمة (١) ، أو الرجوع الجاني في اقراره (٢) . ويلاحظ أنه في الحالات السابقة توقع على الجاني عقوبة تعزيرية اذ يكون فعله جريمة معاقب عليها قانونا (٣)

وقد أضاف المشروع سببا آخر لسقوط حد الحرابة لا تعرفه القوانين الوضعية وهو " توبة الجاني " فنصت المادة ١٠٤ على أن حد الحرابة يسقط إذا ترك الجاني تائبا باختياره ما هو عليه من الحرابة مثل القدرة عليه كما نصت المادة ١١١ على أن التوبة أثناء تنفيذ عقوبة الحد يجيز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ وذلك بقوله " يجوز للجاني المعاند .. بعد انقضاء ثلاث سنوات هجرية على سجنه أن يتقدم بطلب إلى النيابة العامة يعلن فيه توبته عن جريمة الحرابة ، وعلى النيابة أن تحيل الطلب بعد تحقيقه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . وتحكم المحكمة

---

(١) يتم اثبات جريمة الحرابة باقرار الجاني أو بشهادة رجلين أو رجل وأمرأتين أو أربع نسوة عند الضرورة ( المادة ١٠٢ من المشروع ) .

(٢) المواد ١٠٢-١٠٩

(٣) المواد ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ من المشروع .

بالافراج عن الجانى اذا ثبت لهاتيمته ، ويجوز لها أن تأمر  
بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن باقى العقوبة  
المحكوم بها . واذا رفضت المحكمة الطلب ، فلا يجوز  
تجديده قبل انقضاء سنة هجرية على الأقل من تاريخ الحكم  
برفضه .

### ثانياً ، القصاص

القصاص لغة يعنى المساواة ، ومعناه شرطا المساواة  
بين الجريمة والعقوبة . وأساس القصاص هو أن النفس أمام  
القانون سوا . ويهدف القصاص الى تحقيق العدالة  
حيث أن الجزاء هنا من جنس الجرم المقترف ، وهو يؤدى  
فضلا عن ذلك الى القضاء على فكرة الانتقام الشخصى والشار  
من الجانى ، كما يحقق وظيفة الردع العام ، لأن من يفكر  
فى القتل اذا تأكد أن عقوبة الاعدام ستوقع عليه لو ارتكب  
جريمته ، سوف يفكر كثيرا قبل الاقدام عليها فينصرف  
عنها وهو ما يؤكد قول الله عز وجل فى محكم التنزيل  
( ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون ) (١)



والقصاص قد يكون في النفس: (القتل العمد : المواد ١٨٩ وما بعدها ) أو فيما دون النفس: (الجروح والاصابات العمدية : المواد ٢٢٧ وما بعدها ) .

ومن حالات القتل العمد الموجب للقصاص بالاعدام التي استحدثها المشروع : اكراه الغير على الاقرار على نفسه بغير الحق بجريمة استوجبت الحكم عليه بالاعدام حداً أو قصاصاً أو تعزيراً بناءً على هذا الاقرار وحده ونفذ الحكم ( المادة ٩٠ ج ) ونفس الحالة وردت كذلك في مجال القصاص فيما دون النفس في المادة ٢٣٤ من المشروع .

كذلك فقد حظر المشروع على المضرور من الجريمة أو وليه أن يطالب بأي تعويض في حالة الحكم بالقصاص أو الدية ( المادة ٢٢٥ ) (١)

---

(١) وعد مجواز المطالبة بتعويض مدني قرره المشروع فليس مواطن أخرى منها : المضرور من القذف ليس له حق المطالبة بالتعويض ( المادة ١٥٧ ) والمجنني عليه أو ورثته في حالة ارتكاب جريمة القتل والاصابات العمدية في حالة التلبس بالزنا ( المادة ٢٠٤ )

والتشريع الجنائي الوضعي ينظر الى جرائم النفس ومادونها على أنها حق للمجتمع، ويترتب على ذلك أن تحريك الدعوى الجنائية ضد الجاني لا يتوقف على شكوى من المجنى عليه أو وليه ، ولا يجوز العفو عنه أو التصالح معه ، سواء من المجنى عليه أو من أولياء الدم . ولكن الشريعة الإسلامية تنظر الى القصاص على أنه وان تعلق به حق المجتمع فان حق المحنى عليه أو حق أولياء الدم فيه أظهر ، ولذلك نجد المادة ٢٣٥ / ٥ من المشروع تنص على أن القصاص فيما دون النفس لا يوقع الا بناء على طلب من المجنى عليه . كذلك تنص المادة ١٩٤ على أن القصاص يسقط بعفو المجنى عليه أو أولياء دمه أو بالتصالح على الدية (١) . وأضافت المادة ٢١٠ على أنه اذا حضر ولى الدم قبل التنفيذ يعطى له حق طلب الاستمرار فيه أو التصالح على دية ، أو العفو المطلق .

وأساس هذه الأحكام قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ولا تشئ بالأنثى ، فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ) (٢) وقد روى أن النبى

(١) نفس الحكم رددته المادة ٢٥٠ من المشروع بالنسبة

للقصاص فيما دون النفس .

(٢) سورة البقرة . الآية ١٧٨ .

- صلى الله عليه وسلم - قال : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، اما أن يفتدى واما أن يقتل " كذلك فقد صح عن أنس رضى الله عنه أنه قال : ما رفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص ، الا أمر فيه بالعفو . وصار معروفاً عند الفقهاء قولهم : العفو أفضل من الصلح ، والصلح أفضل من القصاص .

وهذا حبيب الاسلام العفو الى النفوس ، وأثار فسى سبيله عاطفة الأخوة منبع التراحم والتسامح ، وخفف من افراط التوراة بلزوم القصاص وتحريم العفو عن حماية القتل (١)

وإذا كان القصاص فى النفس وفيما دون النفس يسقط بالعفو ، فإنه يسقط كذلك بغوات محل القصاص (٢) ،

(١) الامام محمود شلتوت : " الاسلام عقيدة وشرعية "

دار الشروق - بيروت ١٩٨٣ - ص ٣١٢ .

(٢) محل القصاص فى القتل هو نفس القاتل ، فان مات سقط القصاص لانعدام محله ، أما محل القصاص فيما دون النفس فهو العضو المماثل لمحل الجريمة ، فاذا فات هذا المحل لأى سبب كمرض أو اعتداء أو نتيجة استيفاء عقوبة فان القصاص يسقط . انظر : عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالتشريع الوضعى =

وبالصلح (١)، وبارث حق القصاص (٢) ( انظر المواد ١٩٤ ،  
٢٥٠ ) من المشروع .

وسقوط القصاص للأسباب التي تقدم ذكرها أو في حالة  
عدم توافر شروطه لا يمنع من توقيع العفوية التعزيرية ، متى  
ثبت وقوع الجريمة بأى دليل أو قرينة ( انظر المواد ٢٠٣ ،  
٢٢٨ / ٢ ) .

وابتبات القتل أو الاصابات الموجبة للقصاص يكون باحدى  
سيلتين : الاقرار أو البينة ( شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
أو أربعة نسوة عند الضرورة ) أما بقية الجرائم المتعلقة  
بالنفس وسلامة الجسم والتي لا يطبق فيها القصاص ، سئل

---

= ط ٢ - ١٩٦٤ - ج ٢ - ص ١٥٥ ، ٢٥٧ ، أحمد فتحى  
بهنس ، " القصاص فى الفقه الاسلامى " ط ٢ - ١٩٦٩ -  
ص ١٧٥ .

(١) يجوز للمجنى عليه أو وليه أو وصيه ان كان غير بالغ أو غير  
عاقل الصلح على القصاص مقابل قد يساوى الدية وقد يزيد  
عنها ، والصلح ثابت بالسنة والاجماع . انظر : عبد القادر  
عودة المراجع السابق ص ١٦٧ .

(٢) يسقط القصاص اذا ورثه من ليس له القصاص من القاتل  
كما يسقط اذا ورثه القاتل كله أو بعضه . انظر الكاسانى :  
" بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع " ج ٧ ص ٢٥١ .

تطبق فيها الدية أو عقوبة تعزيرية ، فان اثباتها يكون وفق  
أحكام قانون الاجراءات الجنائية ، أى بجميع طرق الاثبات  
( انظر العادتين ١٩٩ ، ٢٢٨ ) .

## المطلب الثاني جرائم التعزير

تعهد :

الجرائم التعزيرية هي التي لم ينص الشارح على عقوبة  
مقدرتها بنص قرآنى أو بحديث نبوى ، مع ثبوت النهى  
عنها ، وكما عرفها ابن تيمية بأنها " المعاصى التي ليس  
فيها حد مقرر ولا كفارة " (١)

والتعزير يكون كذلك فى مجال جرائم الحدود والقصاص  
التي لم تتوافر فيها الشروط اللازمة لتنفيذ العقوبة ، مثل

---

(١) ابن تيمية : " السياسة الشرعية " القاهرة - مطبعة  
دار الشعب ، ١٩٧١ ، ص ١٣٢ .

حالة عدم توافر أربعة شهود في جريمة الزنا ، أو وجود شبهة في الزنا أو القصاص .. الخ (١). وجرائم التعازير منها ما ورد النهي عنه في القرآن أو السنة ، ومنها ما يستجد باختلاف الزمان والمكان ، فكما قال الامام " مالك " يَجِدُ للناس من الأفضية بمقدار ما يَجِدُ لهم من الأحداث . وجرائم التعازير أو ما يعرف اليوم " بالتجريم القانوني " هي المجال الطبيعي لولى الأمر في التجريم والعقاب بما يضمن مواجهة كل صور الأجرام التي تستجد بما يناسبها من العقوبات ، وهو ما يعطى للتشريع الجنائي الاسلامي من المرونة ما يجعله صالحا للتطبيق في كل زمان ومكان . وسوف نتناول فيما يلي من الجرائم التعزيرية التي أضافها المشروع الى نطاق التجريم القانوني الحالي .

#### ١- جريمة الافطار علنا في شهر رمضان :

أضاف المشروع جريمة جديدة هي الافطار علانية في شهر رمضان بدون عذر ، وجعل عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه . وتوقع ذات العقوبة على كل من حرض أو ساعد على ارتكابها ( المادة ٥٠٩ ) .

---

(١) الامام محمود شلتوت : المرجع السابق ص ٢٩١ .

## ٢- جريمة اللواط :

جرّم المشروع فعل " اللواط " ( التلوط ) وجعل عقوبته الحبس والجلد أربعين جلدة ( المادة ١٣٢ ) . ويلاحظ أن العقوبة هنا مخففة بالنظر إلى العقوبة التي حدتها السنة النبوية الشريفة في قول المصطفى صلى الله عليه وسلم " من وجد تمويه عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " .

وإذا وقعت الجريمة بغير رضا المجنى عليه فهي " هتك عرض " وتشدد العقوبة على الفاعل لتكون السجين المؤقت أو المؤبد حسب الأحوال ( انظر المادتان ١٣٢/٢ ، ١٣١ من المشروع .

## ٣- جريمة الواقعة وهتك العرض بالرضا :

حماية للفضيلة ، وسد الطرق على الرذيلة ، عاقب المشروع على العلاقة الجنسية التي تتم بين رجل وامرأة بالغة غير متزوجة متى تمت برضاها وجعل عقوبتها الحبس أو السجن حسب الأحوال ( المادة ١٢٨ ) وكما بينا فيما تقدم أن المشروع بهذا يسد نقضا موجودا في قانون العقوبات الحالي .

كذلك نص المشروع على تجريم هتك العرض بالرضا وهو فعل غير مؤثم وفقا لقانون العقوبات الحالي الذي يجعل من أركان جريمة هتك العرض عدم رضا المجنى عليه وعقوبة هتك العرض بالرضا هي الحبس أو السجن المؤقت في حالة الإحسان ( المادة ١٣٠ ) .

٤- جريمة التحريض أو المساعدة على الانتحار :  
نصت المادة ١٩ هـ من المشروع على أنه " يعاقب بالحبس كل من حرض غيره أو ساعده بأية وسيلة على الانتحار سواء تم الانتحار بناء على ذلك أو شرع فيه . ويعاقب بالسجن لو كان المنتحراً أو الشارع فيه فاقد الإدراك ، أو الاختبار وقت التحريض أو المساعدة .

وسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا النص يخرج عن القواعد العامة في المساهمة الجنائية . (١)

٥- جريمة الاقراض بغاغة ( الربا ) :  
حرم المشروع اقراض النقود بغاغة فنصت المادة ٩٨ هـ منه على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين

---

(١) انظر ما سيلي صفحة :



كل من أقرض نقودا بفائدة ظاهرة كانت أو خفية " .

لقد جاء الاسلام ، وكان الربا " منتشرا بين  
عرب الجاهلية ، متمثلا في أبشع صور استغلال الاغنياء  
للفقراء المحتاجين ، وحتى يسود العدل بين المسلمين  
ويقضى الاسلام على هذا الاستغلال ، حرّم الربا :  
قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى  
من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب  
من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون  
ولا تظلمون ) (١)

والجديد الذى أتى به المشروع فى مجال التجريم  
هو تحريم اقراض النقود بفائدة فى جميع صوره ، اذا ما  
قورن به الوضع فى قانون العقوبات الحالى الذى لا يحرم  
مجرد اقراض النقود بفائدة ، المنصوص عليه فى القانون  
المدنى أو القانون التجارى ، ولكنه يجرم فقط - اقراض  
النقود بفائدة تزيد على الحد الاقصى المقرر للفوائد

---

(١) سورة البقرة - الآيتان ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

الممكن الاتفاق عليها قانونا . متى تم هذا الاقراض من طريق استهاز فرصة ضعف هوى فى نفس شخص ، فجعل هذا الاقراض بمثابة جنحة يعاقب عليها بالغرامة ، وتشدد هذه العقوبة فتصبح الحبس والغرامة فى حالة العود ، وفى حالة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش ( انظر المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات ) .

ويلاحظ أن العقوبة التى حددها المشروع للاقراض بفائدة وهى " الحبس " لا يمكن تنفيذها اذا كان المقترض شخصا اعتباريا ( بنك مثلا ) ، وبالتالى يجب تنويع العقوبة لكى تتلاءم مع طبيعة الشخص الاعتبارى. كذلك فان النظام المصرفى يقوم اليوم على الاقراض بفائدة ، حتى أن الدولة تقترض من الدول الأخرى او من المؤسسات المالية الدولية بفائدة ، وهذه الأمور يجب التفكير فيها وفى هذا المجال فان تجربة " البنوك الاسلامية " جديدة بالدراسة والبحث .

## المبحث الثاني في مجال العقاب

الجديد الذي أتى به المشروع في مجال العقوبات  
يتمثل في نواح ثلاث :  
الأولى - تتعلق بأنواع العقوبات .  
الثانية - تتعلق بتنفيذ العقوبات .  
وأما الأخيرة ، فتتعلق في التجديد في مجال أسباب  
انقضاء العقوبات .

### المطلب الأول أنواع العقوبات

أضاف المشروع الدية كعقوبة في المواد ( ٢١٢ -  
وما بعدها ، ٢٥٧ وما بعدها ) . ولقد أعاد المشروع  
النص على الدية بعد أن ألغيت من قانون العقوبات الصادر  
سنة ١٩٣٧ ، ومن قانون الاجراءات الجنائية الصادر سنة  
١٩٥٠ . وكما سبق القول . والبحث في الدية يقتضي بيان  
طبيعتها : هل هي محض عقوبة ، أم محض تعويض ،  
أم تدور بينهما في الواقع . ثم نبين كيف نظمها المشروع .

الدية لغة هي اسم للمال الذى هو بدل النفس أو الطرف . والدية اصطلاحاً كما عرّفها الامام ابن عرفة من المالكية فقال : الدية مال يجب بقتل آدمى حر عن دمه أو بجرحه مقدر شرعاً باحتها (١). أما عن طبيعتها فيذهب الرأى الغالب فى الفقه الى أنها جزاء يدور بين العقوبة والتعويض. (٢)

- (١) الخطاب: "مواهب الجليل شرح مختصر خليل" . القاهرة - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ج ٦ ، ص ٢٥٧ .
- (٢) الدكتور عبد الرزاق السنهورى : مصاد الحق فى الفقه الاسلامى " ج ١ - ص ٤٨ ، الدكتور على صادق أبو هيف " الديقى الشريعة الاسلامية " ص ٣١-٣٢ ، الأستاذ عبد القادر عودة : "التشريع الجنائى الاسلامى مقارناً بالقانون الوضعى" ط ١ ج ١ ص ٦٦٨ ، المستشار على منصور : " نظام التجريم والعقاب فى الاسلام مقارناً بالقوانين الوضعية " المدينة المنورة مؤسساة الزهراء للإيمان والخير - ط ١ - ١٩٧٦ - ص ٢٣٥ ، الدكتور أحمد فتحى بهنس : " الديقى الشريعة الاسلامية " طبعه تديرته دار الشروق - ط ٢ - ١٩٨٢ - ص ١١ وما بعدها ، الدكتور محمود نجيب حسنى : " قانون العقوبات الاسلامى وقانون العقوبات الوضعى - نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف " بحث مقدم الى المؤتمر الدولى الثالث عشر لقانسون العقوبات " القاهرة ( ١-٧ أكتوبر ١٩٨٤ ) .

أما عن وجه العقاب في الدية - وهو ما يقربها من عقوبة الغرامة - أن فيها معنى الزجر للجاني جرمانه من جزء من أمواله ، ولأن قيمتها قدرها المشرع لكل حالة كما هو الحال بالنسبة للغرامة ، ويحكم بها عند توافر شروط استحقاقها . كذلك فإن في الدية معنى إطفاء الألم والغبط في نفس المجنى عليه وذويه ، فهي ترضية لهم . فتعد بذلك مانعا من فكرة الانتقام والثأر (١). أما عن معنى التعويض في الدية - وهو ما يبعد بينها وبين فكرة الجزاء الجنائي - فهو أن الدية تسوول للمجنى عليه ولا تدخل في خزنة الدولة كما هو الحال في الغرامة ، كذلك يجوز للمجنى عليه أن يتنازل عنها أو عن جزء منها وليس ذلك من خصائص العقوبة . يضاف إلى ما سبق أن الدية تهدف إلى أن تعوض المجنى عليه إلى حد ما عما أصابه من الجريمة . (٢)

- 
- (١) المستشار علي علي منصور : المرجع السابق ص ٢٣٥ ،  
الدكتور أحمد فتحى بهنس : المرجع السابق ص ١٢-١٤  
(٢) الدكتور عبد الرزاق السنهوري : المرجع السابق ص ٤٨ ،  
عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٦٦٨ ، المستشار  
علي علي منصور ، المرجع السابق ص ٢٣٥ ، ومع ذلك  
فإن الدية تختلف عن التعويض المدني من عدة وجوه  
انظر في ذلك الدكتور علي صادق أبوهيف ، المرجع  
السابق ، ص ١٤٤ .

والمجال الطبيعي لتطبيق نظام "الدية" يتعمل  
 في الجرائم الواقعة على النفس أو ما دون النفس . ففى  
 الجرائم الواقعة على النفس أو ما دون النفس بطريق القتل  
 العمد (والاصابات العمدية ) فان الأصل هو القصاص  
 وتحل محله الدية حينما يمتنع شرطا تطبيق القصاص . أما  
 الجريمة الواقعة على النفس أو ما دون النفس بطريق الخطأ:  
 ( القتل الخطأ والاصابات غير العمدية ) فان الأصل  
 هو تطبيق نظام "الدية" مصداقا لقوله تعالى (ومن  
 قتل مونا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله  
 الا أن يهدّ قوا ) (١) . فالدية اذن تستحق بصفة أصلية  
 فى جرائم الخطأ وشبه العمد الواقعة على النفس أو على  
 ما دون النفس ، وتستحق بصفة احتياطية متى استحال  
 توقيع القصاص فى الجرائم العمدية الواقعة على النفس  
 أو على ما دون النفس . (٢)

---

(١) سورة النساء - الآية ٩٢ .

(٢) انظر: عبد القادر عودة ، المرجع السابق ،

ودراسة نصوص المشروع المتعلقة بالدية تؤدى الى القول بأن واضعى المشروع اتجهوا الى تقريب " الدية " كثيرا من نظام التعويض المدنى ، وياعدوا بينها وبين فكرة " العقوبة " ويتضح ذلك على النحو التالى : فنجد أن مبدأ شخصية العقوبة المنصوص عليه فى القرآن <sup>(١)</sup> لم يطبق بالنسبة للدية . فتارة تتحملها عاقلة الجانى اذا كان مجنونا أو غير بالغ <sup>(٢)</sup> وتارة أخرى تتحملها بيت المال اذا كان الجانى معسرا مثلا ، أو غير معروف ، ولم يكن له عاقلة <sup>(٣)</sup> وأخيرا يتحمل الدية المؤمن فى حال التأمين من المسؤولية عن القتل الخطأ فتتنص المادة ٢١٣ / ٢ والمادة ٢٦٧ / ٢ على أنه " تجب الدية على المؤمن فى حدود التزامه ، فان بقى منها شئ كان على العاقلة " والتأمين من المسؤولية مجاله المسؤولية المدنية وليس المسؤولية الجنائية ، اذن المشروع نظر للدية هنا على أنها نوع من التعويض المدنى يقوم بتسديده المؤمن .

---

(١) قوله تعالى : ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) الاسراء

الآية ١٥ ، والزمر الآية ٧ .

(٢) المادة ٢١٣ من المشروع .

(٣) المواد ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٧٠ من المشروع .

ومع ذلك فإن المشروع تضمن من النصوص ما يقرب  
 بين ( الدية ) وبين ( العقوبة ) ومثال ذلك : تطبيق  
 نظام الاكراه البدني على الممتنع عن دفع الدية مع القدرة  
 كما هو الحال بالنسبة للغرامة <sup>(١)</sup>. كذلك نص المشروع على  
 عدم سريان الأحكام الخاصة بانقضاء الدعوى أو سقوط  
 العقوبة بعضى العدة على الجرائم المستوجبة للدية <sup>(٢)</sup>

ومن العقوبات الجديدة التى أضافها المشروع  
 كذلك عقوبة " الجلد " فى مواد الجنح ، وهى عقوبة نية  
 معروفة فى التشريع الجنائى الاسلامى <sup>(٣)</sup>

وقد ألغى المشروع عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيهما  
 المؤبد والمؤقت ، لأول مرة من القانون الجنائى المصرى  
 وهذه خطوة جديدة ومحمودة نحو توحيد العقوبات السالبة  
 للحرية . وعقوبة الأشغال الشاقة تم الغاؤها من معظم  
 التشريعات الحديثة نظرا لفسلها فى اصلاح الجانى وهو

---

(١) المادة ٢/٢٢٦ .

(٢) المواد ٢٢٤ ، ٢٨٤ .

(٣) المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣٧ من المشروع .



الغرض الأساسى للعقاب فى السياسة الجنائية الحديثة وهذه العقوبة ليست معروفة فى التشريع الجنائى الاسلامى بل هى منافية لتعاليم الاسلام التى تقضى بوجوب المعافاة على الكرامة الانسانية . وقد أحل المشروع عقوبة السجن المؤبد (١). والمؤقت محل عقوبة الأشغال الشاقة .

### المطلب الثانى تنفيذ العقوبات

بالنسبة لعقوبة الاعدام فان المشروع أضاف طريقة ثالثة لتنفيذها فى مجال جنايات الحدود وهى "الرجم حتى الموت" فطبقا للتشريع القائم فان عقوبة الاعدام يتم تنفيذها بطريق الشنق ( المادة ١٣ عقوبات ) وبالنسبة للمسكرين المحكوم عليهم بها فان التنفيذ يتم رميا بالرصاص . وإذا كان المشروع قد استلزم اجماع آراء محكمة

---

(١) ومن الغريب أن المشروع قد حدد عقوبة السجن المؤبد بحد أقصى عشرين سنة ، فيما إذا يقصد بالتأبيد ؟  
انظر المادة ٤٢ .

الجنايات عند توقيع عقوبة الاعدام ، فانه ألغى الاجراء الذى تنص عليه المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والمتعلق بضرورة عرض القضية على المفتى قبل اصدار الحكم . وفى الواقع ان هذا الاجراء ليس له قيمة كبيرة لأن رأى المفتى لا يعدد وأن يكون استشاريا لمحكمة الجنايات . كما نص المشروع على وقف تنفيذ عقوبة الاعدام بالنسبة للمحكوم عليها الحامل وهو ما ينص عليه القانون الحالى ، لكن المشروع أطال مدة وقف التنفيذ فجعلها أقرب الاجلسين : اتعامها ارضاع وليدها أو حولين كاملين ( المادة ٨٢ / ٢ ) أما القانون الحالى فيجعل مدة الوقف شهرين بعد الولادة ( مادة ٧٦ اجراءات جنائية ) (١)

وقد نصت المادة ٣ / ١٢٦ على أن تنفيذ عقوبة رجم الزانى المحصن يتم فى مكان يشهده طائفة من المؤمنين . وهذا النص جاء تطبيقاً لقوله تعالى : ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) ( سورة النور الآية ٢ )

---

(١) أما عقوبة القطع فان المشروع قضى بتأجيل تنفيذها على الحامل الى ما بعد شهرين من الوضع ( المادة ٨٢ / ٥ ) . وكان يعنى أن تؤجل الى ما بعد الاقطام .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروع تعليقا على هذا النص أنه نظرا لخطورة جريمة الزنا اقتضى أن يكون تنفيذ عقوبتها فيه نوع من العلانية والا شها رحتى تبعث الرهبة في قلب كل من تسول له نفسه باقتراف هذه الجريمة. والمراد بالطائفة جمع من الناس يحصل به التشهير، زيادة في التنكيل وزجرا للمحدود وعبرة لغيره من المؤمنين حتى يلسوا بأنفسهم عذاب المحدود وسوء عاقبة المجرئين على حد ود الله ( انظر المذكرة الايضاحية ص ١٤٤ )

وقد نصت المادة ٢٧ على نفس الحكم بالنسبة لعقوبة الجلد المقررة للزاني غير المحصن حيث تقضى بان تنفيذ حد الجلد يتم في مكان يشهده طائفة من المؤمنين وأضافست المادة ٨٤ / ١ حكما آخر يتعلق بتنفيذ حد الجلد فورا الحكم به حضوريا من محكمة الجنايات وهذا يعني عدم جواز الطعن بالنقض في حد الجلد بخلاف الحال في العقوبات لحدية الاخرى وقد بررت المذكرة الايضاحية حكم هذا النص بالقول بان هذا التنفيذ الفوري سوف يحقق وظيفة الردع والمزجر للجاني وهذا التبرير ليس كافيا لكي نحرم المتهم من حق الطعن بالنقض في الحكم ذلك الحق المقرر له في بقية الحدود . فوظيفة الردع في تنفيذ عقوبة الجلد يمكن تحقيقها لوجاه النص على أن يتم تنفيذها فورا الحكم حضوريا برفض الطعن بالنقض .

ومن ناحية أخرى ينص المشروع على أن يخصم مقابل كل يوم قضاء المحكوم عليه بعقوبة الغرامة في الحبس الاحتياطي مبلغ ثلاثة جنيهات (٧٤م) بعد أن كان المبلغ الذي يخصمائة قرش فقط. (١)

### المطلب الثالث

### أسباب نقضاء العقوبة

تمهيد :

تنقضى العقوبة طبقا لنصوص قانون العقوبات الحالية اما بوفاء المحكوم عليه أو ببعض المدة (التقادم) ، أو بالعفوها (سواء أكان عفوا تنفيذا أم عفوا شاملا) وأخيرا برد الاعتبار الذي لا يسقط فقط الالتزام بتنفيذ العقوبة وإنما يزيل كذلك حكم الإدانة .

وفي التشريع الجنائي الاسلامي حيث ينقسم فيه نظام التجريم الى الحدود والقصاص والتعزير نجد أنه فيما يتعلق بالتعزير حيث يترك لولى الامر سلطة التجريم والعقاب بما يناسب حال كل زمان ومكان ، فان سقوط العقوبة التعزيرية يمكن أن يتم وفقا لى سبب من الاسباب السابق ذكرها طالما أن المصلحة العامة مرعية عند تقرير أى سبب من أسباب سقوط العقوبة . وفي مجال الحدود والقصاص نجد ان وفاة المحكوم

---

(١) كان المبلغ الذى يخصم منذ سنة ١٩٠٤ هو "خمسة قروش" ثم رفع هذا المبلغ الى مائة قرش بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (انظر المادة ٢٣ من قانون العقوبات)

عليه سبب مشترك بينها وبين القانون الوضعي في سقوط العقوبة ، إلا أنها تنفرد بأسباب أخرى لا مقابل لها في قانون العقوبات الحالي منها ما تختص به الحدود كتبوء الجاني ، وبعضها الآخر خاص بالقصاص كفوات محل القصاص أو الصلح ، أو إرث القصاص . و وفاة المحكوم عليه كسبب لانقضاء العقوبة في التشريع الوضعي والتشريع الاسلامي لا يثير أى مشكلة حيث أن العقوبة مرتبطة بشخصه ، وموته ينعقد محلها فيستحيل تنفيذها .

وحول المسألة الخلافية في الفقه الاسلامي والمتعلقة بوجوب الدية أو عدم وجوبها اذا سقط القصاص بموت الجاني نجد أن المشروع قد أخذ بالرأى الذى يذهب الى أن الدية واجبة في مال الجاني الذى توفى قبل تنفيذ القصاص فيه (المادة ١٩٤ من المشروع) (١)

(١) حول وجوب الدية من عدمه في حالة سقوط القصاص بموت الجاني نجد في الفقه الاسلامي اتجاهان : الأول يمثله أبو حنيفة ومالك : والرأى عندهم عدم وجوب الدية في مال القاتل لان القصاص يجب تنفيذه عينا ، والدية لا تجب بدلا من القصاص الا برضا الجاني . فاذا مات الجاني سقط الواجب وهو القصاص ولم تجب الدية ، لان الجاني لم يوجبها على نفسه ( انظر الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " ج ٧ ص ٢٤٦ . أما الاتجاه الثانى فيمثل الشافعي وأحمد والرأى عندهم ان انعدام محل

وعلى هدى ما تقدم ، فسوف نقصر بحثنا على أسباب  
انقضاء العقوبة الحدية ، وعقوبة القصاص ، وهما يمثل  
التجديد فى هذا المجال كما جاء بالمشروع .

١- العفو عن العقوبة :

أجاز القانون الجنائى المصرى للمعنى عليه فى بعض  
الجرائم أن يوقف تنفيذ العقوبة الصادرة ضد الجانى ، ومن  
هذه الجرائم : جريمة زنا الزوجة ( المادة ٢٧٤ عقوبات )  
وجريمة زنا الزوج ( المادة ٢٧٧ عقوبات ) وجريمتى القذف  
والسب ( المواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات ) ،  
وجريمة السرقة اضراراً بالزوج أو الأصل أو الفرع ( المادة :  
٣٣٢ ع ) كما أجاز الدستور <sup>(١)</sup> والقانون <sup>(٢)</sup> لولى الأمر  
( رئيس الجمهورية ) العفو عن العقوبة وذلك بإسقاطها  
كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة اخف منها مقرر قانوناً .

---

القصاص بموت الجانى يوجب الديقضى ماله =  
على أساس ان الواجب عندهما أحد شيئين غير عين  
القصاص والدية ، فاذا تعذر احدهما لفوات محله  
وجب الآخر ، ولأن ما ضمن بسببين على سبيل البدل  
اذا تعذر احدهما ثبت الآخر ( انظر : شرح الدين  
أبى الفرج عبد الرحمن بن قدامة الشرح الكبير على  
متن المقنع " ج ٩ ص ٧١٤ ) .

(١) المادة ١٤٩ من دستور ١٩٧١ .

(٢) المادة ٧٤ من قانون العقوبات .

وسوف نتناول مدى جواز سقوط العقوبة بالعفو فسى التشريع الاسلامى ، وكما جاء بنصوص المشروع سواء كان العفو صادرا من المجنى عليه أو وليه ، أو كان صادرا من ولى الأمر فى مجال جرائم الحدود والقصاص والتعازير .

### أ- العفو الصادر من المجنى عليه أو وليه :

من المقرر شرطا أنه لا أثر للعفو الصادر من المجنى عليه أو وليه فى مجال عقوبات الحدود ، لأن العقوبة فى مجال الحدود حق لله تعالى ، وما كان حقا لله امتنع العفو فيه أو إسقاطه (١) . ونصوص المشروع تشير على هذه القاعدة . فتتضمن المادتان ١٢٠ ، ١٦٤ على أنه لا يجوز ابدال العقوبة الحدية ولا للعفو عنها فى حدى الزنى وشرب الخمر . ومع ذلك فإن المادة ٨٨ / ١٠ تنص على أنه يمتنع توقيع حد السرقة إذا صرح المجنى عليه عن الجانى قبل الحكم عليه (٢) . كما أن المادة ١٥٣ / ٢ أجازت للمجنى

(١) عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى الطبعة الأولى - ١٩٤٩ - ج ١ - ص ٧٧٤ .

(٢) هذا الحكم لا يعنى جواز عفو المجنى عليه عن العقوبة الحدية للسرقة بعد الحكم بها ، فمن المتفق عليه بين الفقهاء أن العفو بعد الحكم بالسرقة لا يسقط =

عليه في حد القذف أن يعفو عن العقوبة الحدية . (١)

= الحد ، وكل ما للمجنى عليه في السرقة هو حقوق الخصومة . فلو أراد العفو عن الجاني فلا يحرك الدعوى الجنائية ضده أو يعفو عنه قبل الحكم . أما بعد الحكم بالعقوبة الحدية فهنا يتعلق الأمر بحق الله ، وهو إقامة الحد ، وحق الله تعالى لا يقبل العفو من العبد .

انظر : الامام محمد أبو زهرة " الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي " ج ٢ " العقوبة " ص ٣١٨ ، ٣١٩  
(١) نظم المشروع حد القذف بصورة غلب فيها حقوق المجنى عليه - كما سبق القول - فعلق رفع الدعوى على شكوى منه ( المادة ١٤٨ ) وأخضعها للتقادم ، ( المادة ١٤٩ ) وتسقط الدعوى بعفو المقذوف في أية حالة كانت عليها ( المادة ١٥٢ ) .

والمشروع بهذا التنظيم لحد القذف يأخذ برأى " المشافعي " وأحمد " فيما ذهبوا اليه من أن عفو المجنى عليه عن حد القذف يعد اثباتا والحكم به مسقط للعقوبة الحدية ، لأن القذفين هما حق خالص للعبد أو حق العبد فيه غالب كالقصاص . أما أبو حنيفة ومالك " ومعهما طائفة كبيرة من الفقهاء فقد قالوا بأن العفو عن حد القذف يعد الحكم غر جائز لأن حق الله تعالى ، وحق العبد كان في الخصومة فقط ، فإذا ثبتت الجريمة وحكم بالعبد أصبح الأمر لله تعالى ، والحق حقه وحده لحماية العامة من قالة السوء ، وحتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا



وفى مجال القصاص والدية ، أجازت الشريعة للمجنى عليه أو ولى دمه (١) أن يعفو عن عقوبة القصاص والدية لأن حق العبد فيها غالب . وهذا الحق للمجنى عليه أو ولىه ثابت بكتاب الله وسنة رسوله . قال تعالى فى معرض الحديث عن القصاص " فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة " (٢) وقوله : " فمن تصدق به فهو كفارة له " (٣) . وأما السننة فان أنس بن مالك قال : " ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع إليه شئ من قصاص الا أمر فيه بالعفو " (٤)

---

= ولكي يطهر الناس ألسنتهم من رفسه وفساده . انظر :  
الامام محمد أبو زهرة . المرجع السابق ص ٣١٩ ،  
٣٢٠ .

- (١) أولياء الدم هم ورثة القتل عند وفاته ، أو ورثة الجنين عند اسقاطه ( المادة ٢٠٦ من المشروع )
- (٢) سورة البقرة - الآية ١٧٨ .
- (٣) سورة المائدة - الآية ٤٥ .
- (٤) كان الرسول - صلى الله عليه وسلم يحرض على العفو بعد أن يقرر حكم القصاص ، وخصوصا اذا كان القصاص بين قوم بينهم فى الأصل مودة وصلة قطعها الجانى بجريمته . ومع ذلك لوحظ أن النبى لم يحرض على العفو فى بعض الجناة الذين يستحقون القصاص كذلك اليهودى الذى قتل جارية بوضع رأسها بين حجرين =

وحق العفو المقرر للعجنى عليه أولولى دمه نص  
 عليه المشروع سواء تعلق القصاص بالنفس (المواد ١٩٤ ،  
 ٢٢١) أو بما دون النفس (المواد ٢٥٠ ، ٢٨١/٣) .

وحق العفو فى مجال القصاص فيه تخفيف من الله  
 ورحمة بعباده كما جاء بالقرآن الكريم ، لأنه دعوة إلى  
 الصفح وإلى التسامح وإلى إحلال السلام بين الناس . قال  
 تعالى " خذ العفو وأمر بالعرف " (١) .

وقد يكون فى القصاص طبيعة ومشقة ، وقد يكون فى  
 ذلك ضرر بولى الدم نفسه . فقد يقتل أخ أخاه ، وولى  
 الدم هو الأب . فان مصلحة الأب ألا يقتل ولدان قد  
 يكونان كل أولاده ، فكان العفو ليقى له أحدهما . كذلك  
 فقد يكون القتل نتيجة نوبة غضب جامحة ، وليس وليد سبق  
 اصرار ولا ترصد فتكون الدية خلفا للقصاص فى هذه الحالة

---

= فوجد هنا أن القصاص هو الرادع لهذا النوع من  
 الجناة . كذلك يرى الامام مالك أن القتل غيلة  
 لا يكون محلا للعفو كما هو الحال فى قتل عمربن  
 الخطاب وقتل على ابن أبى طالب . والأساس عند مالك  
 هو أن القتل غيلة يدخل عنده فى باب حد الحراية  
 وبالتالي لا يقبل العفو كبقية الحدود ولتعلقها بحق  
 الله تعالى . انظر الامام محمد ابوزهرة " الجريمة  
 والمعقبة فى الفقه الاسلامى ج ٢ " المعقبة ص ٢٥٥ وما بعدها  
 سورة الاعراف ، الآية ١٩٩ . (١)

ارضاء للنفس وتحبيذا للعفو (١) ، (٢) وقد يثور التساؤل  
عن حق المجتمع في دفع الفساد ، وردع الجانى الذى  
قتل أو أصاب الغير بجراح . ويرد على هذا بأن العفو  
عن القصاص لا يخل بحق المجتمع في توقيع العقوبة  
التعزيرية المناسبة للجانى ، وليس للمجنى عليه أو ولي دمه  
أن يمنع الحكم بالعقوبة التعزيرية ، أو يوقف تنفيذها ،  
لأن هذه العقوبة يوقعها القاضى نيابة عن المجتمع  
تحقيقا للمصلحة العامة بردع الجناة (٣) . وهو ما نص عليه

(١) ولهذا نص المشروع على أن سقوط القصاص لا يمنع  
الحكم بالدية ( مادة ١٩٤ ج ، ٢/٢٢٨٥ ) ،  
وقد يكون العفو عن القصاص مقابل الدية وقد يكون عفوا  
مطلقا بلا مقابل متى رضى المجنى عليه أو ولي دمه  
بذلك ( المادة ٢٢١ ) .

(٢) انظر : الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق  
ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، والمذكرة الايضاحية ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ،  
(٣) انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٢٢٦ ،  
ابن عابدين : " حاشية رد المحتار على الدر المختار "  
ج ٣ ص ٢٧٩ وما بعدها .

المشروع فى المادة ٢ / ٢٢٨ التى تقضى بأنه يترتب على سقوط القصاص بالعفو أو بغيره توقيع العقوبة التعزيرية إذا كَوَّن الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا ، وثبت للقاضى وقوعها بأى دليل أو قرينة .

#### ب - العفو الصادر من ولي الأمر :

من المقرر شرطا كذلك أن " العفو التنفيذى " الصادر من ولي الأمر غير جائز فى مجال عقوبات الحدود ، لتعلقها بحق الله تعالى الذى يمتنع العفو فيه أو إسقاطه ، بل ان ولي الأمر مكلف بالعمل على تنفيذه . ولهذا نص المشروع على أن ابدال العقوبة أو العفو عنها غير جائز فى حدود السرقة والحراقة والزنا والقذف والشرب والردة ( انظر على التوالى المواد ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٥٣ / ٢ / ١٦٤ ، ١٨٧ ) .

كذلك فليس لولى الأمر أن يعفو عن العقوبة فى جرائم القصاص والدية ، لأن من واجبه تحقيق المصلحة العامة بفتح المعاسد وليس بالعفو عن مرتكبيها . ولذلك أعطيت له سلطة توقيع العقوبة التعزيرية المناسبة على الجانى فى حالة عفو المجنى عليه أو ولى دمه عن القصاص وجاءت نصوص المشروع مؤكدة هذا المعنى . فالمادة ٢٢٠ ، تنص على أنه " لا يجوز ابدال عقوبة الاعدام قصاصا ولا العفو

عنها " والعادة ٢٧٩/٢ في مجال القصاص فيما دون النفس  
تقضى بأنه لا يجوز ابدال عقوبة القصاص ولا العفو عنها .

ولكن سلطة ولي الأمر في العفو عن العقوبة  
التعزيرية مقررة في التشريع الجنائي الاسلامي . فله  
أن يعفو عن العقوبة كلها أو بعضها ، وهذا الحق  
قائم سواء تعلقت العقوبة بجريمة تعزيرية منصوص عليها  
في الشريعة ، أو بجريمة تعزيرية قررها ولي الأمر (١) وقد  
نص مشروع القانون على حق ولي الأمر في العفو عن العقوبة  
التعزيرية فجاءت المادة ٧٥ تقضى بأن " العفو عن العقوبة  
التعزيرية المحكوم بها يقتضى اسقاطها كلها أو بعضها  
أو أن تستبدل بها عقوبة أخف منها مقررة قانونا " كما  
حددت المادة ٧٦ العقوبات البديلة في حالة العفو .

ولكن حق ولي الأمر في العفو عن العقوبة التعزيرية  
مقيد بالأحكام يكون مخالفا لنصوص الشريعة ، أو مبادئها  
العامّة ، كما أنه مقيد بأن يكون الهدف منه تحقيق  
المصلحة العامة . (٢)

(١) عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

(٢) عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

## ٢- مضي المدة ( التقادم ) :

مضى مدة معينة دون تحريك الدعوى العمومية ،  
أو دون تنفيذ العقوبة يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية  
وسقوط العقوبة . ويطلق على النوع الأول " تقادم الجريمة " .  
ويسمى النوع الثانى " تقادم العقوبة " ولا يترتب على تقادم  
العقوبة سوى انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة مع بقاء حكم  
الادانة منتجا لاثاره الأخرى . ورغم العديد من الانتقادات  
التي وجهت لنظام التقادم وهو ما حدا ببعض التشريعات  
الى عدم الأخذ به (٢) ، الا أنه أصبح مبدأ عاما مطبقا  
فى معظم التشريعات الجنائية الحديثة . وقد أخذ التشريع  
الجنائى المصرى بنظام تقادم الجريمة ( المواد من ١٥ الى  
١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ) ونظام تقادم العقوبة

---

(١) وهو ما يفعله النظام الانجليسكسونى ، حيث يحل محل  
التقادم نظام سرعة المحاكمات الجنائية . انظر فسى  
ذلك وفى الانتقادات الموجهة لنظام التقادم : الدكتور  
محمد عوض الأ حول " انقضاء سلطة العقاب بالتقادم "  
رساله دكتوراه - جامعة القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٢ ، ٢٧

( المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ) وبينى  
الرأى السائد فى الفقه نظام التقادم على أساس أن مضى  
مدة زمنية معينة يترتب عليه نسيان الجريمة بل وصعوبة  
اثباتها . فليس من المصلحة العامة اثاره أمر من جديد  
طواه النسيان . ويضاف الى ذلك أن خوف الجانى وقلقه  
من تعقب السلطات له وخشية القبض عليه سيصيبه بلا شك  
بعقوبة معدومة لا يمكن تجاهلها . كل هذه الاعتبارات  
تهدف الى النهاية الى تحقيق الاستقرار القانونى وهو ما يجب  
حماية لمصالح الناس . (١)

- 
- (١) انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد : "الأحكام  
العامة فى قانون العقوبات" ط ٤ - ١٩٦٢ ص ٨٠٠ ،  
الدكتور محمد عوض الأحول : الرسالة السابقة ص ٤٩ ،  
الدكتور رسيس بهنام " النظرية العامة للقانون الجنائى "  
ط ٣ - ١٩٧١ ص ١١٨٢ ، الدكتور عوض محمد " دراسات  
فى الفقه الجنائى الاسلامى " ١٩٧٧ ص ٢٣٢ ، الدكتور  
رفيد صيد " مبادئ القسم العام من التشريع العقابى "  
ط ٤ - ١٩٧٩ ص ٨٧٧ ، الدكتور مأمون محمد سلامة  
قانون العقوبات - القسم العام " ١٩٧٩ - ص ٦٤٤ ،  
الدكتور أحمد فتحى سرور : " الوسيط فى قانون  
العقوبات " ج ١ القسم العام " ١٩٨١ ص ٨٠٦ ،  
الدكتور محمود نجيب حسنى " شرح قانون العقوبات  
القسم العام " ط ٥ - ١٩٨٢ ص ٨٨٠ .

ويشور التساؤل عن موقف الفقه الاسلامى من نظام التقادم سواء ما تعلق منه بالجريمة أو بالعقوبة . والاجابة تختلف بحسب نوع الجريمة التى يتعلق بها التقادم : هل هى من جرائم الحدود ، أو القصاص والدية ، أو مسن التعزير ؟ .

فيما يتعلق " بالحدود " نجد أن نظام التقادم محل خلاف . فيرى جمهور الفقهاء (١) . أن الجريمة والعقوبة لا تسقطان مهما تقادم العهد عليهما . وتأخير الاثبات سواء أكان بالشهادة أو الاقرار لا يعد شبهة تسقط الجريمة لأن تأخير قول الحق لا يدل على بطلانه ، كما أن العقوبة لا تسقط مهما مضى عليها من الزمن دون تنفيذ ويبنى الجمهور نظريته على الأسس التالية :

أولا - أن الأساس فى قبول الشهادة والاقرار هو الصدق ، وهذا لا يتأثر بالتأخير ما دام الشهود عدولا ، والمقر مسئولا مكلفا . ولا يجوز رد الشهادة لعجز التأخير فى الادلاء بها . فرد شهادة العدل أو المقر العاقل

---

(١) الأئمة المالكية والشافعية وأحمد - ومن هذا الرأى كذلك الأوزاعى والثوري وأصحاب وأبى ثور وربيعة والليث .



يجب أن يبنى على اليقين الذى يقدح فى العدالة لا على أمور مفروضة أو مظنونة (١). وقد يكون التأخير فى الشهادة لعذر والحد لا يسقط بمطلق الاحتمال إذ لو أجزأنا سقوط الحد بكل احتمال لم يجب حد أصلا . (٢)

ثانيا - ليس لولى الأمر حق العفو عن الجريمة أو العقوبة فى مجال الحدود ، وإذا انعدم النهر المفسر لاسقاط العقوبة ، ولم يكن لولى الأمر حق اسقاطها فقد امتنع القول بالتقادم (٣). لأن الحد إذا تقريرا الحكم ثبتت ووجب على ولى الأمر أن يبادر الى تنفيذه ، وليس من حقه تعطيله تحت دعوى التقادم أو غيرها من الدعاوى .

أما فقهاء الأحناف ، فانهم يرون أن تأخير الاشتمات شبهة ، وإن جريمة الحد تسقط بالتقادم ، ما عدا

- 
- (١) الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص ٢٢٦ .  
 (٢) الدكتور عبد العزيز طمر : " التعزير فى الشريعة الاسلامية رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة ، ١٩٥٥ رقم ٤٧٩ .  
 (٣) عبد القادر عودة ، المرجع السابق ص ٢٧٨ .

حدّ القذف (١). ولكنهم يقرّون بين ما إذا كان الاثبات باليمين (البينة أو الأيالا قولا . فإذا كان الاثبات بالشهادة (البينة) فتأخير الشهادة على الجريمة بغير عذر شرعى يجعلها غير مقبولة ، لأن الشاهد كان مخيرا بين أن يؤدى الشهادة حسبة لله تعالى ، وبين أن يتستر على الجريمة . فإذا اختار الستر ، ثم أقدم بعد مضي مدة على الشهادة فهذا يدل على أن ما حمله على الشهادة متأخرا ان هو الا ضغينة أو عداوة يحملها للجاني ، فتكون شهادته مشكوك فيها ، فلا تقبل (٢). ورتب الأحناف على ذلك عدم جواز سماع الشهادة بضى المدة فى جرائم الزنا والشرب والسرقة . أما اذا كان الاثبات بالاقرار فعند مضي مدة معينة فيه ليس بشرط فى التستر عند أبى حنيفة وصاحبيه خلافا لغيره الذى يعتبره كالشهادة . فيشترط عدم مضي هذه المدة . وهذا هو الحال فى السرقة

---

(١) يرى الأحناف أن حد القذف لا يسقط بالتقادم لأن حق العبد فيه غالب ، ولذلك يشترط لا قامة الحد تقديمه شكوى من المجنى عليه فلا يستطيع الشاهد أن يشهد قبل الشكوى . أما بقية الحدود فمن حق أى فرد أن يتقدم بالتبليغ عنها . ولا يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها عن شكوى من المجنى عليه . انظر عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٧٧٩ .

(٢) الدكتور عبد العزيز طمره المرجع السابق رقم ٤٧٧ ، عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٧٧٩ ، ٧٨٠ .

وحجة أبى حنيفة وصاحبيه أن العانع فى الشهادة تمكن  
 التهمة والضئينة ، وهذا لا يوجد فى الاقرار ، لأن الانسان  
 غيرتهم فى الاقرار على نفسه . أما فى حد الشرب فيشترط  
 أبوحنيفة وأبيوسف ألا تنقضى مدة معينة بناء على  
 أن قيام الرائحة شرط لصحة الاقرار والشهادة عندهما ، ولكن  
 محمدا لا يرى بطلان الاقرار بعد مضى مدة معينة . فيؤخذ  
 المقربا قراره مهما مضى على الحادث من زمن (١) ، (٢) ،  
 كذلك يرى الأحناف أن المتقادم يسرى كذلك على العقوبة فى

---

(١) انظر : الدكتور عبدالعزیز عامر : المرجع السابق رقم  
 ٤٧٧ ، الدكتور محمد وعوض الأ حول : الرسالة المشار  
 اليها ص ٣١ .

(٢) يرى البعض أن ما يقول به "الأحناف" من عدم قبسول  
 الشهادة بعد مضى المدة لا يهد من قبيل التقادم  
 المسقط للجريمة ، كما هو مصروف فى القانون الوضعى  
 فعند توقيع الحد استنادا الى الشهادة المتأخرة  
 ليس أساسه التقادم . بل أساسه أن الدليل المقدم  
 يعد مشكوكا فيه فتصبح الدعوى بغير دليل فيحكم  
 بسقوطها . انظر الدكتور محمد وعوض الأ حول : المرجع  
 السابق ص ٣٤ ، الدكتور على راشد : القانون الجنائى  
 ط ٢ - ١٩٧٤ - ص ٦٦٤ .

مجال الحدود اذا تراخى التنفيذ زمننا معيناً : فقد جاء في فتح القدير : " ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء خلافاً لزفر ، حتى لو هرب بعدما ضرب بعض الحد ، ثم أخذ بعدما تقادم الزمان لا يقام عليه الحد " (١) . ولقد ترك أبو حنيفة لولى الأمر أن يقدر مدة التقادم في مجال الحدود ، وقدره محمد بستة أشهر وذكر عنه أنه قدره بشهر . (٢)

أما عن التقادم في مجال " القصاص " فإن الفقه الاسلامي مجمع على أن مضى العدة لا يؤثر على القصاص لتعلقه بحق العبد مما يقتضى وجود خصومة حيث لا يفصل فيه بغير دعوى ، وحيث لا يوجد نص بجيز التقادم ، وليس لولى الأمر حق إسقاط القصاص لأى سبب كان فإن التقادم غير جائز . (٣)

---

(١) ابن الهمام : " شرح فتح القدير " المطبعة الأنصرية

ط ١ ج ٤ ص ١٦٤ .

(٢) انظر : عبد القادر عوة : المرجع السابق ص ٧٨٠ ، ٧٨١

(٣) انظر : عبد القادر عوة : المرجع السابق ص ٧٧٨ ،

٧٧٩ ، الدكتور محمد عوض الأ حول : الرسالة

المشار اليها ص ٣٢ ، الدكتور عوض محمد : المرجع

السابق ص ٢٣٥ .

وأخيراً في مجال جرائم " التعزير " حيث يترك لولسي الأمر حق تحديد مجال التجريم والعقاب فيها ، فان أئمة المذاهب الأربعة لم يعارضوا نظام التقادم في مجال ( التعزير ) طالما أن ولي الأمر يملك حق العفو عن الجريمة أو عن العقوبة . فله أن يعلق سقوط الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة على مضي مدة معينة متى رأى - تحقيق مصلحة عامة في ذلك . (١) ، (٢)

بعد العرض السابق لموقف الفقه الاسلامي من نظام التقادم في المجال الجنائي آن لنا أن نعرف موقف المشروع من هذا النظام . ففي مجال الحدود : نجد أن المشروع قد أخذ برأى الجمهور فيما يتعلق بعدم جواز التقادم بنوعيه ( تقادم الجريمة أو تقادم العقوبة ) . ففي حـدد السرقة على سبيل المثال نجد المادة ٩٧ تنص على أنه

- 
- (١) . انظر بعد القادر عودة : المرجع السابق ص ٧٧٩ ،  
الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٣٥ .  
(٢) ومع ذلك فان " ابن عابدين " وهو من فقهاء الحنفية يرى عدم جواز التقادم في مجال التعزير . انظر مؤلفه " حاشية رد المحتار على الدر المختار " القاهرة المطبعة الأميرية ج ٣ ص ١٧٧ .

" لا تسرى على جريمة السرقة المعاقبة عليها حداً ، الأحكام المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة . ويتكرر هذا التعفى بقية الحدود : حد الحراة (المادة ١١٣) ، حد الزنا (المادة ١٢٤) ، حد الشرب (المادة ١٧٥) حد الردة (المادة ١٨٦) .

ولكن يلاحظ أن المشروع قد أجاز تقادم الجريمة في حد القذف فجاء نص المادة ١٤٩ على أنه " لا تسمع الدعوى بطلب إقامة حد القذف بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المقذوف بالجريمة . وممركبها مع تمكنه من الشكوى وهذا الحكم جاء خلافا لما ذهب اليه الجمهور في عدم جواز التقادم بنوعيه في مجال الحدود . وجاء مخالفاً كذلك لرأى المذهب الحنفى الذى أجاز التقادم في مجال الحدود واستثنى من ذلك حد القذف كما تقدم بيانه . وقد بررت المذكرة الايضاحية تقادم الدعوى في حد القذف بقولها " لما كان حد القذف فيه حق للبعد فان الخصومة فيه والقضاء به واستيفاءه من القاذف تتوقف كلها على الادعاء به فمن له الحق فيه .. واذا كانت المطالبة شرطاً لإقامة الحد على القاذف ، وكان المقذوف هو صاحب الحق فيه ، وكان في ترك هذا الحق له يستعمله متى شاء فيه

اضرار بالقاذف الذى يبقى هذا الحق سيفا مسلطا على عنقه ، لأنه قد يضاربه ويلحق به من العار والشين مما يتعديه أيضا مما يمكن تفاديه لو طرح على القضاء وثبتت براءته . وترك الحق للمقذف لا قامة دعوى القذف مستى شاء يحرم القاذف من الدفاع عن نفسه وأثبت براءته ففى الوقت المناسب . ومن ثم فان اللجنة رأت قطعاً لا شاعرة الفساد والسوء بين الناس أن تحدد زمناً يكون للمقذف فيه الحق فى إقامة دعوى القذف ، لا تسمح بعد فواته دعواه حماية للمجتمع واتقاء الاضرار بالقاذف " (١) . وأضافتم المذكورة أن اللجنة رأت أن تحدد لتقادم دعوى القذف ستة أشهر (٢) لا تسمع بعدها لما فى الادعاء بعد تلك المدّة من معنى التفريط الذى يبيح لولى الأمر أن يأمر فسى مثله بعدم السماع حسماً للخصومات ودراً للمفاسد فى هذا الزمان (٣) ، واختتمت المذكورة الايضاحية تعليقها على

(١) المذكرة الايضاحية ص ١٥٤ .

(٢) اعتدلت اللجنة فى تعديلها لهذه المدة بأحد أقوال الامام محمد صاحب أبى حنيفة ، ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن تحديد مدة التقادم فسى المذهب الحنفى يكون بالنسبة للحدود التى أجازوا فيها التقادم وليس منها حد القذف .

(٣) المذكرة الايضاحية ص ١٥٥ .

هذه العادة بالقول بأن " تحديد مدة التقادم أوفق وأحوط  
 وأنسب للعصر ، ولا يتنافى مع العبادى الأساسية للشريعة  
 السمحاء التى أتاحت لولى الأمر حق تقييد القضاء بالزمان  
 والمكان والحادثة جلبا لمصلحة العباد ودراء المفسدة  
 عنهم . (١)

ولنا تعليق على هذا التعليق الذى أنت به المذكرة  
 الايضاحية وهو أنه يجوز لفقهاء العصر أن يجتهدوا برأى فى  
 مسألة ما ليصلوا الى حل لها يحقق المصلحة العامة  
 حتى ولو خالف هذا الرأى ما ذهب اليه الأئمة الأربعة  
 طالما أنهم لم يخالفوا قطعى الثبوت والدلالة . لأنه  
 ربما لو وجد الأئمة الأربعة فى هذا الزمان لافتوا بما  
 أفتى به فقهاء العصر . ولكن الأحناف ذهبوا ومعهم جمهور  
 الفقهاء - الى أن عدم جواز التقادم فى حد القذف يرجع  
 الى أن نسبة لهذا الحد سواء كان طريق الاثبات هو  
 الشهادة أو الاقرار فلا يشترط ألا تنقضى مدة معينة  
 ذلك أن حد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع  
 للعار عنه ، ومضى المدة غير مانع من حقوق العباد

---

(١) المذكرة الايضاحية ص ١٥٥ .



ولأن الدعوى فيه شرط ، فيحمل تأخير الشهود في أدائها الشهادة على انعدام الدعوى . وإن كان الاثبات بالاقرار فعدم مضي مدة معينة فيه ليس بشرط أيضا لأنه إذا لزم يشترط ألا تنقضى مدة معينة في الشهادة على القذف فأولى أن يكون كذلك في الاقرار به (١) ، يضاف إلى ما تقدم أنه إذا كان لولى الأمر أن يقرر التقادم في مجال التعزير تحقيقا للمصلحة العامة ، لأنه يملك سلطة العفو عن الجريمة والعقوبة في هذا المجال . ففي مجال الحدود لا يملك لولى الأمر العفو عن الجريمة أو عن العقوبة وبالتالي يمتنع عليه تقييد الحد أو إسقاطه ، ومن ثم لا يحق له تقرير التقادم في مجال الحدود (٢) . فكيف يجوز للمذكورة الايضاحيات أن تقول بأن لولى الأمر أن يأمر بعدم سماع الدعوى في معرض حديثها عن حد القذف . فـنعقد أن هذا خلط بين سلطة لولى الأمر في مجال التعزير ، وسلطة في مجال الحدود التي تنحصر في وجوب العمل على اقامتها وتنفيذها ولا اعتبارا لها .

---

(١) الدكتور عبد العزيز عامر : الرسالة المشار إليها رقم ٤٧٧

(٢) انظر : عبد القادر عودة : المرجع السابق ، ص ٧٧٨ ،

وإذا ثبت حد القذف وقضى بالعقوبة الحدية فإن  
المشروع قد نص في المادة ٣/١٥٥ على عدم سقوط  
عقوبة الحد بعد القضاء بها بمضى أية مدة . وهذا هو  
رأى الفقهاء مجتمعين نظراً لأن الجمهور لا يجيز التقادم في  
مجال الحدود ، والأحناف يتفقون معهم فقط في عدم جواز  
التقادم في حد القذف لعدم سقوط الشهادة بمضى  
المدة كما تقدم بيانه . (١)

وملاحظاً أخيرة نسوقها على نصوص المشروع المنظمة  
للتقادم في مجال الحدود هي أن المشرع قد أغفل النص  
على تقادم الجريمة في حد الردة ، حيث نص في المادة  
١٨٦ من المشروع على أنه " لا تسرى على الجريمة الحدية  
الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن  
سقوط العقوبة بمضى المدة " ولو قلنا بمقارنة هذا النص  
ببقية النصوص الخاصة بالتقادم في بقية الحدود لوجدنا  
أن المشروع ينص دائماً على تقادم الجريمة - باستثناء حد  
القذف كما سبق بيانه - وتقادم العقوبة معاً ، وبالتالي  
فنحن نعتقد أن أغفال النص على عدم سريان التقادم

---

(١) ومع ذلك فإن المذكرة الايضاحية تذهب عكس ذلك  
وتقول أن جمهور الحنفية يرون سقوط حد القذف  
بالتقادم لسقوط الشهادة عندهم بالتقادم  
( انظر المذكرة الايضاحية ص ١٦٢ ) .

الخاص بالجريمة فى حد الردة هو من قبيل السهو الذى يجب تداركه عند مراجعة المشروع ، ولا نعتقد ان المشروع قصد تطبيق نظام تقادم الجريمة فى حد الردة كما فعلت فى حد القذف ، والا لكان قد نص عليه حيث لا يوجد مبرر يدعوه لأن يخالف فى حد الردة الخطة التى سار عليها بالنسبة للتقادم فى بقية الحدود .

وبالنسبة للقصاص والدية سار المشروع على نهج الفقه الاسلامى بعدم جواز التقادم بنوعيه . وفى جرائم الاعتداء على النفس تنص المادة ٢٢٤ على أنه " لا تسرى الأحكام المقررة فى شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للاعدام قصاصا أو الدية " وفى جرائم الاعتداء على مادي النفس جاء نص المادة ٢٨٤ بحكم مشابه حيث تنص بأنه لا تسرى الأحكام المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فى شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدعى على الجرائم المستوجبة للقصاص والدية " .

وأما عن التقادم فى مجال جرائم التعزير فكما سبق القول بأن الفقه الاسلامى يجيز لولى الأمر أن يقرره متى كان تحقيق المصلحة العامة يقتضى ذلك ، ومن ثم فإن نصوص المشروع لم تحظره فى الجرائم التعزيرية والتألى

يرجع فى تنظيمه الى نصوى قانون الاجراءات الجنائية المتعلقة بنهى التقادم والذى سبق الاشارة اليها .

### ٣- التوبة :

ترتبط التوبة فى القانون الموضعى بفكرة العدل الاختيارى عن الجريمة . فقد يعدل الجانى عن الشروع فى الجريمة بمحض ارادته سواء أكان العدل مرجعه التوبة والندم ، أو لأى سبب آخر . وفى هذه الحالة لا يعاقب القانون المصرى من عدل مختاراً عن الشروع<sup>(١)</sup> . وقد يكون العدل بعد اتمام الجريمة وهو ما يسمى " بالتوبة الايجابية " كأن يحاول الجانى التخفيف من آثار جريمته بنقل المبنى عليه للعلاج ، أو بمحاولة تعويضه ، أو رد السرقات اليه . وهذه التوبة الايجابية لا أثر لها فى القانون الموضعى على العقوبة فلا تعد سبباً لسقوطها ، وان جاز للقاضى أن يضعها فى الاعتبار عند تقدير

---

(١) وذلك بتشجيعاً للأفراد على العدل عن شروطتهم الاجرامية ، ولأن المجتمع لم يصبه بعد أى ضرر اجتماعى يستوجب تدخل المشرع بالعقاب على فاعله .

## العقوبة . (١)

أما عن التوبة وأثرها فى التشريع الإسلامى فسوف نبين من ناحية ماهيتها ، ومن ناحية أخرى أثرها فى إسقاط العقوبة الحديثة حسب ما جاء فى كتابات فقهاء المسلمين .

**التوبة فى اللغة :** مطلق الرجوع ، ويشترط لوجودها شرطا وأحداث أثرها فى إسقاط الحد توافر ثلاثة شروط :

- الأول - الندم على الفعل لوجه الله تعالى.
- الثانى - العزم المؤكد على ألا يعود إلى الفعل أبدا .

(١) فى حالات استثنائية قد يعتد القانون بالعسود الاختيارى للاحق على اتحام الجريمة ويعتبره سببا مانعا من توقيع العقاب على الجانى : من ذلك المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات التى تعفى من العقاب فى جنايات تقليد أو تزيف أو تزوير العملة المتداولة فى مصر وفى الخارج ، الجانى إذا باذر بأخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعماله العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع فى التحقيق . انظر كذلك المادتين ٨٤ ( ٣ ) ، ٨٩ ( مكرر ) ٤ / .

## والثالث - ألا يعود بالفعل . (١)

والتوبة اللاحقة على تمام الجريمة سبب لسقوط العقوبة  
 فى الحدود دون القصاص والدية . وفقهاء الشريعة الغراء  
 يتفقون على أن التوبة تسقط عقوبة الحد فى جريمة الحرابة  
 فالمحارب اذا تاب قبل القدر عليه سقطت عقوبته اعمالا لقوله  
 تعالى (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا  
 ان الله غفور رحيم) (٢). ويتفقون كذلك على أنها تسقط  
 العقوبة فى حد الردة فمن يرتد عن دين الاسلام ثم يرجع  
 اليه تسقط عنه العقوبة تطبيقا لقوله تعالى : ( قل للذين  
 كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) (٣). ويتفق الفقهاء  
 أخيرا على أن التوبة فى حد القذفلا تسقط عقوبته لتعلق  
 هذا الحد من ناحية بحق العبد من حيث صون كرامته  
 ومن ناحية أخرى بحق الله ( حق المجتمع ) من حيث

- 
- (١) انظر : الامام محمد أبو زهرة : " الجريمة والعقوبة  
 فى الفقه الاسلامى " ج ٢ " العقوبة " ص ٢٤ ، ،  
 المذكرة الاباحية ص ١٨٤ .  
 (٢) سورة المائدة - الآية ٣٤ .  
 (٣) سورة الانفال - الآية ٣٨ انظر : الامام الشافعى " الأم " ط ١ مطبعة بولاق - ج ٧ ص ١ هـ .

أن في القذف اشاعة الفاحشة التي الذين آمنوا وما يتعلق  
بكرامة العبد لا تسقط التوبة عن المرتكب الا اذا عفا المقذوف  
عنه . (١)

والفقهاء متفقون على أن سقوط العقوبة الحديثة  
يسبب التوبة أثره فاصر فقط على ما يمس حق الجماعة . أما  
ما يتعلق بحق العبد فلا يسقط كحقه في التعويض مثلاً  
كذلك لا تمنع التوبة من توقيع عقوبة تعزيرية على الجاني  
متى كون فعله جريمة تعزيرية . (٢)

ولكن الفقهاء اختلفوا فيما يتعلق بأثر التوبة  
بالنسبة لحدود السرقة والزنى والشرب . ونجد في هذه  
المسألة اتجاهين يمكن عرضهما على الوجه الآتي :

### الاتجاه الأول :

يمثله بعض الفقهاء في مذهبي الشافعي وأحمد بن  
حنبل . ويرون أن التوبة تسقط العقوبة في حدود الزنى

(١) انظر : الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص

٢٤١ ، المذكرة الايضاحية ص ١٨٥ .

(٢) انظر : عبدالقادر عودة : التشريع الجنائي الاسلامي

مقارناً بالقانون الوضعي ج ١ ص ٣٥٣ ، ٧٧٣ .

والشرب والسرقة واستندوا فى ذلك الى أنه : من ناحية  
قياس هذه الحد ود على حد الحرابة الذى تسقط عقوبته  
بتوبة المحارب قبل القدرة عليه . فاذا كانت الحرابة وهى  
أخطر الجرائم تسقط بالنص القرآنى بعد التوبة . فمن  
باب أولى سقوط الحدود الأخرى وهى دين الحرابة بالتوبة .  
ومن ناحية أخرى : فى حد الزنا نجد أن القرآن حينما  
قرر عقوبة الزانى رتب على التوبة سقوط العقوبة وذلك  
فى قوله تعالى : " بآثانها منكم فأذهبا ، فان تابا وأصلحا  
فأعرضا عنها ، ان الله كان توابا رحيمًا " (١)  
كذلك فان القرآن بعد أن ذكر السرقة فى سورة المائدة  
( الآية ٣٨ ) أتبعه فى الآية التالية من نفس السورة بذكر  
التوبة فقال تعالى " فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله  
يتوب عليه ، ان الله غفور رحيم ، وذكر التوبة بعد العقاب  
يكون بمثابة الاستثناء تاما كالأستثناء الوارد فى حد  
الحرابة . فنص التوبة هنا مخصص لنص الحد لانه نص خاص ،  
اذا ما قورن بنص الحد وهو عام ، وهذا التعارض الظاهرى  
بين النصين يكون أحدهما مخصص لعموم الآخر .

---

(١) سورة النساء - آية ١٦ .



يضاف الى ذلك أنه حينما أخبر الرسول بأن ما عسر  
حاول الهرب أثناء تنفيذ حد الزنا عليه قال : **هــلا**  
تركتموه يتوب فيتوب الله عليه " واجتج هو **هــلا** الفقهاء  
أخيرا بأن التوبة تشبه الرجوع عن الاقرار بل هي أدل على  
طهارة النفس ، وإذا كان الرجوع على الاقرار يسقط الحد  
فكذلك التوبة التي فيها طهارة النفس تسقط الحد (١)

والقاتلون بهذا الرأي يستلزمون توافر شرطين حتى  
تسقط التوبة العقوبة الحدية :

### الشرط الأول :

أن تكون الجريمة ماسة بحق الله ( حق الجماعة )  
كما هو الحال في الزنا والشرب .

### الشرط الثاني :

أن تكون التوبة مقترنة باصلاح العمل ، مما يستلزم  
مرور مدة معينة للتأكد من صدق التوبة (٢) . ولكن منهم

(١) انظر : عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٣٥٣ ،

الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢) الفقهاء متفقون على أن التوبة اذا قامت دلائلها  
بعضي زمن طويل على ارتكاب الجريمة يسقط الحد  
واعتبر أبو حنيفة وأصحابه . المدة الطويلة وهذا  
كافية لسقوط الحد ( انظر الامام أبو زهرة - المرجع =

من لا يشترط صلاح العمل (١). ونحن من جانبنا نرى أن شرط سقوط الحد للتوبة هو صلاح العمل ونستند فى ذلك الى قوله تعالى بمناسبة توبة الزانى ( فان تابنا وأصلحا فاعرضوا عنها ) (٢) ففى هذه الآية قرن الله سبحانه وتعالى التوبة بصلاح العمل كشرط لسقوط العقوبة وصلاح العمل يقتضى مرور فترة زمنية بمثابة اختبار للجانى للتأكد من صدق توبته .

---

= ( السابق ، ص ٢٥٠ ) وشرط المدة الذى يشترط الفقهاء خلاله عدم العودة الى المعصية لكى تحدث التوبة اثرها يقرب نظام التوبة من نظام " وقف تنفيذ العقوبة " أو نظام " الوضع تحت الاختبار القضائى " وهما النظامين المعروفين فى التشريعات الجنائية الحديثة حيث يستلزمان لعدم توقيع العقوبة على الجانى مرور فترة زمنية معينة يثبت فيها الجانى صلاحه بعد معودته الى الاجرام مرة أخرى والا حاق عليه العقاب . ويمكن اعتبار التوبة سبب لوقف تنفيذ العقوبة . ولكن الفارق بين النظامين أن التوبة بلفة القانون الوضعى تعتبر عذرا قانونيا معفيا من العقاب " بينما لا يعتبر وقف التنفيذ كذلك حيث أنه رخصة للقاضى يستعملها متى شاء .

(١) انظر : ابن قدامة " المغنى على مختصر الخرقي " ج ١ ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٣٥٣ .

(٢) سورة النساء - الآية ١٦ .

أما الاتجاه الثانى فيمثل الاماميين أبو حنيفة ومالك وبعض الفقهاء من مذهبى الشافعى وأحمد . ويرى هؤلاء الفقهاء أن التوبة لا أثر لها فى سقوط العقوبة الا فى جريمة الحراة وأدلتهم هى :

**أولا** - أن الأصل فى التوبة أنها لا تسقط الحد وأن الأمر بقطع يد السارق هو أمر عام يشمل من تاب ومن لم يتب . فاسقاط الحد عن التائب اهمال للنص وتخصيص له من غير دليل على التخصيص . والتوبة التى وردت فى آية السرقة قصد بها التوبة بعد إقامة الحد ، فقد ورد أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : اذا قطعت يـد السارق فتاب سبقت يده الى الجنة ، واذا لم يتب سبقت يده الى النار ، كذلك توبة الزانين .

**ثانيا** - أنه لا يجوز قياس السرقة والزنى والشرب على الحراة لأنه قياس مع الفارق لسببين : فمن ناحية أن جريمة الحراة فيها معنى الاستمرار فى المجاهرة بالعصيان وتحذ سلطان الدولة ، وغلبتها ، فاسقاط الحد عنه اذا تاب قبل القدرة عليه فهو من قبيل السياسة الشرعية لتشجيعه على التوبة والامتناع عن الاستمرار فى الفساد فى الأرض . فيكفى الناس شرهم وتذهب مغالبتهم

للدولة . (١) أما الجاني في السرقة والزنى والشرب فشخص  
مقدور عليه دائما ، وارتكب جريمة تامة وقعت بالفعل فلا  
يوجد ما يدعو الى اسقاط الحد عنه . بل ان العقوبة  
هى التى تردعه وتمنعه من العودة الى الاجرام . ومن  
ناحية أخرى نجد أن التوبة فى الحرابة لها دليل مادي ،  
وهو القاء السلاح والامتناع لأمر ولى الأمر واحترام القانون  
فيمكن بالتالى أن ينسب سقوط العقاب عنه على هذا الدليل  
المادى . أما التوبة فى غير الحرابة فانها أمر معنوى  
ولم يقد دليل مادي عليها . فلو قلنا بأن التوبة تسقط  
العقوبة فى هذه الحدود دون دليل مادي عليها لخرتب  
على ذلك تعطيل اقامة الحدود ، لأن كل مجرم لمن  
يتردد فى ادعاء التوبة حتى يفلت من العقاب . (٢)

- 
- (١) يقترب من هذا الاساس الشرعى لاسقاط الحد عن  
المحارب قبل القدرة عليه ما قرره قانون العقوبات  
من حالات الاعفاء من العقاب بعد اتمام الجريمة  
فى المواد ٨٤ ( أ ) ، ٨٩ ( مكرر ) ، ٤ / ، ٢٠٥ .  
(٢) وإذا قام دليل مادي على التوبة كما فى حالة السارق  
قبل القدرة عليه بان قام بررد المصروفات فان أبدا  
حنيفة ومن قال معه بعدم سقوط الحد بالتوبة فسى  
السرقة فيرون أن هذا الدليل المادي على التوبة فسى  
الحرقة يسقط الحد عن السارق وقد بسين الكاسانى  
الحكمة فى اسقاط الحد هنا وهى أن الخصومة شرط

ثالثا - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقام حد الزنا على ( ماعز ) ، و ( الغامدية ) ، وعلى من جاء يعترف بالسرقة . وهو لا جميعا جاءا معترفين بجريمتهم ، وتائبين ، وجاءا يطلبون أن يتطهروا من معصيتهم ، بإقامة الحد عليهم . وقد سمي الرسول ما فعلوه بأنه توبة . فقال في حق ( الغامدية ) لقد تابت توبة ، لو قسمت على سبعين من أهل المدينة

---

= في السرقة ، لأن محلها خالص للمجنى عليه والخصومة تنتهي بالتوبة ، وتكون التوبة تامة بسرد المال إلى صاحبه ، ورد المال يسقط الخصومة بخلاف الحدود الأخرى ، فإن الخصومة فيها ليست بشرط ، فعدمها لا يمنع من إقامة الحد . وفي القذف وإن كانت الخصومة شرطا ، لكنها لا تبطل بالتوبة

( انظر : الامام محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ) .

(١) • (٢)

(١) يرد "ابن القيم" وهو من الاتجاه الأول على هذه الحجة بقوله : "فان قيل : فما عزاء تائبها والغامدية جاء عتابة ، وأقام عليهما الحد . قيل لا ريب أنهما جاءا تائبين ولا ريب أن الحد أقسى عليهما ، وبهما احتج القول الآخر . سألت شيخنا عن ذلك فأجاب بما مضمونه أن الحد مطهر ، وإن التوبة مطهرة ، وهما اختارا التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة ، وأبيا إلا أن يطهرا بالحد فأجابهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك وأرشد إلى اختيار التطهير بالتوبة على التطهير بالحد . فقال في حق ماعز : "هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه . ولو تعين الحد بعد التوبة لمأجاز تركه ، بل الامام مخير بين أن يتركه كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به "ذهب فقد غفر الله لك " وبين أن يقيه كما أقامه على "ماعز" والغامدية لما اختارا أقامته وأبيا إلا التطهير به وكذلك ردهما النبي - صلى الله عليه وسلم - مرارا وهما يأبيان إلا أقامته عليهما . انظر : ابن القيم الجوزية "أعلام الموقعين عند رب العالمين" القاهرة - مطبعة الكردى ج ٢ ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢) في عرض أدلة هذا الاتجاه انظر : الكاساني بدائع الصنائع ج ٧ - ص ٩٦ ، عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٣٥٤ ، الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

وإذا رجعنا الى نصوص المشروع نجد أنه قد أخذ بالتوبة كسبب لسقوط العقوبة ونعني عليها صراحة في بعض الحدود : في الحراية ( المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١ ) ، في القذف ( المادة ٤٥٣ ) وفي الردة ( المواد ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٣ ) وقد نص المشروع على أن سقوط عقوبة الحد بسبب التوبة لا يخل بتطبيق العقوبة التعزيرية ولا بحقوق المجنى عليه من قصاص أو دية أو رد المال وهو ما نعتقد عليه اجماع فقهاء المسلمين كما سبق القول ( انظر العادتين ١٠٤ ، ١٨٣ من المشروع ) .

وفي حد الحراية نص المشروع على أن التوبة قد تكون قبل القدرة على المحارب وذلك في حالتين : الأولى إذا ترك فعل الحراية قبل علم السلطات بالجريمة وبشخص مرتكبها . والثانية : إذا سلم نفسه تائبا بعد علم السلطات بالجريمة وقبل القبض عليه ( المادة ١٠٤ ) ، وأضافت المادة ( ١١١ ) على جواز قبول التوبة بعد مضي مدة ثلاث سنوات من البدء في تنفيذ عقوبة السجن وتحكم المحكمة بالاخراج من المحكوم عليه متى ثبت لها تهته .

أما عن حد القذف فنص المادة ١٥٣ / ٣ من المشروع جاء متعلقا بتوبة الجاني بعد توقيع عقوبة الحد عليه وذلك

باعتبارها سببا لسقوط العقوبة التبعية عنه وهى عدم قبول  
شهادته . فجاء النص السابق يقضى بأنه " يترتب على تنفيذ  
الحد عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يتب " (١) وأضافت

(١) مسألة قبول شهادة المحدث في القذف بعد توبته  
ليست موضع اتفاق الفقهاء فيذهب رأى ( منه عمر  
ابن الخطاب وابن عباس ومالك والشافعى والحنابلة  
وغيرهم الى أن شهادته تقبل بعد التوبة على أساس  
أن الاستثناء الوارد فى قوله تعالى ( الا الذين  
تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ) راجع الى الجمل  
الثلاث فى الآية السابقة عليها وهى ( فأجلدهم  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك  
هم الفاسقون ) ، لأنها فى حكم الجملة الواحدة  
لتعاطفها على بعضها بالواو ، ثم تكون العقوبة  
عامة فى الشهادة : أى فلو تاب المحدث فى القذف  
تقبل شهادته . وقد أخذ المشروع بهذا الرأى . أما  
الرأى الثانى ( ومنه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد  
وزفر وغيرهم ) فيرى أن التوبة فى الايقام تقي الفسق  
فقط ولا أثر لها فى قبول الشهادة ولا فى مقدار  
الحد لأن لكل جملة من الجمل المتعاطفة بالواو حكم  
نفسها فى الاستقلال ، والتالى لا تقبل شهادة  
القاذف اذا تاب بعد توقيع الحد عليه ( انظر : ابن  
القيم الجوزية ) اعلام الموقعين عن رب العالمين  
ج ١ ص ١٤٧ ، ابن قدامة " المغنى على مختصر  
المحرقي " ج ١٢ ص ٧٤ ) .



نفس الماد قان توبة القاذف تكون بتكذيب نفسه (١) فمسي  
جلسة علنية أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بجلد القاذف (٢)

(١) يرى فريق من الفقه الاسلامي (منه عمر بن الخطيب والشافعي) أن توبة القاذف تكون بتكذيب نفسه واحتجوا في ذلك ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في قوله تعالى : (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم) قال (توبته اكداب نفسه) بينما يرى فريق آخر (منه مالك وابن جرير) أنه يكفي في توبة القاذف بصلاح العمل وحسن الحال ولم يشترطوا تكذيب نفسه وبالرأى الأول أخذ المشروع في عرض هذا الخلاف انظر : ابن قدامة : المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٧٧ .

(٢) جاء في المذكرة الايضاحية : ( انه حرصا على توافر العلانية في التوبة ، وحتى تكون محققة لأهدافها ، وإزالة للشين والعار الذي ألحقه القاذف بالمقذوف ، أن يكون تكذيب القاذف نفسه علانية .  
انظر ص ١٥٩ ، ١٦٠ من المذكرة .

وفى حد الردة ، نصت المادة ١٧٨ / ٢ على أنه  
يشترط لتوقيع العقاب على المرتد أن يستتاب لمدة  
ثلاثين يوما ويصر على رده أخذا برأى جمهور الفقهاء (١)

---

(١) يرى الجمهور أن المرتد يجب أن يستتاب ثلاثة أيام  
قبل أن يقتل وسند ههنا ذلك ما روى من أن النبي  
صلى الله عليه وسلم حينما بلغه ارتداد أم مروان ،  
أمر أن تستتاب ولا تقتل . كذلك فان عمر بن  
الخطاب لما أبى موسى الأشعري عند ما قتل مرتدا قبل  
الاستتابة وقال : فهلا حبستموه ثلاثا فاطعمتموه كل  
يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب أو يراجع أمر الله  
اللهم انى لم أحضر ولم أمر ولم أرض اذ بلغنى .  
وحدد المشروع مدة الاستتابة بثلاثين يوما تيسيرا  
على الناس فى التروى وترديد الفكر والنظر فيما هو  
مصلحة وما هو دين الحق ( المذكرة الايضاحية  
ص ١٨١ ) ، أما الرأى الآخر ( منه الشافعى والحسن  
البحرى ) فيرى أنه لا تجب استتبافته ولكن تستحب  
وصحة هذا الرأى إن الأمر بالاستتابة ليس ثابتا  
والثابت هو العموم فى قوله صلى الله عليه وسلم  
" من بدل دينه فاقتلوه " ولأن السبب هو الردة ،  
وحدوها يستحق القتل ، ولأنه بالردة يصبح غير  
معصوم الدم ، فلو قتله شخص قبل الاستتابة لا يقتل  
به ، ولم يضمن فقد جعلت الردة دمه مهدرا  
( انظر المذكرة الايضاحية ص ١٨١ ) .

ونلاحظ على نصوص المشروع المتعلقة " بالتوبة " كسبب لسقوط العقوبة الحدية مايلى :

اولا ان المشروع قد نص على التوبة كسبب لعدم توقيع الحد فى بعض الحدود ( الحراية - القذف - والردة ) دون البعض الآخر كالسرقة والزنا مثلاً . وفى السرقة ذكر القرآن الكريم حد السارق ، ثم أتبعه بذكر التوبة فى قوله تعالى ( فمن تاب بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ) ( المائدة الآية ٣٩ ) وفى جريمة الزنا بين القرآن حد الزنا ثمرتب على التوبة سقاط العقوبة وذلك فى قوله تعالى ( واللذان يأتياها منك فاذوهما فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ) ( النساء الآية ١٦ ) ، ولا نظن أن واضع المشروع يرفضون التوبة كمانع للعقاب فى هذه الحدود ، وإنما يعددها هذا اغفالا وسهوا يجب تداركه عند مراجعة هذا المشروع .

ثانيا ان نصوص المشروع تقبل التوبة كسبب لسقوط العقوبة الحدية سواء حدثت قبل المحاكمة أو أثناءها

وحتى بعد صدور الحكم البات بالعقوبة ، بل ذهب المشروع  
الى حد قبولها اثناء تنفيذ العقوبة لتسقط عن المحكوم  
عليه المدة المتبقية منها ( انظر المواد ١٠٤ ، ١١١ ،  
( ١٨١ ) ( ١ )

---

( ١ ) يتفق الفقهاء على أن السارق اذا تاب قبل القدر فعليه  
سقط عنه الحد . لأن الخصومة شرط في السرقة ،  
والخصومة تنتهي بالتوبة . والتوبة تمامها ببرد  
العمال الى صاحبه . فاذا وصل العمال الى صاحبه  
لم يبق له حق الخصومة مع السارق بخلاف سائر  
الحدود . ولكن الخلاف ثار في حدى الزنا  
والشرب . فالأحناف قرروا أن التوبة لا تسقط الحد  
قبل القدر تأو بعد القدرة ، والشافعية ذهبوا  
الى أن التوبة تكون قبل القدرة - أى قبل وصول  
الأمر الى القضاء - والحنابلة روى عنهم روايتان  
أن التوبة تسقط الحد متى وقعت قبل رفع الأمر  
الى القضاء . والرواية الأخرى أنها تسقط الحد  
قبل أو بعد رفع الأمر الى القضاء . ويرى الامام  
أبو زهرة أن التوبة تسقط الحد ولو بعد وصول  
الأمر الى القضاء .  
وبالرأى الأخير أخذ المشروع .  
( انظر الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق  
ص ٢٤٧ وما بعدها .

ثالثاً - قبول التوبة من العائد في حدى الحرابة والردة ٨  
 إذا كان الأصل فى القانون الوضعى أن تشدد  
 العقوبة فى حالة " العود " لأن الجانى لم يرتدع  
 بالإندار السابق المعتل فى حكم الادانة فى  
 الجريمة الأولى (١) . فان الوضع بالنسبة للحدود  
 مختلف إذ لا يجوز تشديد العقوبة الحديثة  
 مهما تكرر العود ، لأنها عقوبة محددة على وجه  
 قطعى بصورة لا تسمح لاولى الأمر ولا للمقاضى  
 أن يزيدها أو ينقص منها (٢) . وهذه نقطة اختلاف  
 بين تطبيق العقوبة فى القانون الوضعى والشريعة  
 الاسلامية . كذلك من . أوجه الاختلاف أن يخلو  
 سبيل الجانى العائد إذا ثبتت توبته وهو مانع  
 للعقاب لا تعرفه القوانين الوضعية .

وقد نص المشروع فى حد الحرابة على أنه " لا يجوز للجانى  
 العائد طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة  
 بعد انقضاء ثلاث سنوات هجرية على سجنه أن يتقدم بطلب  
 الى النيابة يعلن فيه توبته عن جريمة الحرابة ، وعلى

(١) انظر المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

(٢) المذكرة الايضاحية ص ١١٥ .

النائب أن تحيل الطلب بعد تحقيقه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . وتحكم المحكمة بالأفراج عن الجاني إذا ثبتت لها توبته . ويجوز لها أن تأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن باقى العقوبة المحكوم بها . وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا يجوز تجديده قبل انقضاء سنة هجرية على الأقل من تاريخ الحكم برفضه (المادة ١١١) . ويلاحظ على هذا النص أنه لا يطبق إلا على المجرم العائد عودا بسيطا دون المعتاد على الأجرام ، لأن الفقرة الأولى من المادة ١١٠ التي ينطبق عليها نص المادة ١١١ خاصة بحالة العود البسيط والفقرة الثانية منها تحدد حالة الاعتقاد على الأجرام . ومن ناحية أخرى أن انتهاء التزام الجاني بتنفيذ العقوبة والأفراج عنه أمر جوازى للمحكمة ، وهو مرتبط بضرورة " التثبيت " من توبة الجاني ، وإن كان القانون لم يحدد لنا كيفية التثبيت من توبته فالأمر فى ذلك متروك للمحكمة . وأخيرا يقترب هذا النص من نص المادة الثالثة من قانون تنظيم السجون التي تستثنى من تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة الرجال الذين أمضوا فى اللبث نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أى المدين أقل ، وكان سلوكهم حسنا خلالها ، وإن كان هذا النص الأخير لا يعفيهم من العقوبة بل يخفف عنهم فقط أسلوب تنفيذها

فيحولها من العمل في اليمان الى البقاء في السجن .

وفى حد الردة نص المشروع في المادة ١٨٣ على أنه " من ثبتت ردة وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط التوبة ثم ارتد مرة أخرى وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط لتوبته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين " ويلاحظ أن النص قد قرر عقوبة تعزيرية هي السجن للعائد الذي سقط عنه حد الردة بسبب التوبة أخذاً في ذلك بما روى ابن أبي حنيفة أنه إذا تاب في المرة الثانية حبسه الامام ولم يخرج من السجن حتى يرى عليه أثر خشوع التوبة والا خلاص (١). وقد بهرت المذكرة الايضاحية العقوبة التعزيرية بانها وضعت " لمعالجة حالات تكرار الردة ، والتوبة استغلالاً لاسماحاً لا سلام في سقوط حد الردة بالتوبة " (٢). اذاً التوبة في حد الردة لا تحدث أثرها فقط في حالة العود البسيط ، بل في حالة الاعتقاد على الردة والزندقة " . (٣)

- 
- (١) الكاساني : " بدائع الصنائع " ج ٧ - ص ١٣٥  
المذكرة الايضاحية ص ١٨٦ .  
(٢) المذكرة الايضاحية ص ١٨٦ .  
(٣) قبول توبة المرتد العائد مختلف عليها في الفقه الاسلامي فيذهب الشافعي ومعه نفر من الفقهاء الى أن المرتد اذا تاب قبلت توبته ولم يقتل ، أي كفر كان ، وسواء كان زنديقاً يستقر بالكفر أو لم يكن

#### ٤- فوات محل القصاص:

يقصد بفوات محل القصاص فقد عضو الجاني الذي يجب فيه القصاص مع بقاء الجاني حيا (١). وفوات محل القصاص يعتبر سببا لسقوط العقوبة في جرائم القصاص فيما دون النفس بسبب انعدام محله . وهذا السبب لسقوط العقوبة فليس التشريع الاسلامي لا نظير له في القانون الوضعي ، لأن القانون الوضعي لا يعرف من العقوبات البدنية الا الاعدام ، أما القصاص وهو عقوبة بدنية فقير مطبق حاليا .

---

= بينما يذهب مالك والليث واسحاق الى أنه لا تقبل توبة الزنديق ومن تكرر توبته ( انظر ابن قدامة المغنى على مختصر الخرقي ج ٨ ص ٥٤٣ ) وقد أخذ المشروع بالأول مع توقيع عقوبة تعزيرية على المرتد العائد أخذا برأى أبي حنيفة كما تقدم .

(١) عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٧٧٢ ، الامام محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص ٥٣ .



وقد نص المشروع فى المادة ٢٥٠ منه على أن فوات محل القصاص يعتبر من أسباب سقوط العقوبة . وأضافست المادة ٢٥٦ أن سقوط العقوبة بفوات محل القصاص لا يخل بحق المجنى عليه فى الدية (١) . ولا يخل كذلك بالعقوبة التعزيرية المقررة .

#### ٥- ارث القصاص:

من أسباب سقوط العقوبة فى التشريع الاسلامى وهو ما لا نظير له فى القانون الوضعى " ارث القصاص " وقد نص المشروع على هذا السبب فى جرائم النفس فى المادة ١٩٤ / بوالتي تقضى بأن القصاص يسقط اذا ورث ولسى الدم القصاص على أحد أصوله ، أو ورث القاتل القصاص بموت من له القصاص " ومثال الصورة الأولى أنه اذا كان فى ورثة المقتول ولد للقاتل فلا قصاص ، لأن القصاص لا يتجزأ وطالما أنه لا يجب بالنسبة لولد القاتل ، لأن الولد لا يقتص من أبيه فهو لا يجب للماتقن كما هو الحال اذا

---

(١) وحق المجنى عليه فى الدية بفوات محل القصاص هو مذهب الشافعية والحنابلة . فالقاعدة عندهما ان ما ضمن لسببين على سبيل البدل ، اذا تعذر أحدهما ثبت الاخر كذوات الامثال ولأن القتل المضمون وكذلك الجنابة على ما دون النضر المضمونة اذا سقط فيها القصاص من غير ابراء ثبت المال =

قتل الزوج زوجته عمداً فإن ابنها - يكون ولي الدم فيسقط  
 القصاص. (١). أما الصورة الثانية فقد عبرت عنها المذكرة  
 الإيضاحية بحالة " اتحاد الذمة " وذلك بأن يرث القاتل  
 القصاص بموت من له القصاص فيصبح القاتل هو صاحب  
 الحق في طلب القصاص . فلا يجوز أن يطلب تنفيذ هذه  
 لأنه يكون قاتلاً نفسه . ومثال هذه الحالة إذا قتل أحد  
 ولدین أبائهم مات الابن غير القاتل ولا وارث غيره فيـرث  
 القاتل جميع دم نفسه . وقد يرث القاتل بعض القصاص  
 كما هو الحال في العتال السابق إذا كان للمقتول أكثر  
 من ابن فحات أحدهم بعد موت المقتول فهنا أصبح  
 القاتل وارثاً لجزء من القصاص فيسقط. (٢)

وجاء في نهاية المادة ١٩٤ أن سقوط القصاص  
 بسبب ارثة لا يخل بالحق في الدية .

---

انظر المذكرة الإيضاحية ص ٢٥٥ .

(١) انظر: عبد القادر عودة : " التشريع الجنائي الإسلامي

مقارناً بالقانون الوضعي " ج ١ ص ٧٧٧-٧٧٨ .

(٢) المذكرة الإيضاحية ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

## ٦- الصلح :

والصلح كذلك من أسباب سقوط العقوبة في مجال  
القصاص والدية لا غير . وأساس الصلح السنة النبوية  
فقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى  
بالقصاص على القاتل ، ولما رأى الصحابة رضى الله عنهم  
الكراهية في ذلك في وجهه صلى الله عليه وسلم صالحوا  
أولياء القتل على ديتين ، واستحسنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . كما روى عن المصطفى صلوات الله  
وسلامه عليه أنه قال : من قتل عمدا دفع الى أولياء  
المقتول ، فان شاءوا قتلوا وان شاءوا أخذوا الدية ،  
وما صالحوا عليه فهو لهم .

ويتفق " العفو " و " الصلح " وهما من أسباب سقوط  
العقوبة في التشريع الجنائي الاسلامي في أنهما غير جائزين  
في مجال الحدود ، ويقتصر اثرهما على القصاص والدية  
كما أنهما لا يمنعان من الحكم بالعقوبة التعزيرية على  
الجاني . ولكن " العفو " يختلف عن " الصلح " في أن الأول  
يصدر من المجنى عليه أو وليه دون توقف على رضا الجاني ،  
أما الصلح فهو تعاقد بين المجنى عليه والجاني وبالتالي  
لا يتم الا برضا الطرفين . كذلك فان العفو يختلف  
عن الصلح في أنه يتم بلامقابل فهو تنازل مجاني عن القصاص

والدية ، أما الصلح فهو يتم بمقابل الدية " (١)

وقد نص المشروع على "الصلح" كسبب لسقوط  
القصاص في المادة ٢٥٠ منه . وأضافت المادة ٢٥٤ أن الصلح  
في مجال القصاص يمكن أن يتم بمقابل مساو للدية المحددة  
والا أبقل أو يكثر عنها . ولكن اذا كان الصلح على الدية  
فيجب ألا يكون أكثر مما تجب فيه الدية . وأساس هذا  
الحكم هو أن القصاص ليس مالا ، وبالتالي لا يسرى على  
المقابل الذي يؤخذ حكم الربا . أما في الدية فلا يجوز  
أن يتم الصلح على مقابل يزيد عنها لأن هذه الزيادة تعد  
بمثابة ربا . (٢)

وتشترط المادة ٢٥٥ للاعتداد بالصلح أن يتسم  
اثباته امام النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة  
وهذا شرط اثبات لا شرط صحة لانه يمكن أن يتم الصلح  
بعيدا عن الجهات السابق ذكرها ، ولكن اثباته فقط  
لا يتم الا أمام أحدها . (٣)

(١) انظر: الدردير: "الشرح الكبير" المطبعة

الأميرية ج٤ - ص ٢٣٠ .

(٢) عبد القادر عودة : المرجع السابق ص ٧٧٤ .

(٣) انظر: المذكرة الايضاحية ص ٢٥٥ .

## الفصل الثالث دراسة نقدية لبعض جوانب المشروع

يمكن أن نقسم الانتقادات التي يمكن توجيهها الى :  
هذا المشروع الى :

- \* عيوب موضوعية .
- \* عيوب شكلية .

وذلك على النحو التالي :

### المبحث الأول العيوب الموضوعية

تضمن المشروع العديد من العيوب ذات الطبيعة  
الموضوعية . نذكر منها :

أولا - وجود بعض النصوص ذات الدلالة الخطيرة :  
تضمن المشروع بعض النصوص التي يؤدي ظاهرها  
الى نتائج خطيرة تترتب عليها ، منها ما ورد في المساب

السابع من الكتاب الثانى ، والمتعلق بالجناية على النفس وهو نص المادة ١٩٢ ( أولا ) و ( ثانيا ) ، حيث تسدل الفقرة الأولى من هذه المادة على جواز الأخذ بالتأروهو عكس الغاية التى من أجلها جاء تشريع " القصاص والدية " وذلك لأن المادة ١٨٩ من المشروع حينما بينت عقوبة القتل الموجب للقصاص اشترطت لتوقيعها أن يكون "المقتول معصوم الدم " ، ثم أوضحت المادة ١٩٢ على أن المجنى عليه يعتبر غير معصوم الدم اذا تحققت فى شأنه احدى الحالات الآتية :

**الأولى :** اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الجانى من أولياء الدم . معنى ذلك أن عقوبة القتل الموجب للقصاص لا توقع على ولى دم المجنى عليه اذا كان هو القاتل . وهو ما يعنى اباحة الأخذ بالشار وهذا لا يقره الاسلام لأن توقيع القصاص هو من اختصاص ولى الأمر وليس من حق ولى الدم .

وقد ورد فى الجامع لأحكام القرآن للقرطبى " لا خلاف أن القصاص فى القتل لا يقيم الا أولو الأمر فرض عليهم النهوض بالقصاص واقامة الحدود وغير ذلك لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتبها للمؤمنين جميعا أن يجتمعوا على القصاص

فأقاموا السلطان مقام أنفسهم فى إقامة القصاص وغير ذلك  
من الحدود" (١)

كذلك فان نص المادة ١٩٢ ( ثالثا ) يسمح قتل  
العدو أينما وجد ، ولو فى غير ميدان القتال . وذلك  
لأن الفقرة الثالثة تنص فى نهايتها على أنه " لا جريمة  
فى قتل الحربى " ثم عرفت هذه الفقرة فى بدايتها الحربى  
بأنه " غير المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين  
دولة اسلامية حرب معلنة او فعلية" (٢) . معنى هذا أن مجرد  
اعلان الحرب على دولة غير اسلامية أو قيام حرب فعلية  
معهما يجعل كل الافراد التابعين لهذه الدولة غير  
معصومى الدم فيباح قتلهم أينما وجدوا فى ميدان القتال  
أو فى أى مكان آخر . وهذا الحكم الذى يؤدى اليه هذا  
النص لا يتفق مع الشريعة الاسلامية لا فى أصله ولا فى مناه

---

(١) انظر: أبى عبدالله محمد ابن احمد الأنصارى ،  
القرطبى : "الجامع لأحكام القرآن" ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢) نص الحكم رددته المادة ٢٣٠ من المشروع قس  
مجال القصاص فيما دون النص والمذكرة الايضاحية  
كررت نص الحكم دوق توضيح أكثر ما هو وارد  
بالنص . انظر المذكرة الايضاحية ص ١٩٩ .

ومخالف للمهدى النبوى الشريف فى توجيهاته لجيوش المسلمين بعدم التعرض لغير المقاتلين من الأعداء . ثم أن هذا النص يخالف الأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بمعاملة الأعداء أثناء الحرب . والدليل على الوضع الغريب لهذا النص فى المشروع أن المادة ٥٢٣ / ١ من نفس المشروع تعتبر من الظروف المشددة لجريمة السرقة وقوعها أثناء الحرب على الجرحى ولو من الأعداء . فإذا كان هذا ما يجب أن يعامل به مقاتلي الأعداء . فكيف نبيح اهدار دم غير المقاتلين منهم ؟ .

ثانيا - وجود تفرقة لا أساس لها فى حالة العذر المخفف للمقتل عند التلبس بالزنا :

تنص المادة ٢٠٤ من المشروع على أنه " من فوجئ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته حال تلبسها بالزنا فقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس وإذا نشأت عن فعل الجانى عاهة مستديمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا يعاقب على الضرب أو الجرح الذى لا ينشأ عنه عاهة مستديمة " .

ويلاحظ أن هذا النص تضمن تجديدا بمقارنته بنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الحالى وذلك من ناحيتين



الأولى .. أنه وسع من نطاق تطبيق العذر المخفف للعقوبة فجعله شاملا ليس فقط لحالة تلبس الزوجة بالزنا بل يشمل كذلك حالة تلبس الهنت والأم والأخت . ومن ناحية أخرى أنه لم ينص على التخفيف في حالة القتل فقط ، بل أيضا في حالة ما اذا نشأ عن العدوان عاهة مستديمة ، بل وأضاف أن الضرب أو الجرح الناتج عن العدوان فسي هذه الحالة لا يعاقب عليه طالما أنه لم يبلغ حد العاهة المستديمة

ولكن كنا ننتظر من واضعي المشروع أن يجعلوا هذا العذر المخفف كذلك للزوجة التي تتمكن من قتل زوجها أو قتل من يزني بها اذا فوجئت بهما في حالة تلبس بالزنا ، وذلك لأن المشروع قد سوى في عقوبة الزنا بين الزوج والزوجة وجعلها الرجم حتى الموت ( المادة ١١٩ ) فلم لا يسوى بينهما في هذا العذر المخفف للعقوبة خاصة وأن الزوجة الشريفة العفيفة لها مشاعرها ويمكن أن تبلغ نفس الدرجة من الثورة وتتصرف كالرجل تماما فسي هذه الحالة ، وهو نفس الانتقاد الذي يوجه الى قانون العقوبات العالي . (١)

ثالثا- تشبيه نظرية القتل والاصابات العمدية وغير العمدية :

نظرية القتل والجروح والاصابات العمدية وغير العمدية مستقرة من الناحية التشريعية ( المواد ٢٣٠ الى ٢٤٤ من قانون العقوبات ) والفقهية والقضائية . ومع ذلك ترى اللجنة التي أعدت هذا المشروع تخصص للقصاص في النفس وما دهن النفس " بابين من الكتاب الأول " يقسمان في خمسة وتسعين مادة ، ثم تعود وتخصص لنفس الموضوع " الباب التاسع من الكتاب الثالث المخصص للجرائم المتمثلة في التعزيرية " تحت عنوان آخر " الجرائم الواقعة على الأشخاص " وهذا الباب يقع في خمس وثلاثين مادة .

هذا التكرار أدى الى تضارب وتناقض وتشويه نظرية القتل والاصابات العمدية وغير العمدية . فعلا المواد ١٨٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، تتحدث عن جريمة القتل العمد ، ومع ذلك نجد أن المادة ١٨٩ توقع الاعدام فصا على القتل العمد البسيط ، والمادة ٥١٠ لا تقضى بالاعدام تعزيرا الا اذا كان القتل مقترنا بسبب الاصرار أو التعرص . ثم تأتي المادة ٥١٢ وتوقع عقوبة السجن المؤبد في حالة القتل البسيط بصورة تجعلها متناقضة مع نص المادة ١٨٩ التي توقع عقوبة الاعدام على نفس الجريمة . فكيف اذن يمكننا تطبيق هذه النصوص

المتنافرة والمتعلقة بجريمة واحدة ؟ . ومن ناحية أخرى نجد نص المادة ١٩٥ يتحدث عن جنائية "الضرب المفضى الى موت" وتقرر هذه المادة أنه يسمى "قتلا شبه عمد" ثم تحيل في تقرير عقوبته الى نص المادة ١٤٤ التي تتحدث عن نفس الجريمة ولكن في مجال جرائم التعازير فمما الداعي اذن لنص المادة ١٩٥ ؟. هل قصد واضعوها فقط أن يقولوا لنا بأن الضرب المفضى الى موت يسمى في الشريعة الاسلامية قتل شبه عمد ؟ .

ومن ناحية ثالثة نجد المادة ١٩٩ من المشروع تقرر طريقتين للاثبات الجنائي : فتنص في فقرتها الأولى على أن اثبات القتل الموجب للمقاص يكون بالاقرار ، أو الشهادة . أما اثبات بقية الجرائم الواردة في الباب السابع من الكتاب الثاني (١). فيكون حسب نص الفقرة الثانية من نفس المادة بكل الطرق المقررة في قانون الاجراءات الجنائية . وهذا يعنى أنه لا يكتفى في اثبات هذه الجرائم بالاقرار والمينة - وسيلتا الاثبات الجنائي في الشريعة الاسلامية - بل يمكن اثباتها كذلك بالقرائن ، ورأى الخبراء والمعايينة أو بمطابقة البصمات . بمعنى حرية الاثبات في

---

(١) هى : جرائم القتل العمد الذى يرتكبه المجنون أو من به عاهة فى العقل أو غير البالغ ، القتل

المجال الجنائي . فعلى أى أساس تتم المغايرة فى وسيلة  
الاثبات ؟ هذا ما لم توضحه لنا النصوص ولا المذكرة  
الايضاحية .

وأخيرا فى جرائم الضرب والجرح العمدية نجد  
أن المشروع يقرر لها عقوبتان ، احدهما بدنية وهى  
" القصاص " والثانية سالبة للحرية وهى " السجن " .

فنجد مثلا المادة ٢٣٨ تنص على العقوبة البدنية  
وتذهب الى تطبيق القصاص . فتفقا عين الجانى الذى  
فقا عين المجنى عليه عمدا ، أو تقطع اذنه أو تجزع أنفه  
أو تخلع السن أو تقطع لسانه متى ترتب على اعتدائه العمدى  
ضرر من هذا القبيل لحق بالمجنى عليه . وإذا انتقلنا  
الى نفس الجريمة فى مجال ( التعزير ) نجد عقوبة السجن  
تنتظر الجانى . فلماذا اذن العقوبتان ؟ لو قلنا بوجود  
تطبيق القصاص للردع ، فان السجن كاصلاح يصبح عقوبة  
عديمة الجدوى ، ولو قلنا بوجود السجن فلماذا العقوبة  
البدنية اذن ؟ .

---

= شبه العمد ، القتل الخطأ ، اسقاط الجنين  
عمدا أو خطأ .

رابعاً - خروج جريمة التحريض أو المساعدة على الانتحار من  
القواعد العامة للمساهمة الجنائية :

سبق أن رأينا أن المشروع نص في المادة ١٩ على  
اعتبار التحريض والمساعدة على الانتحار جريمة معاقب عليها  
بالحبس والسجن حسب الأحوال . ونعلم أن المساهمة  
التبعية ( الاتفاق - التحريض - المساعدة ) يشترط للعقاب  
عليها وقوع فعل أصلي معاقب عليه ، أي أن يساهم الشريك  
في فعل يعد جريمة ، وهذا الشرط تستلزمه الشريعة  
الاسلامية كما تقتضيه قواعد المساهمة التبعية في القانون  
الجنائي الوضعي . (١)

والانتحار لا يعد جريمة وفقاً لقواعد القانون  
الجنائي المصري ، وبالتالي لا عقاب على التحريض  
أو المساعدة عليه . وفي الشريعة الاسلامية ورد النهي  
عن الانتحار في القرآن والسنة . قال تعالى ( ولا تقتلوا  
أنفسكم ان الله كان بكم رحيمًا ) ، وقوله تعالى -

---

(١) انظر : عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الاسلامي  
مقارناً بالقانون الوضعي ، ج ١ - القسم العام

( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق )  
 وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ( من قتل نفسه بعد يدة  
 فعد يده في يده يتوجأ بها في بطنه ، في نار  
 جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً ومن قتل نفسه  
 بسم ، فعد في يده ، يتحصاه في نكار  
 جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً ، ومن تردى من  
 جبل فقتل نفسه ، فهو مترد في نار جهنم ،  
 خالدًا مخلدًا فيها أبداً ) .

ومع ذلك ، فإن بعض القوانين تنص  
 على اعتبار الماعدة في الاتجار  
 - بالتحريض أو المساعدة - جريمة قائمة  
 بذاتها <sup>(١)</sup> ، رغم أنها لا تعتبر الاتجار  
 في ذاته جريمة ، وعلى مدى هذه  
 القوانين صار مشروع قانون العقوبات  
 الإسلامي .

---

(١) انظر على سبيل المثال المادة ١٥٨  
 من قانون الجزاء الكويتي .

خاصا - هل نعمل بالتقويم الهجرى أم بالتقويم  
الميلادى ؟

فى المرفوع فى العادة ٧٨ منه طوى  
أن " يعمل بالتقويم الهجرى " فى  
تطبيق أحكام هذا القانون (١) وذكر

(١) من المعروف تاريخيا أن الخليفة عمر بن  
الخطاب هو صاحب فكرة العمل بالتقويم  
الهجرى بداية للتقويم الاسلامى وذلك  
بعد أن امتدت الفتوح الاسلامية الى شعوب  
عريقة فى التدن والنظم لكل منها تقويمها  
الخاص . فاقضى تنظيم الدولة الاسلامية جمع  
أقطارها على تقويم اسلامى موحد وشار الخليفة  
عمر أهل الشورى من كبار الصحابة رض  
الله عنهم ، فأقروا اختياره بدء التقويم  
بالهجرة الى المدينة النبوية اجلالا لها وتقديرا  
لموضعها العريق فى تاريخ الاسلام . ومن  
الأمور الثابتة تاريخيا أن أمير المؤمنين عمر  
رأى أن تبدأ السنة الهجرية فى التقويم  
الاسلامى بأول شهر المعرم ، مستهل السنة  
القمية عند العرب ، وليس أول المعرم  
الهجرة النبوية الى المدينة ، بل الثابت  
فى السيرة والتاريخ المؤرخ لمصر الذى صلى  
الله عليه وسلم أن الصلوة خرج من مكة مهاجرا  
الى المدينة فى السنة الثالثة عشر من بعثته فبلغ -

التقويم الهجرى فى نصوص أخرى منها المواد ٣١ ، ٣٢ ،  
 ١١١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ . وهذه النصوص تعنى الغاء  
 العمل بالتقويم الميلادى ، كما استقر العمل به وكما  
 جاء بنص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية (١)  
 وهذا التعديل تقرتب عليه آثار قانونية معينة نظراً لأن الزمن  
 عنصر أساسى فى كثير من المسائل الجنائية منها : تحديد  
 عمر الحدث ، تحديد عمر المجنى عليه فى جرائم هتك العرض  
 أو الاغتصاب ، حساب مدة العقوبة ، حساب المدة فى  
 حالة العود ، كذلك المدد الخاصة بتقادم الدعوى  
 الجنائية وتقادم العقوبة . وأخيراً المدد المتعلقة  
 بمواعيد الطعن فى الأحكام .

ومن المثير للانتباه أن المادة ٣١ من المشروع  
 حددت سن الملوغ بالنسبة للحدث بشماني عشرة سنة هجرية (٢)

- " قباً " بظاهر المدينة يوم الاثنين وقد مضت اثنتا  
 عشرة ليلة من شهر ربيع الأول .  
 (١) تنص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية  
 على أن " جميع المدد المصينة فى هذا القانون تحسب  
 بالتقويم الميلادى " وقد نص المشروع على الغاء هذه  
 المادة ( انظر المادة ٣٢ منه ) .  
 (٢) وهو ما يعنى أن يتعفى سن الحدث بشماني ستة  
 أشهر إذا ما قورن بعمره المقرر وفقاً للتقويم الميلادى .



ثم أضافت " ما لم يثبت البلوغ قبل ذلك بالامارات  
الطبيعية " . وهذا معناه أن الشخص يعد بالغاً متى  
ذلت الأمارات الطبيعية على هذا البلوغ ، ولو كان عمره  
لا يتجاوز خمسة عشر سنة أو أقل أو يزيد عن ذلك ، وهذا  
المعيار يفتح الباب لعدم الاستقرار في تقرير المعاملة  
الجنائية الخاصة بالأحداث .

ونتساءل : هل العمل بالتقويم الميلادي يخالف  
أحكام الشريعة الإسلامية ؟ . لا نظن ذلك لأن أساسه آية  
من آيات الله وهي الشمس<sup>(١)</sup> . يضاف الى ذلك أن القرآن  
قد ذكر في سورة الكهف التقويمين الهجري والميلادي وذلك  
في قوله تعالى : ( ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ  
وَارْتَدَادًا تِسْعًا )<sup>(٢)</sup> . فمدة التسع سنوات الواردة في الآية  
الكريمة تمثل الفرق بين التقويمين الهجري والميلادي . وأخيراً  
فإن مشروع القانون المدني المعد طبقاً لأحكام الشريعة  
الإسلامية قد نص في المادة الرابعة منه على الأخذ

---

(١) ومنذ آلاف السنين عرف الفراعنة العمل بالتقويم  
الشمسي . فكانوا يحسبون السنة بمقتضاء بثلاثمائة  
وخمسة وستين يوماً . انظر : الدكتور محمد بدر  
تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني "مجلة  
العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول

يناير ١٩٧٤ - ص ٢٨١ .

(٢) الآية ٢٥ .

بالتقويم الميلادى فى حساب البوايد . وقد جاء فى المذكرة  
الايضاحية لهذا المشروع تعليقا على هذه العادة ، أن  
( طريقة حساب البوايد هذه لا تتنافى مع أحكام الشريعة  
الاسلامية ) . المذكرة الايضاحية ص ٣ .

واذا كان التقويم الهجرى ترتبط به مناسبات  
دينية معينة مثل تحديد بدء الصيام فى شهر رمضان  
أو العيدين ، أو مواقيت الحج ، فان المهم هو أن يتفق  
العالم الاسلامى على طريقة موحدة لتحديد بدء الشهور  
القمرية . فليس من المعقول اليوم أن تبقى الدول الاسلامية  
تتخذ الطريقة البدائية فى تحديد بدء الشهور وهى  
تعتمد على الرؤية البصرية بالعين المجردة أو بمنظار  
بصور تأدت وتؤدي الى الخلاف . ان الاسلام لا يرفض  
العلم الحديث الذى غزا الفضاء ووصل بالانسان الى سطح  
القمر ، فيمكن للعالم الاسلامى أن يكلف احدى محطات  
الفضاء فى الدول التى توجد بها هذه المحطات لكسب  
ترصد لنا القمر على مدار سنة قمرية كاملة قادمة ، وتصدر  
بذلك نشرة ترسل الى كل دول العالم الاسلامى . قال  
تعالى ( فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون ) (١) ، (٢)

ي

(١) سورة الانبياء الآية ٧ ، سورة النحل الآية ٤٣ .

(٢) فى ندوة علمية عقدت بصحيفة الأهرام جنتعت عدداً

يضاف الى هذه الانتقادات الموضوعية للمشروع

= من العلماء المتخصصين في الفلك ، ولغيف من علماء الدين ( نذكر منهم الأساتذ قاله الدكتور محمد الطيب النجار ، الدكتور الحسيني هاشم ، الدكتور عبد المنعم النمر ) لمناقشة مشكلة تحديد بدايات الشهور العربية . استقر رأي المجتمعين من العلماء ورجال الدين على ضرورة الأخذ بالحساب العلمي ( الفلكي ) لتحديد بداية الشهور العربية مع دعوة الدول الاسلامية الى أن تنهج نفس الطريق لتتوحد بدايات الشهور العربية في العالم الاسلامي أجمع . وقد ساق علماء الفلك بعض الأدلة العلمية التي تستلزم ضرورة الأخذ بالحساب الفلكي منها : ان الهلال اذا مكث بعد الغروب مدة لا تزيد على اثنتا عشرة دقيقة فان العين المجردة لا يمكن أن تراه في حين أنه موجود ويتم رصده علميا . وهنا اتفق المجتمعين على أن تكون بداية الشهر بميلاد الهلال لا برويته . والدليل الثاني أن رؤية الهلال بالعين المجردة فأصبح مستحيلا في كثير من الأماكن بفعل تلوث البيئة ففي اماره " دبي " أدى تلوث البيئة الناتج عن آبار البترول الى استحالة رؤية الهلال بالعين المجردة مما دعاهم الى التفكير في وسيلة علمية تمكن من رؤية الهلال مثل استخدام طائرة ترتفع عن الطبقة الهوائية الملوثة ليتمكن رؤية الهلال =

## بعض الانتقادات الشكلية .

= أما علماء الدين الذين أجمعوا على ضرورة الأخذ بالحساب العلمي لرؤية الهلال فيسوقون الحجج الآتية : أن الحساب الفلكي له أهمية تامة في الشرع ، فقد أقره السابقون - أي أنه فكرة أصيلة في الفقه الإسلامي . ويجب أن نأخذ بالحساب الفلكي سواء رأينا أو لم نر الهلال ، لأن الحساب يعادل الرواية وشهادة الشاهد على فرض حدوها برواية الهلال أو عدم رؤيته تعتبر شهادة قطعية ، والأمور الظنية لا يمكن أن تقف أمام الأمور القطعية . وأخيراً أن القرآن يأمرنا ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ) فيجب أن نلجأ لأهل العلم . فطالما توجد مراصد علمية تفهم التي تبين لنا حساب الشهور . وقد أشار المجتمعون إلى أن هناك عدداً من الدول الإسلامية قد سبقتنا إلى الأخذ بالحساب العلمي في رؤية الهلال ، مثل تونس والجزائر والمغرب .

( انظر : الأهرام - عدد الجمعة

١٨ مايو ١٩٨٤ - ص ٢ ) .

## المبحث الثاني العيوب الشكلية

يشوب المشروع العديد من العيوب المتعلقة بالشكل ، وسوف نتخير منها ما يتعلق بالتصويب ، وما يتعلق بسوء الصياغة .

### أولاً - العيوب التي تشوب التصويب :

من هذه العيوب نختار ما يتعلق بالباب الرابع من الكتاب الأول من المشروع . فهذا الباب يحمل عنواناً له ( العقوبة ) ، والفصل الأول منه موضوعه مبادئ عامة في العقوبة . فنجد المادة ( ٣٧ ) منه تحدد لنا أنواع العقوبات التعزيرية الأصلية ، ثم نفاجي<sup>١</sup> بالمادة ٤٦ من نفس الفصل تحدد لنا أنواع التدابير الاحترازية . ونظراً لما بين العقوبة والتدبير من اختلاف رغم أنهما صورتان الجزاء الجنائي في التشريع الجنائي الحديث ، فكأنما يجب أن يكون عنوان الباب الرابع " الجزاء الجنائي " لكي يشمل فصلين مستقلين أحدهما للعقوبة ، والآخر للتدابير<sup>(١)</sup>

---

(١) وهو ما تفعله التشريعات الحديثة . وما تضمنه كذلك مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦

يضاف الى ذلك أن المادة ٤٦ التي حددت أنواع التدابير تأتي بعدها مباشرة المادة ٤٧ التي تحدد أنواع العقوبات التبعية وتذكر من بينها الحرمان من بعض الحقوق والمزايا، الوضع تحت مراقبة الشرطة ، المصادرة ، مع أن المادة ٤٦ قد نصت على أن هذه العقوبات هي تدابير احترازية وهذا يدل على عدم الوضع بالنسبة للفرقة بين العقوبة ( كأصلية أو تبعية ) وبين التدابير الاحترازية .

ومن ناحية أخرى نجد الفصل الأول من الباب الرابع من الكتاب الأول كذلك والباب السابع من نفس الكتاب يتضمنان العديد من الأحكام المتعلقة بتنفيذ العقوبة رغم وجود باب مخصص لتنفيذ العقوبة هو الباب الخامس من الكتاب الأول . فلماذا لا نجمع كل النصوص المتعلقة بتنفيذ العقوبة في مكان واحد . ثم لماذا نفردها باستقلال لتنفيذ العقوبة ( الباب الخامس ) وبما يتعلق بالعفو عن العقوبة ( الباب السادس ) وبما آخر عنوانه ( أحكام مشتركة ) يتعلق كذلك بالعقوبة ( الباب السابع ) رغم وجود باب مستقل عنوانه ( العقوبة ) اذن يجب دمج الأبواب الخامس والسادس والسابع في الباب الرابع طالما أنهم متعلقون بموضوع هذا الباب الأخير .

ومن عيوب التبويب كذلك أن المشرع خصص الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول لبيان أسباب الإباحة ، ومع ذلك لم يجمع كل النصوص المتعلقة بالدفاع الشرعي في هذا الفصل ، وهو ما كان يجب حسنا للعرض والتبويب . بل تضمن نصا واحدا يتعلق بهذا السبب من أسباب الإباحة هو نص المادة ١٦ . أما أكثر النصوص المتعلقة بالدفاع الشرعي فيضمها الباب التاسع من الكتاب الثالث المتعلق بالجرائم الواقعة على الأشخاص ( انظر المواد من ٥٢٣-٥٢٩ ) .

وتبلغ ذروة العيوب المتعلقة بالتبويب في عدم تخصيص فصل " أو " باب " يجمع الأحكام المشتركة في الحدود وبدلا من تكرارها في كل حد . فهناك من الأحكام ما هو مشترك بين مختلف الحدود مثل ما يتعلق بـ : معاملة الأحداث ، الإثبات ، تداخل الحدود ، الشروع ، العود ، التقادم ، وتنفيذ الحدود . وكان حريا بوضع المشرع أن يخصص بابا لهذه الأحكام المشتركة اعلا للفرن التشريعي في تبويب صياغة القوانين (١) ،

---

(١) وهو ما اتبعه المشرع الليبي في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ المتعلق بحد السرقة والحرابة حيث خصص الباب الأول لحد السرقة والباب الثاني لحد الحرابة والباب الثالث لأحكام المشتركة .

ولقد ترتب على هذا النقص في التبويب نتيجتان : الأولى تكرار النصوص المتعلقة بالأحكام المشتركة للحدود في كل حد على حدة (١). والنتيجة الثانية تتمثل في اغفال بعض النصوص المتعلقة بالأحكام المشتركة بين الحدود ، من ذلك مثلا اغفال النص على التهمة كسب لسقوط العقوبة الحدية في بعض الحدود دون علة ظاهرة ، كما هو الحال في حدود السرقة والزنا والشرب . كذلك عدم النص على أن تقادم الدعوى الجنائية لا يسرى في حد الردة (٢) رغم أن النص الخاص بعدم سريان التقادم بنوعيه ( تقادم الدعوى وتقادم العقوبة ) قد تكرر في كل الحدود .

---

(١) من هذه النصوص المتكررة نذكر فيما يتعلق بالاثبات ( المواد ٩٢، ١٠٧، ١١٧، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٩ ) ومن الشروع ( المواد ٩٠، ١٠٣، ١١٩ ) ومن عدم جواز ابدال العقوبة الحدية أو العفو عنها ( المواد ٨٩، ١٠٢، ١٢٠، ١٥٣، ١٦٤ ) ، وأخيرا فيما يتعلق بعدم سريان التقادم في مجال الحدود والمواد ( ٩٧، ١١٣، ١٢٤ ، ، ١٢٥، ١٨٦ ) .

(٢) لم تنص المادة ٨٦ المتعلقة بحد الردة قالا على تقادم العقوبة حيث جاءت صياغتها كالاتي : لا تسرى على الجريمة الحدية الأحكام المقررة في قانون الاجراءات الجنائية في شأن سقوط العقوبة بمضى المدة .



ونفس النفس في التوبيخ نجده في القصاص بنوعيه  
( في النفس ، وفيما دون النفس ) فلقد ترتب على عدم  
وجود باب يجمع الأحكام المشتركة بين نوعي القصاص أن تكررت  
النصوص وبصيغة واحدة في مسائل كثيرة . (١)

وأخيرا من عيوب التوبيخ أن يخص المشروع  
"الفصل الثالث من الباب السابع" ( المتعلق بالقصاص )  
من الكتاب الأول للأحكام المتعلقة بالقتل كجريمة  
تعزيرية ، بالرغم من أن المشروع يحتوى على كتاب مخصص  
للجرائم التعزيرية ، وهـ "بابا" مستقلا خصصه للجرائم  
الواقعة على الأشخاص ، يتضمن العديد من النصوص  
الخاصة بالقتل . فيجب إذن ضم الأحكام الخاصة بالقتل  
كجريمة تعزيرية في باب واحد . نفس الشيء نجده فـ في  
جرائم :واقعة انشئ برضاها أو بدون رضاها ، هـ تلك العرض  
بالرضا أو بدون رضا ، اللواط ، وهذه جرائم تعزيرية

---

(١) من هذه النصوص المتكررة نجد في مجال الاثبات  
( المواد ١٩٩ ، ٢٣٣ ) وحول العديد مسئولية  
المجنون أو غير البالغ ( المواد ١٩٦ ، ٢٣١ )  
ومن سقوط القصاص ( المواد ١٩٤ ، ٢٥٠ ) وأخيرا  
من عدم سرية الأحكام الخاصة بالتقادم في مجال  
القصاص ( المواد ٢٢٤ ، ٢٨٤ ) .

كان يجب ادراج النصوص المتعلقة بها فى الكتاب المخصص للجرائم التعزيرية لا أن المشروع أدرجها فى الباب الثالث من الكتاب الثانى الخاص بحد الزنا .

### ثانيا - العيوب التى تشوب الصياغة :

يلاحظ بداية أن المشروع قد تفادى بعض الانتقادات التى نراها تشوب قانون العقوبات الحالى من ناحية الصياغة من ذلك : نص المادة ٨ الذى يتحدث عن الحكم البات<sup>(١)</sup> أفضل من نصوص كثيرة فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات تتحدث عن الحكم النهائى<sup>(٢)</sup> وهى تقصد الحكم البات<sup>(٣)</sup>

(١) الحكم البات هو الحكم غير القابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية وغير العادية وأن بقى قابلا للطعن فيه بطريق اعادة النظر .

(٢) الحكم النهائى هو الحكم غير القابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية وأن بقى قابلا للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية .

(٣) من ذلك نص المادة الخاصة من قانون العقوبات

كذلك فإن نص المادة ١٦ من المشروع والمتعلق بالدفاع الشرعى أدق من النص المقابل له فى قانون العقوبات الحالى ، حيث يبدأ بـ "لا جريمة .." لأن الدفاع الشرعى سبب اباحة وليس مانع عقاب كما يوحي بذلك نص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات الذى يبدأ بـ "لاعقوبة" نفس الشئ" بالنسبة لنص المادة ٣٥ من المشروع المتعلق بحالة الضرورة وهى مانع من موانع المسئولية ، وليس من موانع العقاب . فجا' نص هذه المادة كما يلى "لا مسئولية" أما النص المقابل فى قانون العقوبات الحالى وهو نص المادة ٦١ فيبدأ بالقول "لا عقاب .."

ومن حسن الصياغة كذلك أن المشروع أحسن التعبير عن "التعدد الصورى للجرائم" وذلك فى المادة ٦٥ منه بقولها "إذا انطبق على الفعل الواحد أكثر من وصف قانونى وجب اعتبار الوصف ذى العقوبة لأشد والحكم بها ، فإن تماوت عقوباتها فيحكم بأحداها" وهذا النص يفضل كثيرا نص المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات الحالى التى تنضى بأنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة" وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها "لأننا فى حالة "التعدد الصورى"

لا يكون فى الواقع أمام تعدد حقيقى للجرائم كما يوحى بذلك نص المادة ٣٢ / ١ بل الأمر لا يعدو أن يكون تعددا فى النصوص التى يمكن أن تنطبق على فعل واحد أى تعددا فى الأوصاف القانونية لسلوك إجرامى واحد .

رغم هذا الجانب الإيجابى فى الصياغة إلا أن المشروع يتضمن العديد من العيوب التى تشوب صياغته سواء ما تعلق منها باستخدام ألفاظ غير دقيقة ، أو الألفاظ غريبة على الفكر القانونى ، أو التكرار أو التناقض الذى يعتبر بعض نصوصه .

ومن الألفاظ غير الدقيقة التى جاء بها المشروع نذكر على سبيل المثال المادة ٨٥ جينما تعرف فعــــل الاختلاس فى السرقة كحد من الحدود وفتنص على أنسه كل من أخذ . . . فلفظ " الاختلاس " أدق من لفظ " الأخذ " (١) ولهذا فإن المشروع نفسه قد استخدم لفظ

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية حول بيان معنى لفظى " الأخذ " ، "الاختلاس" ما يلي : أخذ ( الشئ ) حازه وحصله وتناوله وقبله ، كذلك عاقبه وقتله وغلبه (الجزء الأول ص ٨ ) خلس ( الشئ ) خلسا : استلمه فى نهزه ومخاتله ( بطريق الخدعة ج ١ ص ٢١٨ ) =

"الاختلاس" حينما عرفا السرقة كجريمة تعزيرية في المادة ٥٦٧ منه بأنها "اختلاس منقول مملوك للغير بقصد امتلاكه" فيجب اذن توحيد المصطلحات ، خاصة ونحن بصدد تعريف جريمة واحدة سواء نظر اليها كجريمة حدية أو تعزيرية من هذا القبيل أيضا نعم المادة ٥٧٣ ، التي تتحدث عن بعض صور السرقة التي تشدد فيها العقوبة ، ذكرت في الفقرة الرابعة منها " اذا وقعت بطريق التسور أو الكسر من الخارج أو استعمال مفاتيح مصطنعة وصحيحة بغير موافقة صاحبها " ثم تجي الفقرة الخامسة من نفس المادة لا لتأتى لنا بحالة جديدة بل تكرر نفس الحالة السابقة لكن بألفاظ غير دقيقة دون سبب واضح فتقول " اذا وقعت عن طريق تحطيم وعاء أو حرز أى كان أو عن طريق اقتحام غرفة بالكسر .

---

= ويقال : خلسه اياه . فهو خالس وخلاس.. كذلك استخلص الشيء : خلسة ( ج ١ ص ٢٤٩ ) انظر المعجم الوسيط . الجزء الأول الطبعة الثانية - دار المعارف ١٩٨٠ . من البيان اللغوي السابق للفظي "لاخذ" والاختلاس نجد أن الثانى أكثر دلالة على السرقة من الأول الذى يدخل فى معانيه أمور أخرى غير فكرة سلب حياة الشئ من صاحبه .

يضاف الى ما تقدم أن المادة ٨٥ من المشروع حينما عرفت السرقة كجريمة حدية ، وبينت أركانها — أغفلت ذكر الركن المعنوى فيها ( نية التملك أو قصد الامتلاك ) وحينما تنتقل لنص المادة ٦٧ هـ التى تعرف السرقة كجريمة تعزيرية يبرز هذا الركن المعنوى بقوله — " السرقة هى اختلاس منقول مملوك لغير الجانى بقصد امتلاكه " ولذا وجب سد هذا النقص بأن يضاف الى المادة ٨٥ / أ تعبير " بقصد امتلاكه " .

ومن عيوب الصياغة كذلك استخدام ألفاظ غريبة وغير مستخدمة حاليا سواء من الناحية اللغوية ، أو القانونية من ذلك : ما ورد بالمادة ٢٣٨ / ٢ ( أ ) ، قولها — " يؤخذ العارن بالمارن " . والمادة ٢٦١ تضمنت العديد من الألفاظ المهجورة مثل : جريمة احدثات موضحة ، جريمة احدثات هاشمة ، جريمة احدثات منقلة ، جريمة احدثات آمة أو مأومة ، جريمة احدثات دامغة ، والمادة ٢٦٢ تذكر : جرح جائف . ونظرا لأن هذه الألفاظ غير دارجة للاستعمال حاليا فان وأضعى المشروع اضطروا الى توضيح معناها فى نص النص وهذا عيب آخر فى الفن التشريعى للصياغة .

وعلى نفس المنوال ، نجد تكرارا لحكم حالة واحدة  
 فى أكثر من مادة : من ذلك تملك الجانى المال المسروق ،  
 بعد السرقة كمانع من اقامة الحد عليه نجده قد تكرر فى  
 المادة ٨٨ / ٨ والمادة ٩٩ / د . بل يزيد على ذلك ليس  
 فقط تكرار الحالة الواحدة فى أكثر من نص ولكن تقرير  
 عقوبتين مختلفتين لنفس الحالة . مثال ذلك : اذا تكرر  
 من الجانى العود الى السرقة مع سبق قطع يده وساقه  
 فيوقع عليه عقوبة تعزيرية هى السجن . ولكن هذه العقوبة  
 التعزيرية نجدها تارة السجن مدة لا تقل عن خمس  
 سنوات ولا تزيد على عشر سنوات حسب نص المادة ٨٦ ، ثم  
 نجدها تارة أخرى السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات طبقا  
 للمادة ٩٥ مع أن المادتين تعالجان حالة واحدة هى  
 الاعتيا د على الاجرام فى مجال السرقة ، يجب اذن الغاء  
 أحد النصين ، وتحديد العقوبة التعزيرية بما لا يدع مجالا  
 لأى شك أو لبس .

وأخيرا ما يدخل فى عيوب الصياغة أن تعالج  
 جريمة تعريض طفل للخطر لم يبلغ السابعة من العمر فى  
 مادتين متتاليتين : ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ولا خلاف بين  
 النصين الا فى أن الأول يفرض عقوبة مشددة اذا ترك الطفل  
 بعيدا عن العمران ، والنص الثانى يقرر عقوبة أخف اذا ترك

الطفل غير بعيد عن العمران .

اذن يمكننا الاستغناء عن نص المادة ٤٤٥ ودمج حكمها في المادة ٤٤٤ التى يمكن صياغة الفقرة الأولى منها على الوجه الآتى " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من عرض للمخطر طفلا لم يبلغ السابعة من العمر بأن تركه فى مكان غير بعيد عن العمران ، وتشدد العقوبة لتصير الحبس لمدة لا تزيد على سنتين اذا تركه فى مكان بعيد عن العمران ؟

ولنا أن نتساءل الآن : هل تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية هو أن نورد هذه الألفاظ غير الدقيقة أو الغربية على لغة القانون حاليا من كتب الفقه القديمة التى وضعت فى عصور كانت هذه الألفاظ تستخدم مفهومة من الكافة وأضحت الآن مهجورة ؟ لا نظن ذلك لأن الشريعة الاسلامية ليست ألفاظا بقدر ما هى معان وأحكام . ولماذا نهذر لغة التشريع التى ارتقت فى مصر وبلغت شأنا عظيما ، حيث بدأت منذ ما يقرب من قرن من الزمان وقت أن ظم الفقهاء المصريون بتصريف مجموعات القوانين الأهلية التى وضعت باللغة الفرنسية سنة ١٨٨٣ ، وقد استعانت العديد من الدول العربية بالفقهاء المصريين لوضع تشريعاتها الحديثة فأعدوها فى صياغة تشريعية



تشهد لهم بالكفاءة . ان هذه العيوب المتعلقة بالصياغة تباعد بين المشروع وبين ما يجب أن يتوافر في لغة التقنين كما يراها الأستاذ والمُشرّع الكبير الدكتور السنهوري تلك اللغة التي يجب أن تكون واضحة ودقيقة ، لأن اللغة المعقدة تجعل القانون مغلقاً ، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهماً . والتشريع يجب أن تكون له لغة فنية خاصة به ، يكون كل لفظ فيها موزوناً محدد المعنى ولا يتنافى مع كونها لغة فنية أن تكون بسيطة فتتزلزل على مستوى فهم الجمهور . (١)

---

(١) الأستاذ ضياء شيت خطاب : " المغفور له العلامة عبد الرزاق أحمد السنهوري " مجلة لقضاء " (بغداد) العدد ٢٣ السنة ٢٦ (١٩٧١) ص ١ ، وانظر كذلك : الدكتور محمد الدين عبدالله : " لغة القانون في مصر " مجلة القانون والاقتصاد - عدد خاص صدر بمناسبة العيد المئوي لكلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٨٣ - ص ٧٥٥ .

## الفصل الرابع الضوابط اللازمة لتطبيق الشريعة الإسلامية

تمهيد :

إذا كان تطبيق الشريعة الإسلامية يعد أمينة  
ينتظر تحقيقها المسلمون في مصر ، بل وفي كل بقاع العالم  
الإسلامي ، فإن حسن تطبيق الشريعة يقتضى من ناحية  
إعادة النظر ومراجعة مشروع القانون محل الدراسة ،  
ويستلزم من ناحية أخرى أن تقوم الدولة بدور فعال في  
إصلاح المجتمع وإعادة ته إلى أخلاق وقيم الإسلام . وأخيرا  
فإن حسن تطبيق الشريعة يلقي التزاما كبيرا على عاتق رجال  
القانون والشريعة .

### المبحث الأول

#### ضرورة مراجعة مشروع قانون العقوبات الإسلامية

مراجعة مشروع قانون العقوبات الإسلامي يستلزم  
أن يعم فصل الحدود وأجزاءها عن قانون العقوبات وذلك  
في تقنين خاص ، وهو ما طبقته بعض الدول مثل الجمهورية

العربية الليبية<sup>(١)</sup>. واقترحته كذلك الند واللى عقد هـا  
اتحاد الحقوقيين العرب ، واللى انعقدت فى بغداد فى  
فبراير سنة ١٩٧٦<sup>(٢)</sup>

كذلك يجب مراجعة المشروع من حيث صياغته لوجود  
العديد من أوجه القصور فى هذا الجانب أشرنا لبعضها  
فىما تقدم ، لأن الصياغة التشريعية فن يجيد والمتخصصون

(١) بدأت الجمهورية العربية الليبية الأخذ بأحكام  
التشريع الجنائى الاسلامى منذ سنة ١٩٧٢ ، فصدر  
القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتطبيق  
حد السرقة ، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ المتعلق  
بتحريم شرب الخمر وتطبيق حد الشرب ، ثم  
صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ لتطبيق حد  
الزنا . وأخيرا القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص  
بحد القذف .

(٢) انظر : الدكتور محمود محمود مصطفى : أصول قانون  
العقوبات فى الدول العربية ، القاهرة ، دار  
النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠ ،

فيه ، وهى لازمة لحسن تطبيق القانون ولسهولة فهمه من المخاطبين به . كذلك فان مراجعة هذا المشروع أمر حتمى لتخليصه من العديد من العيوب الموضوعية التى بينها تفصيلا فيما تقدم .

ويجب أخيرا أن يعرض هذا المشروع على لجان متخصصة من رجال القانون ، ومن رجال الاقتصاد ورجال الاجتماع ، لأن القانون هو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لسائدة فى مجتمع ما ، فيجب بالتالى أن يعرض على المختصين فى كل هذه النواحي ، حتى يعبر تعبيرا صادقا عن ظروف المجتمع واحتياجاته .

وفى هذا المجال ، فاننا نقترح تكوين هيئة تشريعية عليا دائمة فى مصر ، تجمع بين أعضائها من الشرعيين والقانونيين والمختصين فى فروع الاجتماع والاقتصاد ، وتكون مهمة هذه اللجنة هى مراجعة أى تشريع يصدر لى تتأكد من عدم مخالفته للشريعة الإسلامية ، وبالتالى تعمل على تنفيذ المادة الثانية من الدستور التى تقضى بأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع

## المبحث الثاني دور الدولة في إعداد المجتمع الإسلامي

مخطئ من يظن أن مجرد إصدار التشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية يكفي وحده لصلاح حال المجتمع ، والقضاء على الفساد المتفشى فيه . فالقوانين الحالية ومنها قانون العقوبات هي في مجملها مطابقة للشريعة الإسلامية ، باستثناء عدد من النصوص التي جرت بعض الجرائم بصورة تختلف من حيث نطاق التجريم أو العقاب عن الشريعة الإسلامية (١) . أو أهملت النص على بعض الجرائم المنصوص عليها شرعاً (٢) ، (٣) . فالفساد

---

(١) مثل جرائم الزنا ، والقذف ، والسرقه والحراة .

(٢) مثل تحريم شرب الخمر ، أو الربا ، أو الردة .

(٣) وقد بينت المذكرة الايضاحية هذا الأمر بقولها

" وينبغي أن تشير في هذا الصدد إلى أن هذا

المشروع لا يستوجب تغيير قواعد التشريع العقابي

الحصري الحالي وأساسه جميعاً ، فهو وإن كان

يصدر عن فكرة وفلسفة ومتميزة في كثير من المسائل =

الموجود حاليا فى المجتمع الاسلامى ليس سببه وجود بعض النصوص القانونية المخالفة لأحكام الشريعة ولكن سببها الأساسى هو ابتعاد الغالبية العظمى من الناس عن أخلاق الاسلام وقيم ومبادئ الدين الحنيف . من هنا يظهر دور

---

التي تتناول سياسة العقاب ، الا أنه يلتقى مع كثير من هذه القواعد فى معظم أحكام القسم العام من قانون العقوبات . فلا يخفى على الباحث أن التشريع الجنائى الاسلامى قد تعرض للقواعد والنظريات التي درجت قوانين العقوبات على النظر فيها فى القسم العام منها ، فقد تعرض الفقه الاسلامى على أسس أحكام القرآن والسنة أو الاجتهاد الفقهى الى مسائل كثيرة : نطاق القانون وتطبيقه من حيث الزمان والمكان . كذلك أركان الجرائم وشروط المسؤولية الجنائية ، والاشتراك فى الجريمة وأسباب الإباحة ، كما عرض كذلك لأحكام عديدة فى موضوعات العقوبة وتفريدها ، واجراءات الحكم بها وتنفيذها مما يعد فى الواقع وكحقيقة علمية سبقا علميا من علماء المسلمين الذين تصدوا لهذه المسائل منذ قرون . ويبدو الاتفاق وأردافى كثير من أحكام المشروع مع النصوص العالية ، بسبب والاتجاهات الحديثة فى سياسة العقاب . انظر : المذكرة الايضاحية للمشروع ص ٦٩ .

الدولة ، والواجب الملقى على عاتقها لاصلاح —— ال  
 المجتمع واعادته الى القيم والعبادىء الاسلامية . هذا  
 الاصلاح المنشود يجب أن يتم فى جميع صور الحياة من  
 سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية وتربوية ودينية  
 حتى تغرس فى نفوس الناس القيم الاسلامية الفاضلة من  
 عدل ومساواة وتأخ ومحبة ورحمة وتعاون ، وتكافل  
 اجتماعى . (١)

وتستطيع الدولة أن تقوم بهذا الدور أولاً عن  
 طريق وسائل الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون وسينما  
 فيجب من ناحية أن تباعد بين هذه الوسائل وبين أى كتابة  
 غير اسلامية ، أو أى برامج أو افلام تهدم القيم وتناقض  
 الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاسلامى . ويجب من ناحية  
 أخرى أن توجه هذه الوسائل ذات الأثر الفعال فى العصر

---

(١) قال تعالى : " ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتا"  
 ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى  
 يعظكم لعلكم تذكرون " سورة النحل ، الآية

الحديث الى يشو تعميق الروح الاسلامية والقيم الفاضلة فى نفوس الناس (١). وتبصيرهم وتعريفهم بالتشريعات الاسلامية المزمع تطبيقها .

(١) ويكفى أن نقول أن أسلوب الاسلام فى منع مكا فحة الجريمة يقوم أساسا على بناء الانسان الفاضل عن طريق التربية الاسلامية القائمة على العدل والرحمة والمساواة والتكافل الاجتماعى وحب الخير . هذه الوسيلة الناجحة فى محاربة الجريمة التى أتسى بها الاسلام منذ أربعة عشر قرنا من الزمان هى التى تطالب بتطبيقها أحدث الاتجاهات العالمية فى مقاومة الاجرام . فالموتمر الدولى الذى تنظمه الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذى انعقد فى "كراكاس" سنة ١٩٨٠ يقرر أن استراتيجيات منع الجريمة يجب أن تقوم على رزقاء روح الانسان وتقوية ايمانه بقدرته على الخير ويوصى السكرتير العام للأمم المتحدة الدول الأعضاء ببذل الجهود نحو تحسين التربية والثقافة والاعلام لتقوية رادة الانسان واذكاء ضميره من أجل تجنب ارتكاب الجريمة . مذكور فى الدكتور محمد محيى الدين عوض : القاتلون الجنائي فى الشريعة الاسلامية " مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨١ ص ١١ ، ١٢ .



كما أن الدولة يمكنها كذلك القيام بواجبها عن طريق البرامج الدراسية ، والاهتماما لخرية الدينونة فى المدارس وتشجيع القائمين على تدريسها حتى تفرس فى نفوس النشء منذ الصغر قيم وأخلاقيات الاسلام كما أن تدريس الحضارة الاسلامية فى جميع مراحل التعليم أمرلازم لتحقيق هذا الغرض .

ومن الوسائل الضرورية لحسن تطبيق الشريعة بذل قصارى الجهد لمحايقاً لامية . فالمسلم المتعلم أقدر بكثير من غير المتعلم على فهم أحكام الاسلام ، وعلى تطبيقها فى سلوكه ، ومن هنا كانت آيات الأولى التى نزلت من القرآن تدعو الى العلم " اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم " (١) . فالعلم فريضة على المسلم مصداقاً لقول الرسول الكريم " العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " وفى هذا المجال يجب على الدولة أن تعيد فصول تحفيظ القرآن الكريم " الكتاتيب "

التي كانت منتشرة في القرى قبل ذلك ، وأن تشجيع أدبيا وماديا القاطنين عليها ، لأن هذه الفصول من أنجح الطرق لمحو الأمية ولتعليم الصغار مبادئ دينهم وهم يحفظون كتابا لله . ويكفي القول بأن المجتمع الإسلامي الأول تم القضاء على الأمية لمتفشية فيه بهذه الطريقة حيث كان الواجب على كل مسلم أن يتعلم القرآن وأحكام الدين ، وبالتالي كان عليه أن يتعلم القراءة والكتابة . (١)

ومن واجب الدولة لتشجيع الاجتهاد في المسائل الدينية ، لأنه من أسباب تخلف المجتمعات الإسلامية توقف عملية الاجتهاد بالرغم من التطور المستمر للمجتمع وحيث كان الاجتهاد مزدهرا كان المجتمع الاسلامي متقدما ومتطورا . فعلى الدولة أن توفر الوسائل اللازمة للاجتهاد

---

(١) ولقد دعا خبراء " اليونسكو " في مؤتمر عقد بالبحرين في ديسمبر ١٩٨٤ الى ضرورة لجوء الدول العربية الى استخدام المدارس القرآنية ( الكتاتيب ) والمساجد كأحد البدائل للمدارس النظامية للتغلب على مشكلة الأمية وعلى مشكلة زيادة عدد الطلاب في المدارس النظامية مما أدى الى هبوط مستوى التعليم .

وأن تعدد العلماء القادرين على تولى هذا الأمر . وإن تشجيعهم على التعرض للمسائل الجديدة وبيان حكم الاسلام فيها وتأسيهم من بطش الحاكم أو من قذفها بالردة أو بالكفر أو بالمروق ، خاصة ونحن فى زمن تدخلت السياسة فى الدين بوجه سافر ، وأصبح قذف المجتهد بما سبق ممن نعوت ملحوظ ومسموع مما جعل الاجتهاد صعبا فى أيامنا هذه .

ويجب على الدولة اعداد دورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة لدراسة واستيعاب التشريعات الاسلامية .

ومن واجبات الدولة كذلك أن تنشر الثقافة الاسلامية وتهتم باعداد مطبوعات ونشر كتب التراث حتى تصبح فى متناول الجميع . كما يجب الاهتمام بالدعوة الاسلامية وتشجيع الدعاة فيحزن المسلم أن يقرأ فى وسائل الاعلام أن أكثر من ثلث المساجد فى مصر لا تجد لها دعاة (١) والسبب فى ذلك

---

(١) بالرغم من وجود كلية متخصصة هى " كلية الدعوة " تابعة لجامعة الأزهر .

هو الوضع الأدبي والاجتماعى والمادى "للداعية" يجعل  
الكثيرين لا يقبلون على العمل فى هذا المجال . فممن  
واجب الدولة تشجيعهم بكافة الوسائل حتى يوصلوا  
الى قلوب الناس وأفهامهم مبادئ الدين الحنيف .

وأخيرا فان قيام الدولة بالاصلاحات الاجتماعية  
والاقتصادية هو ضرورة لا غنى عنها لحسن تطبيق الشريعة  
لأنه لو ساد العدل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى  
لاطمأن الناس على حقوقهم ، ولأدوا بالتالى واجباتهم  
ولا يتعدوا فى النهاية عن سلوك سبيل الجريمة . (١)

---

(١) فتوفير الحياة الانسانية لكريمة من أسس المجتمع  
الاسلامى ، ومن الضمانات اللازمة لتطبيق  
الشريعة الاسلامية ، وبعد الناس عن سبيل الجريمة  
ويكفى ان نذكر ما روى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حينما أخبر عن العدالة الاجتماعية  
فى الاسلام . قال : من كان لنا عاملا ولم يتخذ  
زوجا فليتخذ له زوجا ، ومن كان لنا عاملا وليس  
له مسكن فليتخذ له مسكنا ، ومن كان لنا عاملا  
ولا دابة له فليتخذ له دابة .

مما تقدم يتضح لنا أن عملية اصلاح المجتمع  
 واعادة الروح الاسلامية الى سلوكه وأخلاقه هو الأساس  
 الأول لضمان حسن تطبيق الشريعة الاسلامية . فالشريعة  
 الاسلامية لا ينظر اليها على أنها قطع يد السارق أو جلد  
 الزانى أو رجمه ، أو حلد شارب الخمر ، وإنما هي قبل  
 كل شيء عد القورحة ومساواة ولو تحقق ذلك لانخفض  
 معدل الجريمة انخفاضاً كبيراً ، ويكفى أن هذا ما تنادى به  
 السياسة الجنائية فى أحدث اتجاهاتها حيث تسعى  
 أن مقاومة الظاهرة الاجرامية يجب أن يتم باحداث  
 الاصلاحات فى مختلف جوانب الحياة فى المجتمع ، وان سياسة  
 التجريم والعقاب - أى قانون العقوبات يجب أن يكون  
 آخر الوسائل التى يجب أن نلجأ اليها لمقاومة الجريمة ،  
 وبالتالي فانه لا يمكن القول بأن تطبيق قانون العقوبات  
 الاسلامى وحده كافياً لاعادتنا الى الحياة الاسلامية . ولكن  
 الصحيح هو أن يكون تطبيق التشريع الاسلامى مقترن باصلاح  
 حال المجتمع ليصبح مجتمعاً اسلامياً فيلتقى سلوكه  
 مع أوامر الخالق ونواهيه ، ويصبح ضميره قبل القانون هو  
 المانع له من سبيل سلوك الجريمة ، لأن النظام الجنائى  
 حارساً منشئاً للقيم الاسلامية ، فيكون هو آخر وسيلة  
 للزجر والردع للعصاة والخارجين على القانون .

## المبحث الثالث<sup>٥</sup>

دور علماء والقانون وعلماء الشريعة  
فى العمل على تحسين الشريعة الإسلامية

ويستلزم تطبيق الشريعة أخيراً أن يكون لأساتذة القانون وأساتذة الشريعة فى كليات الحقوق وكليات الشريعة وفى مراكز الأبحاث المتخصصة فى دراسة القانون أو الشريعة دور هام فى مجال الدعوة والعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . فيجب أن يتم تطوير الدراسة فى كليات الحقوق سواء فى قسم اللسان أو فى قسم الدكتوراه ، فنعطى اهتماماً أكبر لقسم الشريعة الإسلامية فى كليات الحقوق . ويجب أن تتطور الدراسة فى بعض فروع القانون كالمعدنى والجنايى والتجارى والعلوم السياسية لتكون دراستها مقارنة مع الشريعة الإسلامية .

كذلك يجب الاهتمام فى قسم الدكتوراه بالدراسات المقارنة بين القانون الوضعى والشريعة الإسلامية . ونفيس الشئ يجب أن يتم فى قسم الدكتوراه بكليات الشريعة فيجب تشجيع الأبحاث المقارنة ، والدولة لها دور أساسى فى هذا المجال بالتشجيع المادى والأدبى ، وطبع ونشر وتوزيع هذه الأبحاث أو الرسائل المقارنات متى كان

الموضوع والمستوى العلمى للبحث يجعل فائدته عامة . وفى الواقع لاحظ أنه فى السنوات الأخيرة ازداد اهتمام الباحثين بهذا النوع من الدراسة المقارنة .

ومن وسائل تعميق وتوضيح أحكام الشريعة الإسلامية ، عقد الندوات والمؤتمرات التى يلتقى فيها أساتذة القانون ، وأساتذة الشريعة الإسلامية ، لأن تبادل الرأى بينهما سوف تكون فائدته للشريعة وللقانونيون أمر لا شك فيه ، ونشر نتائج أعمال هذه المؤتمرات مفيد لجميع الباحثين فى مجال الدراسات الشرعية والقانونية .

وأخيرا يجب على علماء الشريعة بذل جهد أكبر فى مجال الاجتهاد بالتصدى لكل جديد فى المجتمع يحتاج الى بيان حكم الشرع ، وأن يراعوا فى فتاواهم التطور الكبير الذى أصاب المجتمع الإسلامى بالمقارنة بالمجتمع الذى وضعت فيه كتب الفقه الإسلامى ومذاهبه الأساسية فيها وبين هذا المجتمع ما يقرب من عشرة قرون من الزمان فوجب أن تكون الفتوى مراعية لكل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المعاصر . وكفى أن نذكر مثال الامام الشافعى حيث أصاب فتواه التطوير والتجديد لمجرد انتقاله من الشام الى مصر . فجاءت فتاويه فى مصر ملائمة لظروف المجتمع المصرى ومناسبة لأحواله . ويجب أن يبينوا حكم

الشرع ، دون أن يخشوا في ذلك لومة لائم . كما يجنب عليهم عند الفتوى مراعاة بعض المعادى التى تسود التشريع نصا وروحا ، ومنها : " مبدأ نفي الحرج " اعلا لقوله تعالى : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) (١) ، وقوله ( وما جعل عليكم فى الدين من حرج ) (٢) وقوله صلى الله عليه وسلم ( يسروا ولا تعسروا ) ويجب كذلك مراعاة " مبدأ الضرورة " تطبيقا لقوله تعالى " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه " (٣) . وقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه " لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام " والقاعدة الشرعية " الضرورات تبيح المحظورات " كما يجب أخيرا عند الفتوى أن يتحلى العالم " بروح الاعتدال والبعد عن التطرف اعلا لقوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا " (٤) . أى تتسم بالاعتدال (٥)

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | سورة البقرة الآية ١٨٥   |
| (٢) | سورة الحج الآية ٧٨  |
| (٣) | سورة البقرة الآية ١٧٣   |
| (٤) | سورة البقرة الآية ١٤٣   |
| (٥) | قارن الدكتور عبد الحميد متولى : "بحوث اسلامية" الاسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٧٩ - ص ٣٩ ، وما يليها . |



بوضع هذه الضمانات موضع التنفيذ ، فإن الهدف من تطبيق الشريعة الإسلامية سوف يتحقق في عالم حار فيسه الباحثون في مجال الجريمة بحثاً عن أفضل الوسائل للتصدي لها وتخفيض معدلاتها المتزايدة . وقد تكفل الإسلام ببيان أفضل الوسائل في هذا المضمار وهي تتمثل في بناء الإنسان وتربيته على النهج الإسلامي ، وتطبيق شـرع الله في نفس الوقت ( ومن أحسن من الله حكماً لقـوم يوقنون ) (١). صدق الله العظيم .

---

(١) سورـة المائدة - الآية ٥٠ .



## ملحق

نصوص مشروع قانون

العلوم الإسلامية



## الكتاب الأول

### الأحكام العامة

#### الباب الأول

#### قانون العقوبات ونطاق تطبيقه

#### الفصل الأول - مبادئ عامة

مادة ١ - الجرائم نوعان حدية وتعزيرية .  
والجرائم الحدية هي الجرائم الموجبة لعقوبة مقدرة  
شرعا على النحو المبين في هذا القانون وما عدا ذلك مسن  
جرائم فهي تعزيرية .

مادة ٢ - لا جريمة تعزيرية الا بناء على قانون .

#### الفصل الثاني - نطاق تطبيق القانون

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب  
في اقليم جمهورية مصر العربية جريمة من الجرائم  
المنصوص عليها فيه . ويشمل هذا الاقليم المحال الأرضي  
والماضي والحوى للجمهورية وفقا لما تحدده نصوص القانون .  
وتعتبر الجريمة مرتكبة في مصر اذا وقعت على ظهر سفينة  
أو طائرة ترفع العلم المصري في أى مكان وجدت .

مادة ٤ - تعتبر الجريمة مرتكبة في مصر اذا وقع فيها  
أحد العناصر المكونة للجريمة ولو وقعت المساهمة فيه في  
الخارج .

مادة ٥ - تسري أحكام هذا القانون على كل مسن  
يرتكب خارج مصر جريمة من الجرائم الآتية :

١ - جنایات الاعتداء على أمن الدولة الداخلى والخارجى  
المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثالث من  
هذا القانون .

٢ - جنایات تزوير المحررات الرسمية أو الاختصام أو  
العلامات الرسمية التي نص عليها هذا القانون .

٣ - جنایات تقليد أو تزيف أو تزوير العملات المعدنية  
والورقية المتداولة قانونا في مصر أو تزويجها أو حيازتها  
بقصد التزويج أو التعامل في مصر . أو ادخال تلك العملات  
الى مصر أو اخراجها منها .

مادة ٦ - تترى أحكام هذا القانون أيضا على كسل مصرى يرتكب فى بلد اسلامى جريمة حدية ، أو يرتكب خارج مصر فعلا يعتبر جنائية أو حنحة وفقا لهذا القانون وذلك اذا عاد الى مصر وكان الفعل معاقبا عليه وفقا لقانون البلد الذى ارتكبه فيه .

مادة ٧ - لا تقام الدعوى الجنائية على من ارتكب جريمة فى الخارج الا من النيابة العامة ، ولا يجوز اقامتها على من يثبت أن المحاكم الجنائية الأجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه واستوفى عقوبته .

مادة ٨ - يطبق على الجرائم التعزيرية القانون المعمول به وقت ارتكابها ، على أنه اذا صدر بعد ارتكاب الجريمة وقبل الفعل فيها بحكم بات قانون أطلع للمتهم وجب تطبيق هذا القانون دون غيره ويوقف تنفيذ الحكم بات وتنتهى آثاره الجنائية اذا صدر بعده قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه وفى جميع الأحوال اذا كان القانون الذى وقعت الجريمة بالمخالفة له محدود الغترة بمدة معينة أو دعت الى اصداره حالة الطوارئ ، فان الغاء القانون لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

## الباب الثانى

### الجريمة

#### الفصل الأول - التعزير

مادة ٩ - الجرائم الحدية جنائيات ومعاقب عليها وفقا لأحكام الكتاب الثانى من هذا القانون .

مادة ١٠ - الجرائم التعزيرية هي الجنائيات والجنح والمخالفات ويحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأصلية المقررة لها فى القانون .

مادة ١١ - الجنائيات التعزيرية هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :  
الاعدام تعزيرا ، السجن المؤبد ، السجن المؤقت .

مادة ١٢ - الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الحبس ، الجلد تعزيرا ، الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

مادة ١٣ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

### الفصل الثاني - أسباب الإباحة

مادة ١٤ - لا حريمة اذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة أو القانون ، وذلك بشرط التزام حدود الحق .

مادة ١٥ - لا حريمة اذا وقع الفعل أداء لواجب يفرضه القانون أو تنفيذا لأمر يوجب القانون طاعته ، وذلك بشرط التزام حدود الواجب أو الأمر .

مادة ١٦ - لا حريمة اذا ارتكب الفعل لمواجهة خطر حال بعد حريمة ضد النفس أو العرض أو المال ، ولو تعلق ذلك بالخير ، وكان من المتعذر الالتجاء الى السلطات العامة لاتقاء هذا الخطر في الوقت المناسب ، متى كان هذا الدفاع لازما ومتناسبا لدفع الخطر المذكور .

### الفصل الثالث - أركان الجريمة

مادة ١٧ - لا تسند الجريمة الى شخص ما لم تكسب الجريمة قد وقعت نتيجة لسلوكه فعلا أو امتناعا .

مادة ١٨ - تنتفى رابطة السببية بين السلوك والنتيجة اذا توافر سبب كاف بذاته لاحداث النتيجة .

وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية الشخص عن سلوكه اذا كان معاقبا عليه مستقلا عن النتيجة .

مادة ١٩ - يتوافر العمد اذا ارتكب الجاني السلوك الاجرامى بإرادته وعلمه وبنية احداث نتيجة ولا عبثا في توافر العمد بالسبب على ارتكاب الجريمة الا اذا نص القانون على غير ذلك .

ويتحقق العمد أيضا اذا توقع الجاني النتيجة لسلوكه فأقدم على ارتكابه قبلا حدوثها .

مادة ٢٠ - يتوافر الخطأ غير العمدى إذا أتى الجانى السلوك دون تعمد احداث نتيجته ، وذلك على نحو لا يصدر عن الشخص المعتاد فى مثل ظروفه ، عند اتيانه السلوك أو لم يتوقعها بينما كان على الشخص المعتاد فى مثل ظروفه أن يتوقعها .

### الفصل الرابع - الشروع فى الجريمة

مادة ٢١ - يعتبر شروعا فى الجريمة البدء فى تنفيد فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف ، أو خـسـبـا أثره لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه .

مادة ٢٢ - يعاقب على الشروع فى الجنائيات بالعقوبات الآتية ، الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك :  
بالسجن المؤبد اذا كانت عقوبة الجنائية الاعدام .  
بالسجن المؤقت اذا كانت عقوبة الجنائية السجن المؤبد .  
بالسجن المؤقت مدة لاتزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس اذا كانت عقوبة الجنائية السجن المؤقت .

مادة ٢٣ - لا عقاب على الشروع فى الجنح الا اذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢٤ - لا عقاب اذا عدل الجانى عن اتمام الجريمة التى شرع فى ارتكابها ، متى توقف من تلقاء نفسه عمن المضى فى تنفيذها .

### الباب الثالث

#### الحائسى

### الفصل الأول - المساهمة الجنائية

مادة ٢٥ - يكون فاعلا للجريمة :  
١ - من يرتكب وحده أو مع غيره عمدا السلوك المكون لها أو عملا من الأعمال المكونة لها .  
٢ - من يقوم عمدا أثناء ارتكابها بدور فعال فـسـسـى تنفيذها .  
٣ - اذا كان مكلفا شخصا بمراعاة واجب قانونى تعدد مخالفته جريمة متى خالفه شخص يخضع لسلطته .



٤ - يعد فاعلا بالوساطة من يحمل على تنفيذ الجريمة شخصا غير مسئول عنها .

مادة ٢٦ - يكون شريكا في الجريمة :  
١ - من حرض على ارتكابها فووقت بناء على هذا التحريض .  
٢ - من اتفق مع غيره على ارتكابها فووقت بناء على هذا الاتفاق .  
٣ - من ساعد الفاعل بأية طريقة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها مع علمه بالجريمة ، فووقت بناء على هذه المساعدة .

مادة ٢٧ - من اشترك في جريمة تعزيرية فعلية عقوبتها الا ما استثنى بنص خاص .

مادة ٢٨ - يستفيد جميع المساهمين في الجريمة من الظروف المادية المخففة ولو لم يعلموا بها . ولا يسأل عن الظروف المادية المخففة الا من علم بها . ولا تأثير للأحوال والظروف الشخصية الا بالنسبة لمن توافرت لديه ، سواء كانت معفية أو مشددة للمسئولية أو صانعة للعقاب .  
وإذا اختلف قصد مساهم في الجريمة عن قصد غيره من المساهمين ، فإن كلا منهم يعتبر مسئولا حسب قصده .

مادة ٢٩ - يسأل الشريك عن الجريمة التي وقعت بالفعل ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت هذه الجريمة نتيجة محتملة لما حصل من تحريض أو اتفاق أو مساعدة .

مادة ٣٠ - ينص القانون على الأحوال التي يعاقب فيها على التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ولو لم تقس مع الجريمة التي أريد ارتكابها .

### الفصل الثاني - الأهلية الجنائية

مادة ٣١ - لا يكون أهلا للمسئولية الجنائية من لم يتم سبع سنوات هجرية وقت ارتكاب السلوك المكون للجريمة .  
ويكون من البلوغ في تطبيق أحكام هذا القانون باتهام ثمانى عشرة سنة هجرية ما لم يثبت البلوغ قبل ذلك بالأمارات الطبيعية . ويكون التحقق من السن عند الاقتضاء برشيقسة رسمية فإن لم توجد فبواسطة خبر .

مادة ٣٢ - تطبق الأحكام الواردة في قانون الاجرامات الجنائية والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٣٣ - لا يكون أهلا للمسئولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الفعل فاقده التمييز أو الاختبار :  
(أ) أما لحنون أو آفة عقلية .  
(ب) وأما لتناوله فهرا عنه أو دون علم منه عقاقير مخدرة أو مسكرة أي كان نوعها . فإذا تناول هذه المواد عن علم واختبار تكون مسئوليته الجنائية كاملة ولو كانت الجريمة ذات قصد خاص .

مادة ٣٤ - لا يكون أهلا للمسئولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقداً لحربة الاختيار لوقوعه تحت تأثير تهديد سائرال ضرر جسم حال على النفس أو العرض أو المال .

مادة ٣٥ - لا مسئولية على من ارتكبا فعلا دفعته الى ارتكابه ضرورة الوقاية من خطر جسم محدق به أو بالغير يصيب النفس أو العرض أو المال اذا لم يكن هو قد تسبب فيه عمدا ، ولم يكن في استطاعته دفعه بوسيلة أخرى وبشرط أن يكون الفعل الذي ارتكبه متناسبا مع حسامة الخطر الذي توقعه .  
ومع ذلك فان الضرورة لا تحيز قتل النفس وفي هذه الحالة تراعى أحكام الدية المنصوص عليها في هذا القانون . ولا يعتسر في حالة ضرورة من أوجب عليه القانون مواجهة ذلك الخطر .

### الكتاب الرابع

#### العقوبة

#### الفصل الأول - مبادئ عامة

مادة ٣٦ - الحد هو العقوبة المقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٧ - العقوبات التعزيرية الأصلية هي :  
١ - الأعدام تعزيرا . ٢ - السجن المؤبد .  
٣ - السجن المؤقت . ٤ - الحبس .  
٥ - الجلد تعزيرا . ٦ - الغرامة .  
٧ - التدابير .

مادة ٣٨ - كل محكوم عليه بالأعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ينفذ فيه الحكم شنقا الا اذا نص القانون على تنفيذه بطريقة أخرى .

مادة ٣٩ - القطع هو قطع اليد أو الرجل وفقا للأحكام المبينة في الكتاب الثاني من هذا القانون .

مادة ٤٠ - الحد هو ضرب المحكوم عليه العدد المحدد من الضربات وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤١ - الدية هي بدل النفس أو ما دوسها على الوجه المبين في هذا القانون .

مادة ٤٢ - السجن المؤبد هو بقاء المحكوم عليه في أحد السجون مدة لا تزيد على عشرين عاما ، مع تكليفه بالأعمال التي يبينها القانون .

مادة ٤٣ - السجن المؤقت هو بقاء المحكوم عليه في أحد السجون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة مع تكليفه بالأعمال التي يبينها القانون .

مادة ٤٤ - الحبس هو بقاء المحكوم عليه المدة المحكوم بها في إحدى المنشآت العقابية ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٤٥ - الغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع للدولة المبلغ المحكوم به وإذا تعدد المصاهمون في الجريمة يحكم بالغرامة على كل منهم على انفراد ، ماعدا الغرامة النسبية التكميلية ، فانهم يكون متضامنين في الالتزام بها ، ما لم يقض الحكم بغير ذلك .

مادة ٤٦ - يحدد القانون الحانات والحنج التي توقع فيها التدابير الآتية بصفة أصلية :

- ١ - حظر استعمال كل أو بعض الحقوق أو المزايا الآتية :
  - (أ) حق الانتخاب
  - (ب) حق الترشح .
  - (ج) حق التعيين في المجالس النيابية .
  - (د) الحق في الوصاية أو القوامصة .
  - (هـ) الحق في الشهادة أمام القضاء .

ولا يجوز أن تزيد مدة الحرمان على عشر سنوات إذا كان الحكم في جنابة وخمس سنوات إذا كان في جنحة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - حظر مزاوله وظيفة عامة أو مهنة ، عدا العضوية النقابية وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

٣ - حظر الإقامة في مكان معين بالنسبة لمن يقل عمره عن خمس وستين سنة ، وذلك لمدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان الحكم صادرا في جنابة ، ولا تزيد على خمس سنوات إذا كان الحكم صادرا في جنحة وبشرط أن يثبت لدى المحكمة خطورة المحكوم عليه إذا أقام في المكان المحظور .

- ٤ - الوصف تحت مراقبة الشرطة على النحو المبين في القانون.
- ٥ - وقف الترخيص بقيادة المركبات لمدة خمس سنوات على الأقل.
- ٦ - حظر حيازة أو حمل سلاح يتطلب ترخيصاً أو يقتضى إخطاراً وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .
- ٧ - غلق كل أو بعض مباني المنشأة التي وقعت فيها الجريمة وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات أو بصفة نهائية وهذا كله دون الإخلال بحق الغير الحسن النية .
- ٨ - الحرمان من اصدار شيكات لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .
- ٩ - المنع من التصرف في الأموال أو ادارتها أيأ كـسـان مـالكها وذلك لمدة لا تزيد على خمس سنوات .
- ١٠ - المصادرة الخاصة وتكون وجوبية في الحالات التي ينص عليها القانون .
- ١١ - نشر حكم الادانة سالاعلان أو أية طريقة أخرى .

مادة ٤٧ - العقوبات التبعية هي :

- ١ - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فـسـى المادتين ٤٨ ، ٤٩ من هذا القانون .
- ٢ - العزل من الوظائف العامة .
- ٣ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة .
- ٤ - المصادرة .

مادة ٤٨ - كل حكم يعقوبة جنائية تعزيرية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية ، ما لم تقض المحكمة بغير ذلك .

- ١ - تولى الوظائف والخدمات العامة وعضوية مجالس إدارة النقابات والجمعيات والاتحادات .
- ٢ - أن يكون ناخباً أو مرشحاً لعضوية إحدى المجالس العامة المنتخبة أو معيناً بها .
- ٣ - أن يكون وصياً أو قيمياً أو وكيلاً .
- ٤ - أن يكون خبيراً أو شاهداً في عقد أو تصرف .
- ٥ - حمل أوسمة وطنية أو أجنبية .
- ٦ - حمل السلاح .

٧ - إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة جنسه ، ويعين قيميا لهذه الإدارة تقرر المحكمة ، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العامة أو ذى مصلحة في ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصه بتقديم كفالة ، ويكون القيم الذى تقرر المحكمة أو تنصه تابعاً لها في جميع مايتعلق

بغوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بنسبائه على إذن من المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون باطلا ، وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .  
وتسرى على القيم الأحكام المقررة في شأن القوامة على المحجور عليه .

مادة ٤٩ - يجوز للقاضي إذا رأى ضرورة لذلك أن يقضى بحرمات المحكوم عليه من إحدى الحقوق والمزايا الآتية :  
١ - أن يكون رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة أو مديرا لها .  
٢ - أن يكون صاحب التزام أو امتياز في الدولة .  
٣ - أن يكون مديرا أو ناشرا أو محررا في إحدى الصحف .  
٤ - شغلي إدارة مدرسة أو معهد علمي أو ممارسة أي نشاط تعليمي .

مادة ٥٠ - العزل من الوظائف العامة هو الحرمان من الوظيفة ذاتها أو الحق في شغلها وذلك لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ست سنوات . ويستوى للحكم بهذه العقوبة أن يكون المحكوم عليه شاغلا لوظيفة عامة وقت صدور الحكم عليه أو غير شاغل لها .

ومع ذلك ، فكل موظف عام ارتكب حناية مما نص عليه في الباب الثالث والفصلين الأول والثالث من الباب السادس من الكتاب الثالث من هذا القانون يعمل بالرأفة بحكم عليه .  
الحبس يكون الحكم عليه بالعزل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

مادة ٥١ - كل من يحكم عليه بالسجن المؤبد من أجل حناية مخرقة أمن الدولة أو تزيف نقود أو حرق أو قتل بالاقتران أو الارتباط أو لجناية من الجنایات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦٠٨ والفقرة الثانية من المادة ٦١٤ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة لزيادة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضي الجزئي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يعفى منها كلية بعد انقضاء نصف مدتها على الأقل .

مادة ٥٢ - يجوز للقاضي عند الحكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يقضى بمصادرة الأشياء المفضولة التي تحصلت من الجريمة أو التي استعملت في ارتكابها أو كانت معدة لاستعمالها فيها . وهذا كله دون إخلال بحقوق الغير المصن النية .  
ويجب على القاضي الحكم بمصادرة الأشياء المذكورة إذا كان صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع بعد جريمة في ذاته ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم .

مادة ٥٣ - فيما عدا الأحوال السابقة يجوز الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة العامة والوضع تحت مراقبة الشرطة والمصادرة ، وذلك في الأحوال التي ينص عليها القانون .

مادة ٥٤ - لا تطبق الأحكام الخاصة بالعقوبات الشعبية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر في حالة الحكم بالعقوبة الحدية الا فيما ورد بشأنه نص خاص .

### الفصل الثاني - تطبيق العقوبات

مادة ٥٥ - يجوز في مواد الجنايات التعزيرية اذا اقتضت ظروف الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى الجنائية رأفة القضاة استبدال العقوبة على الوجه الآتي :

- عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت بعقوبة الاعدام .
- عقوبة السجن المؤقت أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور بعقوبة السجن المؤبد .
- عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور بعقوبة السجن المؤقت .

مادة ٥٦ - يجوز للمحكمة عند الحكم بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في داب الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة اذا رأت من شخصية المحكوم عليه وظروف جريمته ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى ارتكاب الحرائم ، ويجب أن تبين في الحكم أسباب ايقاف التنفيذ .

ويجوز أن تحل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية أو لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

مادة ٥٧ - يصدر الأمر بايقاف تنفيذ العقوبة التعزيرية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .  
ويجوز الشاؤه :

١ - اذا ارتكب خلال فترة الايقاف جريمة عمدية حكم من أجلها بالحبس مدة تزيد على شهر .

٢ - اذا ظهر خلال فترة الايقاف مدور حكم مما نص عليه فسي الحالة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

ويصدر الحكم بالالغاء بناء على طلب النيابة العامة من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ أو التي ثبت أمامها سبب الالغاء ويترتب على الحكم بالالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

مادة ٥٨ - اذا انقضت مدة الايقاف دون أن يتوافر سبب من أسباب الغائه اعتبر الحكم الموقوف تنفيذه كأن لم يكن .

مادة ٥٩ - يعتبر عائدا :

أولا : من حكم عليه بعقوبة حناية وشئت ارتكابه بعد ذلك حناية أو جنحة .

ثانيا : من حكم عليه بالحس مدة سنة أو أكثر لجريمة عمدية وشئت أنه ارتكب جنحة عمدية قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة .

ثالثا : من حكم عليه لحناية أو جنحة عمدية بالحس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وشئت أنه ارتكب جنحة معاتلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم المذكور . وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا معاتلة في العود .

وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم معاتلة .

مادة ٦٠ - يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عليه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة قانونا بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .  
ومع هذا لا يجوز في أي من الأحوال أن تزيد مدة الحس المؤقت على عشرين سنة .

مادة ٦١ - إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اختفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اختفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات ، فللقاضي أن يحكم عليه بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

مادة ٦٢ - إذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة حاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتداد الاجرام متى تبين لهما من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يحددها بانشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بنسبة على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة .  
ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في المؤسسة على ست سنوات .

مادة ٦٣ - إذا سبق الحكم على العائد بالسجن عملا بالمادة (٦١) من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتداد الاحرام ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بإيداعه أحسن من مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة . إلى أن يأمر

وزير العدل بالافراج عنه بناءً على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات .

مادة ٦٤ - للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٦٢ على من العائدة إذا سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من جرائم قتل الحيوان أو من جرائم إتلاف المزروعات المنصوص عليها في المواد ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ بعقوبتين مقيدتين للجريمة كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للجريمة أحداها على الأقل لمدة سنة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة مماثلة بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة .

مادة ٦٥ - إذا انطبق على الفعل الواحد أكثر من وصف قانوني وجب اعتبار الوصف ذي العقوبة الأشد والحكم بها ، فإن تساوت عقوباتها فيحكم بأحداها .

مادة ٦٦ - إذا وقعت جريمتان أو أكثر تربطهما وحدة الفرض وجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإن تساوت عقوباتها ، حكم بأحداها .

ولا يخل الحكم السابق بتوقيع العقوبات التكميلية المقررة بالنسبة للجريمة ذاتها أو الجرائم الأخرى . وإذا حوكم المتهم عن الجريمة ذات العقوبة الأخف ثم تبين ارتكابه الجريمة ذات العقوبة الأشد وجب الحكم عليه بعقوبة هذه الجريمة على أن يستنزل منها ما نفذ من الحكم السابق على ألا يكون سابقة في العود إلا الحكم الأخير .

مادة ٦٧ - إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب ألا تزيد مدة السجن المؤقت على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وألا تزيد مدة الحبس أو مدة السجن والحبس على عشرين سنة وألا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

مادة ٦٨ - تتعدد عقوبات مراقبة الشرطة ، ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين .

مادة ٦٩ - إذا حكم على عدة متهمين من أجل جريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء ، يجوز للمحكمة أن تنص في حكمها على التزام الجميع بالتفانم بدفع الغرامة النسبية المحكوم بها .

### الباب الخامس

#### تنفيذ العقوبات

مادة ٧٠ - تبدأ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم تنفيذها بناءً على الحكم الواجب التنفيذ ، وتستنزل منها مدة الحبس الاحتياطي .



مادة ٧١ - فيما عدا جرائم الاعتداء على النفس أو العرض أو المال لكل محكوم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما يقرره القانون ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة ٧٢ - إذا تعددت العقوبات وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

(أولا) السجن المؤبد . (ثانيا) السجن المؤقت .

(ثالثا) الحبس . (رابعا) الوضع تحت مراقبة الشرطة .

مادة ٧٣ - تحب عقوبة السجن بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجرمة وقعت قبل الحكم بالسجن المذكور . ويسرى هذا الحكم على عقوبة السجن المؤبد بمقدار مانفذ منها .

مادة ٧٤ - إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ ثلاثة جنيهات عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التي قصاها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

#### الباب السادس

#### العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل

مادة ٧٥ - العفو عن العقوبة التعزيرية المحكوم بهها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو أن تستبدل بها عقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الحثائية الأخيرة المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٦ - إذا صدر العفو باستبدال العقوبة التعزيرية تستبدل عقوبة السجن المؤبد بعقوبة الإعدام وإذا عفى عن محكوم عليه بالسجن المؤبد أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة التعزيرية أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢٠ ، ٥٠ من المادة ٤٨ والبندين ١ ، ٢٠ من المادة ٤٩ وهذا كله ما لم ينص في العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٧ - العفو الشامل عن العقوبة التعزيرية ممنوع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يحكم بالإدانة .  
ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

### الباب السابع أحكام مشتركة

مادة ٧٨ - يعمل بالتقويم الهجرى في تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٧٩ - مع مراعاة ما نصت عليه المواد ١٢٢ ، ١٥٥ ، ١٧٦ إذا ارتبطت أو تعددت الجرائم المعاقب عليها حدا يعاقب الجاني على الوجه الآتى :  
١ - إذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر وقعت عقوبة واحدة .  
٢ - إذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر وقعت العقوبة الأشد .  
٣ - إذا كانت العقوبات مختلفة النوع وقعت جميعها .  
٤ - ومع عدم الإخلال سالدية المحكوم بها في جريمة أخرى ، تجب عقوبة الرجم حتى الموت أو الأعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا كل العقوبات الأخرى .

مادة ٨٠ - لا يجوز أن تصدر المحكمة حكما بالأعدام قصاصا أو الرجم حتى الموت إلا بإجماع الآراء ولا يجوز أن يتوقف صدور هذا الحكم على الإجراء الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٨١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة للطعن بطريق النقض فى الأحكام النهائية ، إذا كان الحكم صادرا حاضريا من محكمة الجنايات باحدى عقوبات الأعدام أو الرجم حتى الموت أو القطع أو القصاص فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، وجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض وفقا للأوضاع المقررة أمامها .  
٢ - ولا يجوز تخفيف هذه العقوبات إلا بعد صدور الحكم من محكمة النقض .

مادة ٨٢ - ينفذ القتل قصاصا والأعدام حدا أو تعزيرا بمراعاة أحكام المواد ٤٧١ الى ٤٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - ويوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة والمرضع البنى أقرب الإقليمين : أتمامها إرضاع وليدها أو حولين كاملين ، كما يوقف التنفيذ على المجنون أو من به عاهة فى العقل حتى يعود إليه رشده .

٣ - ويجرى التنفيذ بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وطبيب مختص .

مادة ٨٢ - يجب أن يسبق تنفيذ عقوبة القطع ماثورة الكشف على المحكوم عليه طبيا والتحقق من انتفاء الخطورة من التنفيذ ويؤجل القطع كلما كان فيه خطورة عليه بقرار من رئيس النيابة الذي يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأى الطبيب المختص .

٢ - وينفذ الحكم بالقطع بحضور أحد أعضاء النيابة العامة في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بواسطة طبيب أخصائى .

٣ - ويكون قطع اليد من مفصل الكف وقطع الرجل من مفصل الكعب .

٤ - ويظل المقطوع تحت الرعاية الطبية المدة التى يحددها الطبيب .

٥ - ويؤجل تنفيذ عقوبة القطع على الحامل الى مابعد شهرين من الوضع .

مادة ٨٤ - ١ - ينفذ حد الجلد فور الحكم به حضوريا من محكمة الجنايات .

٢ - ينفذ الجلد بعد الكشف على المحكوم عليه طبيا والتحقق من انتفاء الخطورة من التنفيذ . ويوقف الجلد اذا كان فى اتمامه خطر على المحكوم عليه أو جن قبل التنفيذ أو اثناءه أو أصيب بعاهة فى عقله ثم يقام عليه الحد أو يستكمل تنفيذه عند زوال الخطر عليه أو عودة رشده اليه ، ويكون ذلك بقرار من رئيس النيابة الذى يقع التنفيذ فى دائرته بعد أخذ رأى الطبيب المختص .

٣ - ويكون تنفيذ الجلد بحضور أحد أعضاء النيابة وطبيب أخصائى .

٤ - ويحذف الرجل قائما بلا مد ولا قيد والمرأة قاعسدة ويشد عليها ثيابها وتمسك يداها ، وينزع عنهما من لباسهما ما يمنع وصول الألم الى الجسد كالقرو والحشور ونحوهما ويكون الضرب وسطا لا يخرق حدا ولا يقطع لحما ويفرق على أعضاء المحكوم عليه وجسه باستثناء الوجه والرأس والمواضع المهلكة .

٥ - وينفذ الجلد بسوط من الجلد متوسط الطول خال من العقد غير بائس ولا متعدد الأطسراف .

## الكتاب الثاني

### الحدود والقصاص

#### الباب الأول - حد السرقة

مادة ٨٥ - يكون مرتكباً جريمة السرقة المعاقب عليها حداً كل من أخذ وحده أو مع غيره مالا مملوكاً للغير مع احتمال الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر .
- (ب) أن يأخذ الجاني المال خفية .
- (د) أن يكون المال المسروق منقولاً ، منمولاً ، محترماً في حيز مثله ، لا تقل قيمته عن سبعة عشر جراماً من الذهب الخالص ، ويقوم حرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمج المصوغات والموازين .

مادة ٨٦ - يعاقب السارق حداً بقطع يده اليمنى فإسان كانت مقطوعة قبل السرقة عوقب حداً بقطع رجله اليسرى فإسان كانت هذه مقطوعة قبل السرقة عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .  
وفي جميع الأحوال يحكم عليه برد المسروق إن وجد -  
والا فبقيته وقت السرقة .

مادة ٨٧ - يطبق حد السرقة علي كل من سرق مالا مملوكاً للدولة ، أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، أو الشركات أو المنشآت ، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات تساهم في مالها بصيب ، متى اكتملت باقي الشروط المبينة في المادة (٨٥) .

مادة ٨٨ - لا يطبق حد السرقة عند قيام التشبه ، كما لا يطبق في الأحوال الآتية :

١ - إذا حلت السرقة من مكان عام أثناء العمل فيه ولا حافظ للمكان أو من مكان خاص مأذون للجاني في دخوله ولم يكن المال المسروق محرراً .

٢ - إذا كان المسروق شامراً على الشجر أو ماشابهها كالنبات غير المصود وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها .

٣ - إذا حلت السرقة بين الأول والغروع أو بين الزوجين أو بين ذوي الأرحام المخارم .

٤ - إذا كان للجاني شبهة ملك في المال المسروق .

٥ - إذا كان مالك المال المسروق مجهولاً .

٦ - إذا كان المال المسروق ضائعاً .

٧ - إذا كان الجاني دافعاً لمالك المال المسروق وكان المالك معطلاً أو جاعداً وحل أجل الدين قبل السرقة ، وكان ما استولى عليه الجاني يساوي - في اعتقاده - حقه أو أكثر من حقه مما لا يحل إلى التنازل المبين بالبند ٦ من المادة (٨٥) .

- ٨ - اذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة .  
٩ - اذا قام السارق برد المسروق قبل الحكم عليه .  
١٠ - اذا صفح المجنى عليه عن السارق قبل صدور الحكم بالعقوبة .  
١١ - اذا كان المساهم في السرقة مجرد شريك بالتسلسل لا المباشرة .  
وتطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون او أي قانون آخر اذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا .

مادة ٨٩ - لا يجوز ابدال عقوبة القطع ، ولا العفو عنها .  
مادة ٩٠ - يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ٩١ - اذا لم يكن الجاني بالغا بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :  
(أ) اذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه الى أحد والديه أو الى ولي نفسه أو بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) واذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة من عشر الى خمسين ضربة .  
(د) واذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحس من سنة الى ثلاث سنوات .

مادة ٩٢ - اثبات جريمة السرقة المعاقب عليها هذا يكون في مجلس القضاء باحدى الويلتين الآتيتين :  
الأولى : اقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغا عاقلًا مختارًا وقت الاقرار ، غير متهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحاً واضحاً منبهاً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين من غير متهمين في شهادتهما مبشرين قاضين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .  
وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نحوه .  
ويغترض في الشاهد العدالة ما لم يقد الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .  
ويشترط أن تكون الشهادة بالانتمائية لا نقلاً عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .  
ولا يعد المجنى عليه شاهداً الا اذا شهد لغيره .

مادة ٩٣ - يجوز للمقرر العدول عن اقراره الى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يحفظ الحسنة اذا لم يكن شاهداً الا بالقرار .

مادة ٩٤ - إذا سقط الحد لعدم اكتمال شروط الدلبـ الشـري المـبـينة في المادة (٩٢) أو لعدم المتهم عن اقراره طبقا للمادة (٩٣) ولم تكن الجريمة شائكة الابه ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا ، وذلك متى شئت للقاضي وقوعها بأدلة أو قرائن أخرى .

مادة ٩٥ - إذا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة السرقة المعاقب عليها حدا في أي وقت بعد تنفيذ القطع عن السرقة الأولى عوقب حدا بقطع رحله اليسرى ، فان كانت مقطوعة أو تكرر العود في أي وقت عوقب تعزيرا بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ٩٦ - إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة المعاقب عليها حدا ودليلها الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بإحالتها الى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ٩٧ - لا تسرى على جريمة السرقة المعاقب عليها حدا الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضي المدة .

مادة ٩٨ - تكون عقوبة قطع اليد أسبق في الترتيب من العقوبات المبينة في المادة (٧٢) من هذا القانون . وفي جميع الأحوال تحب هذه العقوبة باقي العقوبات السالبة للحرية للجريمة الواردة في القانون المذكور إذا كانت عن جرائم وقعت قبل الحكم بعقوبة الحد .

مادة ٩٩ - تقطع يميني المحكوم عليه ولو كانت شـلاء أو مقطوعة الابهام أو الأصابع إذا لم يخش عليه من الهلاك في حالة الخلل .

ويمتنع تنفيذ القطع في الحالات الآتية :  
(أ) إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو غلاء أو مقطوعة الابهام أو أصبعين غير الابهام .  
(ب) إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو غلاء أو بها عرج يمنح المشي عليها .  
(ج) إذا ذهبت يميناه لسبب وقع بعد ارتكابه جريمة السرقة .

(د) إذا تملك الجاني المال المهرق قبل القطع .  
وإذا امتنع القطع في الحالات الثلاث الأولى يستبدل به السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .  
وفي جميع الأحوال يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم للتحقق من أسباب امتناع القطع والحكم بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة أو بمصمم تنفيذها إذا توافرت الحالة المنصوص عليها في البند (د) .

## الباب الثاني جسد الجريمة

مادة ١٠٠- يعد محاربا كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال أو ارباب المارة سواء وقع الفعل في طريق عام أو في أي مكان داخل العمران مع اجتماع الشروط الآتية :  
(أ) أن يقع الفعل من شخص فأكثر أو من شخص واحد متى توافرت له القدرة على ارتكاب الجريمة .  
(ب) أن يقع الفعل باستعمال السلاح أو أية أداة صالحة للأيذاء أو بالتهديد بأي منهما .  
(د) أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا غير مضطر .  
(د) أن يكون الجاني قد باشر ارتكاب الجريمة بنفسه أو اشترك فيها بالتسبب أو المعاونة بشرط أن تقع الجريمة بناء على هذا الاشتراك .

مادة ١٠١- يعاقب المحارب حدا بالعقوبات الآتية :  
(أ) بالاعدام إذا قتل نفسا عمدا سواء استولى على مال أو لم يستول عليه .  
(ب) سقط اليد اليمنى والرجل اليسرى أو المجرى، إذا اعتدى على المال أو العرض أو الجسم ولم يبلغ القتل أو الزنا .  
(ج) بالسجن إذا أخاف السبل فقط .

مادة ١٠٢- لا يجوز ابدال العقوبات المبينة في المادة السابقة ولا العفو عنها .

مادة ١٠٣- يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ١٠٤ - يسقط الحد المبين في المادة (١٠١) ممن هذا القانون إذا ترك الجاني تائبا باختياره - ما هو عليه من الحراية قبل القدرة عليه وذلك باحدى الطريقتين الآتيتين :  
(أ) إذا ترك فعل الحراية قبل علم السلطات بالجريمة وبشخص مرتكبها شرط اعلان توبته الى سلطات الأمن أو النيابة العامة بأية وسيلة كانت .  
(ب) إذا سلم نفسه تائبا بعد علم السلطات بالجريمة وقبل القبض عليه .  
ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق المجنى عليه من قصاص أو عية أو رد المال .  
كما لا يخل بالعقوبات التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا .

مادة ١٠٥ - إذا تحققت النية العامة من توبة الجاني وفقا لأحكام المادة السابقة أمرت بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

مادة ١٠٦ - إذا لم يكن الجاني سالفا بالأمسارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزز على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان قد أتم الساعة ولم يتم الثانية عشيرة فللقاضي أن يوقفه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه الى أحد والديه أو الى ولي نفسه أو سايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المهيئة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) إذا أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بالحس من سنة الى ثلاث سنوات .

(ج) إذا أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات الى عشر سنوات .

مادة ١٠٧ - اشأت جريمة الحراية المعاقب عليها حسدا يكون في مجلس القضاء باحدى الوسلتين الآتيتين :

الأولى - اقرار الجاني قولا أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني سالفا عاقلا مختارا وقت الاقرار غير منهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحا واضحا منصا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية - شهادة رجلين باليمين عاقلين عدلين مختارين غير منهمين في شهادتهما مبهرين قادرين على التعبير قولا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة شهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يتم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة ، لا نقلا عن قسول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المحض عليه شاهدا الا اذا شهد لغيره .

مادة ١٠٨ - يجوز للجاني العدول عن اقراره الى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يسقط الحد اذا لم يكن ثابتا الا بالاقرار .

مادة ١٠٩ - اذا سقط الحد لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المهيئة في المادة (١٠٧) من هذا القانون ، أو لعدول الجاني عن اقراره طبقا للمادة (١٠٨) ولم تكن الجريمة ثابتة الا به ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر اذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا وذلك متى شئت للقاضي وقوعها بأدلة أو قرائن أخرى .

مادة ١١٠ - اذا عاد الجاني الذي نفذت عليه عقوبة القطع في جريمة الحراية الى ارتكاب فعل من أفعال الحراية بوجب حد الاعدام ، وقعت عليه هذه العقوبة ، فاذا ارتكب من أفعال الحراية ما يوجب توقيع عقوبة أخرى يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات .

فاذا تكرر العدول تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل خمس عشر سنوات .



مادة ١١١ - يجوز للجاني العائد طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة بعد انقضاء ثلاث سنوات هجرية على سجنه أن يتقدم بطلب إلى النيابة العامة يعطى فيه نوبته عن جريمة الحراسة ، وعلى النيابة أن تحبل الطلب بعد تحقيقه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .  
وتحكم المحكمة بالإفراج عن الجاني إذا ثبتت لها توبته ويجوز لها أن تأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لاتزيد على باقى العقوبة المحكوم بها .  
وإذا رفضت المحكمة الطلب ، فلا يجوز تحديده قبل انقضاء سنة هجرية على الأقل من تاريخ الحكم برفضه .

مادة ١١٢ - إذا رأَت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة الحدية ودليلها الشرعى ، أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١١٣ - لا تسرى على جريمة الحراسة الأحكام المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية بشأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة .

مادة ١١٤ - تعتبر عقوبة قطع اليد والرجل من خلاف سابقة فى الترتيب على العقوبات المبينة فى المادة (٧٢) من هذا القانون .  
وفى جميع الأحوال تحب هذه العقوبة باقى العقوبات السالبة للحرية الواردة فى هذا القانون إذا كانت من جرائم وقعت قبل الحكم بعقوبة الحد .

مادة ١١٥ - تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى للمحكوم عليه ولو كانت شلاء أو مقطوعة الإبهام أو الأصابع إذا لم يخفى عليه من الهلاك فى حالة الخلل .  
ويمنع القطع فى الحالات الآتية :  
(أ) إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الإبهام أو أصبعين غير الإبهام .  
(ب) إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عسر يمنع المشى عليها .  
(ج) إذا ذهبت يده اليمنى ورجله اليسرى لسبب وقع بعد ارتكابه جريمة الحراسة .  
وإذا امتنع القطع يستبدل به السجن مدة لاتقل عن خمس سنوات وفى هذه الحالة يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم للقضاء بعقوبة السجن بعد التحقق من امتناع القطع للأسباب المبينة بالفقرة السابقة .

## المسباب الثالث

### حد الزنا

مادة ١١٦ - يقصد بالزنا كل وطء بين رجل وامرأة  
سالمين في غير زواج صحيح ولا شبهة زواج .

مادة ١١٧ - اشأت جريمة الزنا المعاقب عليها هذا يكون  
في محلي القضاء باحدى الويلتين الآتينين :  
الأولى : اقرار الجاني ولو مرة واحدة اذا لم يكذب به  
شريكه في الفعل ويشترط أن يكون الجاني بالفا عاقلا مختارا  
وقت الاقرار غير متهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحا واضحا  
منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها ، ويقبل الرجوع عن  
الاقرار .

الثانية : شهادة أربعة رجال غير الزوج يشهدون مجتمعين  
أو متفرقين بلفظ الزنى ومداينة واقعته . ويشترط في الشاهد  
أن يكون عند تحمل الشهادة وعند أدائها - بالفا عاقلا عدلا  
مختارا غير متهم في شهادته صبورا قادرا على التعبير .  
ويقتضى في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير  
ذلك قبل أداء الشهادة .

وعلى المحكمة أن تسأل المقر بعد الاقرار والشاهد بعد  
أداء الشهادة عن ماهية الزنا ، وكيفية وزمان ومكان وقوعه  
وبيان الزاني والزانية .

مادة ١١٨ - اذا رأت النيابة العامة بعد انتهائ  
التحقيق توافر أركان الجريمة ودليلها الشرعى أصدر رئيس  
النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بإحالتها الى محكمة الجنايات  
مباشرة .

مادة ١١٩ - الزانية والزاني طبقا لأحكام هذا الباب  
يعاقب كل منهما هذا ان كان غير محصن بجلده مائة جلدة .  
فإذا وقع الزنا بغير الرضا أو بالقوة أو التهديد  
يعاقب الجاني فضلا عن العقوبة الحدية المبينة بالفقرة الأولى  
بالعقوبة التعزيرية المقررة في الفقرتين الأولى والثانية من  
المادة (١٢٩) من هذا القانون حسب الأحوال .  
وفي حالة الاحصان تكون العقوبة الحدية الرجم حتى الموت .  
ويقصد بالاخصان حصول جماع في زواج صحيح قائم وقت  
ارتكاب الجريمة .  
ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية  
المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

مادة ١٢٠ - لا يجوز ابدال العقوبة الحدية المبينة فسى  
المادة السابقة ولا العفو عنها .

مادة ١٢١ - إذا سقط الحد لعدم توافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ أو لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة (١١٧) أو لرجوع الحاني عن اقراره ولم تكن الجريمة ثابتة الا به ، يحكم بالحد تعزيري من خمسين الى ثمانين جلدة بالإضافة الى العقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ١٢٢ - إذا لم يكن الحاني سالفا بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :  
(أ) إذا كان الجاني قد أتم الساعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه الى أحد والديه أو الى ولي نفسه أو بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بصربة بعضا رفيعة من عشر الى خمسين صربة .  
(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحسن من ستة الى ثلاث سواب .

مادة ١٢٣ - لا يتداخل حد الزنى فيما سواه من الحدود .  
وإذا تعددت عقوبات حد الزنا جلدا قبل تمام تنفيذ الحد في أي منها فلا ينفذ على الزاني الا حد واحد .

مادة ١٢٤ - لا تحرى على جريمة الزنا المعاقب عليها حدا الأحكام المقررة في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة ضمن المدة المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٢٥ - إذا رجع الحاني عن اقراره الى ما قبل اتمام تنفيذ حد الرجم عليه يوقف تنفيذه أو ما بقى منه ، ويعرض رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع للنظر في سقوط الحد اذا لم يكن الحكم مبنيا الا على الاقرار وحده مع عدم الاخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة قانونا .

مادة ١٢٦ - ينعذ حد الرجم بمراعاة أحكام المواد مسن ٤٧١ الى ٤٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - يوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة الممرض الى أقرب الأولين ، اتمامها ارضاع وليدها أو حولين كاملين . كما يوقف التنفيذ على المجنون ، أو من به عاهة في العقل حتى يهود اليه رشده وذلك اذا لم يكن الحد ثابتا الا بالاقرار وحده .  
٣ - ويجرى التنفيذ في مكان يشهده طائفة من المؤمنين وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة وطبيب مختص وذلك بالرسمي بحجارة متوسطة على المقاتل ، مع اتقاء الوجوه ، حتى الموت .

مادة ١٢٧ - ينفذ حد الجلد المنصوص عليه في هذا الباب وفقا لحكم المادة (٨٤) من هذا القانون في مكان يشهده طائفة من المؤمنين .

مادة ١٢٨ - من واقع أنشئ برضاها يعاقب كل منهما بالحبس وفي حالة الاحتمال المسن في المادة (١١٩) من هذا القانون أو وقوع الجريمة بين محرمين تكون العقوبة السحب المؤقت وإذا اجتمع هذان الشرطان يحكم بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ١٢٩ - من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات .  
فإذا وقعت الجريمة بالقوة أو التهديد أو كانت المجني عليها لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كانت مجنونة أو بها عاهة في العقل تكون العقوبة السجن المؤبد .  
وإذا كان الجاني من محارم المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ومن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم فيعاقب بالعقوبة المبنية بالفقرة السابقة .

مادة ١٣٠ - من هتك عرض انسان برضاها يعاقب كل منهما بالحبس وفي حالة الاحتمال تكون العقوبة السجن المؤقت .  
وإذا كان الحاني ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة السابقة تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ١٣١ - كل من هتك عرض انسان بغير رضاها يعاقب بالسجن المؤقت .  
فإذا ارتكب الجاني الجريمة بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك أو كان من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة (١٢٩) تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات وإذا اجتمع هذان الشرطان معا أو كان المجني عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان مجنونا أو به عاهة في العقل يحكم بالسجن المؤبد .

مادة ١٣٢ - من أتى انسانا في الدبر بالرضا يعاقب كل منهما تعزيرا بالحبس وبالطرد أربعين ليلة .  
وفي الحالات المبينة في المادة السابقة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة فيها وبالطرد تعزيرا ثمانين ليلة .

مادة ١٣٣ - يعاقب بالحبس كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض العامة على الفسق بإشارات أو أقوال .

فاذا عاد الحانى الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فنكون العقوبة الحبس وغرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا .  
ويستتب الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ١٣٤- كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس .

مادة ١٣٥- يعاقب بالعقوبة المبينة بالمادة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

مادة ١٣٦- (أ) كل من حرش ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن وبغرامة من ألف جنيه الى ثلاثمائة ألف جنيهه .

(ب) اذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية كانت العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيهه .

مادة ١٣٧- يعاقب بالسجن المؤبد :  
(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصا ذكرا كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بساوء استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه .  
(ب) كل من استبقى وسيلة من هذه الوسائل شخصا ذكرا كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة .

مادة ١٣٨- كل من حرش ذكرا لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية أو أنثى أيا كان سنها على مفارقة جمهورية مصر العربية أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة من ألف جنيه الى خمسة آلاف جنيهه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين اذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو اذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة بالإضافة الى الخرامة المقررة .

مادة ١٣٩ - في الأحوال المنصوص عليها في المبراد  
الثلث السابقة تكون العقوبة السجن المؤبد اذا كان من وقعت  
عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة هجرية أو اذا كان  
الحاني زوجا أو من محارم المجنى عليه أو من المتولين تربيته  
أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده  
أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ١٤٠ - كل من أدخل الى جمهورية مصر العربية شخصا  
أو سهل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن  
المؤقت وبغرامة من ألف جنيه الى خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٤١ - يعاقب بالسجن المؤقت :  
(أ) كل من عاون أنشى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق  
الانفاق المالى .  
(ب) كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره .  
وتكون العقوبة السجن المؤبد اذا اقترنت الجريمة بأحد  
الطرفين المشددين المنصوص عليهما فى المادة (١٣٩) من هذا  
القانون .

مادة ١٤٢ - كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة  
أو عاون بآية طريقة كانت فى ادارته يعاقب بالسجن المؤقت  
وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه .  
ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به .  
واذا كان مرتكب الجريمة زوجا أو محرما لمن يمسك  
الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه  
تكون العقوبة السجن المؤبد بالإضافة الى الغرامة المقررة .

مادة ١٤٣ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن  
خمسائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه .  
(أ) كل من أحر أو قدم بآية صفة كانت منزلا أو مكانا  
يدار للفجور أو الدعارة أو لىكنى شخص أو أكثر اذا كان  
يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك .  
(ب) كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا  
أو محلا مفتوحا للجمهور ويكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة  
سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بمعاونه فى محله بالتحريض  
على الفجور أو الدعارة .  
(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وفى الأحوال المنصوص عليها فى البندين ( أ ، ب ) يحكم  
بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير  
ولو كان حاشزا بموجب عقد صحيح شابت التاريخ .

مادة ١٤٤ - كل مستغل أو مدير لمحل عمومي من محال  
الملاهى العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا  
ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد  
استغلالهم فى ترويج نشاطه يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة من  
ألفى جنيه الى أربعة آلاف جنيه .

وإذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة (١٤٢) تكون العقوبة السجن المؤبد والغرامة من أربعة آلاف جنيه إلى ثمانية آلاف جنيه .  
ويحكم بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظـر لمعارضة الغير ولو كان حائرا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ ويكون الإغلاق نهائيا في حالة الموت .

### الباب الرابع جـد القـذف

مادة ١٤٥- القذف المعاقب عليه حدا هو الرمي بالزنا أو بنفى النسب بتعبير صريح قولا أو كتابة .

مادة ١٤٦- يشترط في القاذف أن يكون بالغا عاقلا مختارا ولا يكون أصلا للمقذوف من جهة الأب أو الأم .

مادة ١٤٧- يشترط في المقذوف أن يكون بالغا عاقلا معينا محصنا ، ويقصد بالأحصان العفة وهي البعد عن الزنا ظاهرا .

مادة ١٤٨- لا يجوز رفع الدعوى إلا بناء على شكوى بطلب إقامة الحد ، شفهية أو كتابية إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي من المقذوف أو وكيله الخاص أو من أحد الورثة - عن غير طريق الزوجية - إذا كان المقذوف ميتا . وترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه - بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٤٩- لا تسمع الدعوى بطلب إقامة حد القذف بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المقذوف بالجريمة وبمرتكبها وتمكنه من الشكوى .

مادة ١٥٠- اثبات جريمة القذف المعاقب عليها حدا ، يكون في مجلس القضاء ، بإحدى الوسيلتين الآتيتين .  
الأولى - اقرار الجاني قولا أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا وقت الاقرار ، غير متهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحا واضحا متعبا على ارتكاب الجريمة بشروطها ولا يقبل الرجوع على الاقرار .  
الثانية : شهادة رجلين بالذين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبهرين قادرين على التعبير قولا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نحوه .  
ويغترض في الشاهد العدالة ما لم يحم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانيضة لا نقلا عن قول الغير ومبرجة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المجنى عليه شاهداً الا اذا شهد لغيره .

مادة ١٥١ - لا يحكم بحد القذف في الأحوال الآتية :

١ - ثبوت صحة الواقعة المقذوف بها باحدى الوسيلتين الآتيتين :

- (أ) تصديق المقذوف قاذفه فيما رماه به .
- (ب) اثبات القاذف صحة الواقعة بشهادة أربعة رجال .

٢ - زوال احسان المقذوف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٣ - اذا كان القاذف زوجا وليس لديه شهداء وطلب اللعان .

مادة ١٥٢ - تسقط دعوى القذف بعفو المقذوف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

مادة ١٥٣ - يعاقب القاذف حداً بجلده ثمانين جلده .  
ولا يجوز ابدال هذه العقوبة ، كما لا يجوز لفـيـقـر المقذوف العفـور عنها . وللمقذوف أن يوقف تنفيذ الحد متى ما قبل اتمامه .

ويترتب على تنفيذ الحد عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يتب . وللمحكوم عليه بعد التنفيذ أن يطلب الى المحكمة اثبات توبته في محضر الجلسة بتكذيبه نفسه في جلسة علنية يعلن بها الشاكي ويلحق هذا المحضر بالحكم .

مادة ١٥٤ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة :

- (أ) من رمى زوجته بالزنى اذا عجز عن اثبات مارماها به وامتنع عن ملاعتها أو كذب نفسه بعد الملاعبة .
- ويجرى اللعان قولاً أو بكتابة الأخرس ولو كانت الزوجة غير مسلمة أو غير عفيفة . ويترتب على اللعان انقضاء الدعوى .
- (ب) غير الزوجين اذا رمى كل منهما الآخر بالزنا .

مادة ١٥٥ - لا يتداخل حد القذف فيما سواه من الحدود .  
واذا تعددت جرائم القذف قبل تمام تنفيذ الحد فـيـى أي منها فلا ينفذ على القاذف الا في حد واحد .  
ولا تسقط عقوبة الحد بعد القضاء بها بمضى أية مدة .

مادة ١٥٦ - اذا لم يتوافر أي من الشروط المنصوص عليها في المادتين (١٤٧) و(١٥٠) أو زال احسان المقذوف يعـيـز الجاني بجلده من عشر جلدات الى خمسين جلدة .

مادة ١٥٧ - لا تجوز المطالبة أمام المحاكم الجنائية أو المدنية بنأي تعويض عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

وفيما عدا ذلك تجرى على الشاكي الأحكام المقررة للمدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية .



مادة ١٥٨ - اذا لم يكن الجاني بالغاً بالامارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتسى :  
(أ) اذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشر للقباض أن يوبخه فى الجلطة أو أن يأمر بتسليمه الى أحد والديه أو الى ولى نفسه أو بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحسداث .

(ب) واذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رفيعه بما لا يجاوز عشرين ضربة .  
(ج) اذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بجلده من عشر الى أربعين جلدة .

### الباب الخامس

#### تحريم الخمر واقامة حد الشرب

مادة ١٥٩ - يحرم شرب الخمر وتعاطيها وحيازتها واحرازها وضعها وتحضيرها وانساجها وجليها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها وتقديمها واعطاؤها واهدائها وترويجها ونقلها والدعوة اليها والاعلان عنها .

مادة ١٦٠ - كل مسكر خمر سوا أسكر قليله أو كشمسره وسوا كان خالفاً أم مخلوطاً .

مادة ١٦١ - يشترط للعقاب على الجرائم المصوص عليها فى هذا الباب أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً فاصدا ارتكساب الفعل عن علم واختيار وبلا ضرورة .

مادة ١٦٢ - كل من شرب خمرأ عوقب حدا بالجلد أربعين جلدة .

مادة ١٦٣ - اثبات جريمة الشرب المعاقب عليها حدا ، يكون فى مجلس القضاء باحدى الوسلتين الآتيتين :  
الأولى - اقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الاقرار ، غير متهم فى اقراره ، وأن يكون اقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ، ويقبل الرجوع عن الاقرار الى ما قبل الحكم النهائى .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين فى شهادتهما مبهرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .  
وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة ويفترق فى الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعاينة لا نقلا عن قول الغير  
ومصلحة الدالة على وقوع الجريمة بشروطها .

مادة ١٦٤- لا يجوز ابدال عقوبة الحد ولا العفو عنها .

مادة ١٦٥- اذا رجع المقر عن اقراره ولم تكن الجريمة  
شابتة الا به أو اذا لم يتوافر أي من الشروط المنصوص عليها  
في المادة ١٦٣ يعزر الحائى بالجلد بما لا يقل عن عشرين  
جلدات ولا يجاوز ثلاثين جلدة .

مادة ١٦٦ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة  
السابقة كل من تعاطى الخمر عن غير طريق الشرب .

مادة ١٦٧ - يعزر بالجلد ثلاثين جلدة وبغرامة لا تقل  
عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه كل من صدر أو جلب  
أو استورد أو أنتج أو استخرج أو صنع أو حضر خمرا أو اشترك  
في فعل مما ذكر ، وكان ذلك بقصد الاتجار .

مادة ١٦٨- يعزر بالحد عشرين جلدة وبغرامة لا تقل عن  
خمسائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه :  
(أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو روج أو سلم  
أو تسلم أو نقل أو قدم خمرا وكان ذلك بقصد الاتجار . وكل من  
توسط أو اشترك في أي فعل مما ذكر ، وكذلك كل من أعلن  
عنها أو دعا إليها بأية صورة .  
(ب) كل من أدار أو أعد أو هبأ مكانا لشرب الخمر  
أو تعاطيها .

مادة ١٦٩ - يعزر بالحد خمس عشرة جلدة وبغرامة لا تقل  
عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه كل من حاز أو أحرز  
أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو صنع أو حضر أو سلم أو نقل  
خمرا أو توسط أو اشترك في فعل مما ذكر وكان ذلك لغرض الشرب  
أو التعاطي .

مادة ١٧٠ - ترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم  
مقامه باحالتها الى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٧١- اذا لم يكن الجاني بالفا بالأمارات الطبيعية  
وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه التالي :  
١ - اذا كان الجاني قد أتم المايعة ولم يتم الثانية  
عشرة فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتطليمه الى  
أحد والديه أو الى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات  
الرعاية الاجتماعية الممينة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤  
بشأن الأحداث .

٢ - وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بغريمه بعما رغبه بما لا يجاوز عشرين غربة كمسا يجوز بالإضافة الى ذلك الحكم بإيداعه إحدى المؤسسات المذكورة في البند السابق .

٣ - وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بجلده من عشر الى عشرين جلدة .

مادة ١٧٢ - لا تحرى أحكام هذا الباب على أى فعل مما ورد فيه يكون محله كحولا إذا كان لغير غرض الشراب أو التعاطى .

مادة ١٧٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥٢) من هذا القانون يجب في حالة الحكم بالإدانة في الحالة المنصوص عليها في المادة (١٦٧) الحكم بمصادرة الآلات والأدوات والمساود التي أستخدمت فعلا في إنتاج الخمر ووسائل النقل التي أستخدمت في نقلها بقصد الاتجار فيه متى كان صاحب هذه الوسائل يعلم أنه ينقل خمرا بقصد الاتجار فيه .  
ويجب في حالة الحكم بالإدانة في الحالة المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١٦٨) الحكم بإغلاق المكان السيذ وقعت فيه الجريمة ولا يرخص بإعادة فتحه الا لغرض مشروع .

مادة ١٧٤ - لا يجوز الأمر بإيقاض تنفيذ عقوبة الغرامسة المحكوم بها تطبيقا لأحكام هذا الباب .

مادة ١٧٥ - لا تنقضى الدعوى الضائية عن الجريمة العنيفة ، كما لا يمتنع سماع الشهادة عليها أو الإقرار بها بمضى المدة .  
ولا تسقط العقوبة الحدية المحكوم بها بمضى أية مدة .

مادة ١٧٦ - يتكرر الحد بتركاز فعل الشرب بعد تمام تنفيذ الحد فإذا تعددت جرائم الشرب قبل تمام التنفيذ في أى منها فلا ينفذ على الحائى الا حد واحد .  
ولا يتداخل حد الشرب فيما سواه من الحدود .

مادة ١٧٧ - إذا عاد الجانى بعد اتمام تنفيذ العقوبة الى ارتكاب أى من الجرائم المعاقب عليها تعزيرا في هذا الباب ، تكون عقوبة الغرامة مثلى المقررة أملا للجريمة وذلك فضلا عن الحكم بالعقوبات الأخرى المقررة . كما يستتبع صدور حكم على العائد حرمانه من الحصول على ترخيص بقيادة المركبات الآلية أو الخاء هذا الترخيص لمدة سنة .  
وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب متعاضلة في العود .

ويجوز للمحكمة في حالة الحكم بالإدانة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على شرب الخمر أو تعاطيها إحدى المصحات التي تخصص لهذا الغرض الى أن تأمر بالإفراج عنه بناء على طلبه .  
النيابة العامة بعد التحقق من شفاؤه وعلى المصلحة أن تخطر النيابة فور شفاؤه .

## الماب السادس

### حسد السردة

مادة ١٧٨ - يكون مرتدا كل بالغ مسلم أو مسلمة رجوع عمدا عن الاسلام بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة ، يحدد بسفه ما يعلمه العامة من الدين بالضرورة ويعاقب حدا بالاعدام . ويشترط للعقاب أن يستتاب الحاني لمدة ثلاثين يوما ويصر على رده .

مادة ١٧٩ - اثبات حريمة الردة المعاقب عليها حدا يكون في مجلس القضاء باحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى - اقرار الحاني قولا أو كتابة ولو مرة واحدة . ويشترط أن يكون الحاني بالغا عاقلا مختارا وقت الاقرار ، غير منهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الحريمة بشروطها .

الثانية - شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويغترض في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعايينة ، لا نقلا عن قسول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

مادة ١٨٠ - اذا رأيت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة ودليلها الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بحبس المتهم احتياطيا واحالة الدعوى الى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٨١ - يمتنع تطبيق الحد بتوبة الجاني في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وحتى صدور حكم محكمة النقض .

ويسقط الحق بتوبة الجاني قبل التنفيذ وكذلك بعدوله عن اقراره اذا لم يكن الحكم مبنيا الا على الاقرار ، وفي الحالتين يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع للنظر في الحكم بسقوط الحد وفي توقيع العقوبة المبينة في المادة (١٨٣) ان كان لها محل .

مادة ١٨٢ - اذا لم تكتمل شروط توقيع العقوبة الحديثة وفق المادتين ١٧٨ و ١٧٩ أو عدل الحاني عن اقراره في حالة شتت الجريمة به وحده ، تطبق العقوبات التعزيرية السواردة في هذا القانون أو في أي قانون آخر اذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا .

مادة ١٨٣ - من شئت ردتته وامتنع تطبيق الحد عليه  
أو سقط للتوبة ثم ارتد مرة أخرى وامتنع تطبيق الحد عليه  
أو سقط لتوبته يعاقب بالمحن مدة لا تزيد على عشر سنين .

مادة ١٨٤ - يسقط حد الردة عن الحائى فى الأحوال الآتية :

- (أ) إذا ارتد فى الضر .
- (ب) إذا أسلم فى صفه ثم بلغ مرتدا .
- (ج) إذا ارتد وهو صغير ثم بلغ مرتدا وكان اسلامه تبعا  
لاسلام أبيه .
- (د) إذا أكره على الدخول فى الاسلام ثم ارتد .

مادة ١٨٥ - كل من حرش غيره على ارتكاب ما يكسبون  
حرمة الردة المنصوص عليها فى المادة (١٧٨) من هذا القانون  
يعاقب بالعقوبة المقررة للشريك اذا لم يترتب على هذا  
التحرش أضرار .

ويعاقب بذات العقوبة على التحريض الذى يقع باحدى  
الطرق المبينة بالمادة (٥٤٧) من هذا القانون .

مادة ١٨٦ - لا تنرى على الجريمة الحديثة الأحكام المقررة  
فى قانون الاجراءات الحاضبة فى شأن سقوط العقوبة بمضى المدة .

مادة ١٨٧ - لا يجوز ابدال العقوبة الحديثة ولا العفو عنها .

مادة ١٨٨ - يحظر على المتهم بالردة التصرف فى أمواله  
أو ادارتها ، وكل تصرف أو التزام يصدر منه خلال فترة اتهامه  
يكون موقوفا حتى يفصل فى الدعوى الجنائية .  
وتعين المحكمة المختصة قيما عليه لإدارة أمواله بناء  
على طلب النيابة العامة أو ذى المصلحة ، وتحرى على  
هذه القوامه الأحكام المقررة فى قانون الولاية على المال .

## الباب السابع

### الجنابة على النفس

#### الفصل الأول - فى القتل وامقاط الجنين

مادة ١٨٩ - كل بالغ قتل نفسا عمدا يعاقب بالاعسدام  
قصاصا اذا كان المقتول معصوم الدم وليس فرعا للقاتل ، ونفس  
الذكر والأنثى والمسلم وغير المسلم سوا .

مادة ١٩٠ - يدخل فى القتل العمد الموجب للقصاص :

- (أ) امتناع الجانى بقصد القتل عن القيام بواجبه المكلف  
به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، اذا كان  
من شأن هذا الامتناع أن يؤدى الى ارهاق روح المجنى عليه  
ووقع القتل نتيجة هذا الامتناع .

(ب) اكراه الجاني غيره على القتل اكراهه يجعله يخشى على النفس أو العرض اذا وقع القتل تحت تأثير هذا الاكراه .  
(ج) اكراه الغير على الاقرار على نفسه بغير الحق سحرية استوجبت الحكم عليه بالاعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا بنفسه .  
على هذا الاقرار وحده ونفذ الحكم .  
(د) شهادة الزور اذا أدت وحدها الى الحكم على آخرس بالاعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ونفذ الحكم .

مادة ١٩١ - في القتل الموجب للقصاص تعدم الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة ، وفي الحالة الأخيرة لا يخل القصاص بحق باقي أولياء دم سائر المحض عليهم في الدية ولو كانت جرائم القتل من أنواع مختلفة .

مادة ١٩٢ - يعتبر المجنى عليه غير معصوم الدم اذا تحققت في شأنه إحدى الحالات الآتية :

الأولى - اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وهان الجاني من أولياء الدم .

الثانية - اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة - اذا كان حربيا غير مستأمن ، والحربي هو غير المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين دولة اسلامية حرب معلنة أو فعلية .  
ولا تخل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمعاينة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة . ولا جريمة في قتل الحربي .

مادة ١٩٣ - يثبت القصاص للمجنى عليه ابتداء ، ثم ينتقل للوارث ولا يجري فيه تسليمك واذا انقلب ما لا يصير ميراثا ويتوقف القصاص على الدعوى .

مادة ١٩٤ - يسقط القصاص في الأحوال الآتية :

(أ) بعفو المجنى عليه أو بعض أولياء دمه دون غيرهم ، أو بوجوب المال مصلحة برضا الجاني في ماله ، أو باسقاط بعض الأولياء عليهم بمصالحة على مال ، ويجب للباقي منهم نصيبه في الدية .

(ب) اذا ورث ولي الدم القصاص على أحد أموله أو ورث القاتل القصاص بموت من له القصاص .

(ج) بموت القاتل .

وفي غير حالات المصالحة على مال ، والعفو المطلقة المنصوص عليه في (٢٢١) من هذا القانون ، لا يخل سقوط للقصاص بالدية .

مادة ١٩٥ - من اعتدى على غيره متعمدا أو امتنع عمن القيام بمواجهته المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو المقد ، بقصد العدوان ولم يقصد من ذلك قتلا ، ولكن الاعتماد أو الامتناع أفشى الى الموت يكون قتلا شبه عمد ، يعاقب عليه

بالعقوبة التعزيرية المنصوص عليها في المادة (٥١٤) من هذا القانون ، إذا كان المقتول معصوم الدم وذلك دون إخلال بالديانة .

مادة ١٩٦ - المجنون أو من به عاهة في العقل أو غير البالغ يعتبر عمده في حكم الخطأ وتحب فيه الدية إذا كان المقتول معصوم الدم .

مادة ١٩٧ - لا يخل تطبيق العقوبة التعزيرية المقررة قانوناً للتسبب في القتل خطأً بوجوب الدية إذا كان المقتول معصوم الدم .

مادة ١٩٨ - من تسبب عمداً أو خطأً في إسقاط جنينها أو تسبب غيرها في إسقاطه وجبت على الجاني لورثة الجنين الدية أن ألقى حياً فمات ، أو الفرة أن ألقى ميتاً وقد استبان خلقه ، ولا يجب شيء أن ألقى ميتاً بعد موت أمه .  
ولا يكون للجاني شيء من الدية أو الفرة .  
وتتعدد الدية أو الفرة بتعدد ما ألقى من أخصنة .  
والفرقة نصف عشر الدية .

ولا تخل الدية أو الفرة بالعقوبة التعزيرية المقررة قانوناً .  
وفيما عدا ما تقدم تحرى على الفرة الأحكام المقررة للدية .

### العمل الثاني - في شأن القتل الموجب للقصاص

مادة ١٩٩ - ١ - اثبات القتل الموجب للقصاص ، يكون في مجلس القضاء بأحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى : اقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة .  
ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الاقرار غير متهم في اقراره وأن يكون اقراره صريحاً واضحاً منصباً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالفيين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .  
وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نحوه .  
ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يقد الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة ، لا نقلاً عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .  
ولا بعدل المحنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

٢ - أما باقي الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب فيكون اثباتها وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢٠٠ - يجوز للمقرر العدول عن اقراره الى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، وفي هذه الحالة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة اذا لم يكن القتل ثابتاً الا ساقراره .

مادة ٢٠١ - اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق توافر أركان القتل الموجب للقصاص ودليله الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بإحالة الدعوى الى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ٢٠٢ - لا يجوز ابدال عقوبة الاعدام قصاصاً ولا العفو عنها الا وفقاً لأحكام هذا الباب .

### الفصل الثالث - في التعزير في القتل

مادة ٢٠٣ - اذا لم يتوافر موجب الحكم بالقصاص أو الدية وفق أحكام المواد ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، أو اذا حكم بالدية أو سقط القصاص يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة للفعل في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ٢٠٤ - من فوجيء بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته حال تلبسها بالزنى وقتلها في الحال هي ومن يبرئها يعاقب بالحس .

وإذا نشأت عن فعل الجاني عاهة مستديمة يعاقب بالحس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا عقاب على الضرب أو الحرج الذي لا ينشأ عنه عاهة مستديمة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بدية أو تعويض .

ويثبت التلبس بالزنى في حكم هذه المادة بكافة طرق الإثبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٢٠٥ - مع عدم الإخلال بالدية أو الخرة تطبق على القتل أو إسقاط الجنين الذي يقع من غير البالغ بالأمسارات الطبيعية أحكام هذا القانون والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بعصا رفيعة من عشر السبي خمسين بدلاً من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالإضافة إليه .



### الفصل الرابع - في أولياء الدم

مادة ٢٠٦ - إذا وقعت جريمة قتل أو اسقاط جنين كان على سلطة التحقيق إعلان أولياء الدم بحصول الجريمة ودعوتهم للحضور في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم لسماع أقوالهم وأولياء الدم هم ورثة القتل وقت وفاته أو ورثة الجنين عند اسقاطه .

مادة ٢٠٧ - إذا كان القتل موجبا للقصاص فعلى أولياء الدم تحديد موقفهم من القصاص أو الدية أو المصالحة على مال أو العفو وذلك في مضرت تحقيق النية العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال وإذا لم يكن لولي الدم محل إقامة معلوم أو مض ثلاثون يوما على دعوته للحضور أمام سلطة التحقيق أو على إعلانه للحضور أمام المحكمة وجب المضي في الإجراءات

مادة ٢٠٨ - في حالة القتل الموجب للقصاص إذا كان ولي الدم دون البلوغ أو مخنونا أو معتوها أو ذا غفلة أو سفيها أو عاجزا عن التعبير عن إرادته لأي سبب آخر كان لأبيه المطالبة بالقصاص وكان له ولغيره ممن ينوب عن ولي الدم وللنية العامة - في حالة عدم وجود من ينوب عن ولي الدم - المطالبة بالدية أو المصالحة على مال لا يقل عنها ولين بلغ من أولياء الدم المطالبة بأي مما تقدم أو العفو دون توقف على بلوغ غيره . ولولي الدم الذي صار كامل الأهلية ، وقادرا على التعبير عن إرادته قل تنفيذ الحكم المطالبة بأي مما تقدم أو العفو .

وتعتبر النية العامة ولي دم من ليس له ولي دم أو من كان وليه مجهولا أو عائسا وتعذر إعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه على النحو المبين في المادة السابقة وتكون لها الحقوق المقررة لولي الدم .

مادة ٢٠٩ - في حالة القتل الموجب للدية أو اسقاط الجنين الموجب لها أو للفرقة يكون لولي الدم المطالبة بها أو المصالحة على مال أو العفو ، ويكون للأب أو لغيره ممن الأولياء أو للنية العامة حسب الأحوال المذكورة في المادة السابقة المطالبة بالدية أو الفرقة .

مادة ٢١٠ - إذا حضر ولي الدم المجهول أو الغائب قبل تنفيذ القصاص كان له طلب المضي في التنفيذ أو طلب الدية أو المصالحة على مال أو العفو وفي الحالات الثلاث الأخيرة يتمتع حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٢١) من هذا الباب .

مادة ٢١١ - يكون ولي الدم طرفا في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، ويتمين ادخاله في الدعوى الجنائية وله التدخل فيها في أية حالة تكون عليها حتى صدور الحكم . ويتمتع ههنا

الاجراء امام محكمة النقض في حالة الحكم بالاعدام قصاصاً  
وتجرى على ولي الدم الأحكام المقررة للمدعي بالحقوق المدنية  
في قانون الاجراءات الجنائية ، وسعى من الرسوم القضائية .

### العقل الخامس - في الدية

مادة ٢١٢ - دية المقتول ذكراً أو أنثى مسلماً أو غير  
مسلم أربعة آلاف ومائتان وخمسون حراماً من الذهب الخالص ،  
ويقوم جرم الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة - من  
مصلحة دمع المصوغات والموازين ، ولا تتعدد الدية بتعدد الحياة  
وتقسم عليهم بالتساوي وتثبت الدية ابتداءً للمجني عليه نسيم  
تستقل لورثته ويحفظ للغائب نصيبه في بيت المال ( الخزائنة  
العامة ) وإذا لم يكن للمصع عليه وارث آلت الدية الى بيت  
المسال .

وفي جرائم الخطأ اذا ساهم المجني عليه في الخطأ الذي  
نسب في قتله تقسم الدية بين الجاني أو الجناه وبين المجني  
عليه بالتساوي بقدر عدده ويقتطع من الدية ما يقابل حصّة  
المجني عليه فيها .  
ويجرى هذا الحكم في حالة تعدد المساهمين في الخطأ .

مادة ٢١٣ - تجب الدية على الجاني في القتل العمد  
وشبه العمد . كما تجب عليه في القتل الخطأ اذا كان قد نصح  
مع أولياء الدم أو كان القتل الخطأ سبباً لقراره ولم يصدقه  
العاقلة أو كان ما يتحمله الجاني من الدية دون ثلثها .

وتجب الدية على العاقلة في القتل الواقع من المحسوس  
أو ممن به عاهة العقل أو من غير البالغ ، وكذلك في القتل  
الخطأ في غير الأحوال المبينة في الفقرة السابقة الا أن يكون  
مؤمراً من المسؤولية الناشئة عنه ، فتجب الدية على المؤمّر  
في حدود التزامه فان بقي منها شيء كان على العاقلة .

مادة ٢١٤ - عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمي اليها  
كالمصلحة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القسوات  
المصلحة أو القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو الغرفة  
أو الاتحاد أو أي تنظيم مهني أو حرفي .  
وإذا لم يكن للجاني عاقلة وجبت الدية في بيت المال .

مادة ٢١٥ - في القتل غير الموجب للقصاص اذا لم يكس  
لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها وجبت كلها أو ما بقي منها  
في بيت المال .  
وإذا لم يعرف القاتل وجبت دية المقتول في بيت المال .

مادة ٢١٦ - تجرى على العاقلة الأحكام المقررة للمسؤول  
عن الحقوق المدنية في قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢١٧ - تجب الدية حالة في مال الجاني ومنجمة على ثلاث سنوات في مال العاقلة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتقسيم الدية الواجبة في مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنوات إذا قدم كفالة يقبلها ولي الدم .  
ودية القتل شبه العمد أو الخطأ يجوز أن تكون منجمسة على ثلاث سنوات بشرط تقديم كفالة يقبلها ولي الدم .

مادة ٢١٨ - إذا ثبت القتل الموجب للقصاص واختار ولي الدم الدية أو تصالح على مال قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله الولي وحددت جلسة للتحقق من الأداء فإذا لم يتم ، وطلب ولي الدم القصاص حكمت المحكمة به ، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مثقلة من قضاء آخرين .

مادة ٢١٩ - في القتل الموجب للقصاص يجوز أن يتم الطلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

مادة ٢٢٠ - في القتل غير العمد الموجب للدية لا يجوز التصالح أو الإقرار بمال يجاوز الدية .

#### الفصل السادس - أحكام متنوعة

مادة ٢٢١ - العفو عن القصاص يكون من دية ويجوز أن يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا في الإبراء منها وفي هذه الحالة لا يقبل العدول عنه ويثبت العفو على النحو المبين بالمادة (٢٠٧) .

والعفو يكون للمجنى عليه أو أحد أولياء الدم حتى تنفيذ القصاص وإذا حصل العفو قبل تنفيذ القصاص فليس في النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع حسب الأحوال للنظر في الحكم بالدية وبالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٢٢ - يقبل رجوع الجاني عن إقراره إلى ما قبل تنفيذ القصاص وفي هذه الحالة على رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع لنظرها من جديد .

مادة ٢٢٣ - القتل العمد المعاقب عليه بالإعدام قصاصا جنائية أما الجرائم الأخرى فيحدد نوعها وفق أحكام المادتين ( ١٢٠ ١١ ) من هذا القانون .

مادة ٢٢٤ - لا تسرى الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بحسب الملة ، على الجرائم المستوجبة للإعدام قصاصا أو الغية أو الغرة .

مادة ٢٢٥ - لا تجوز المطالبة أمام المحاكم بأى تعويض في حالة الحكم بالقصاص أو الدية عن الجرائم المشار إليها في هذا الباب .

مادة ٢٢٦ - لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدر منها الا اذا أصبح نهائيا .

٢ - واذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بعد التنبيه عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى أمام محكمة الجناح التى يقع بدائرتها محل اقامة المحكوم عليه ، فاذا ثبتت قدرته حاز لها أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالدفع فاذا امتنع بغير موعود حكمت المحكمة بحبسه حتى يتم الدفع .

٣ - ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانونا .

### الباب الثامن

#### جرائم الاعتداء على ما دون النفس

#### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٢٢٧ - تسرى أحكام هذا الباب في شأن جرائم الاعتداء على ما دون النفس التى تلحق بالمجنى عليه أى أذى من أنواع الأيذاء الآتية :

- (أ) قطع طرف أو ما فى حكمه .
- (ب) فقد حاسة أو منفعة من منافع الأطراف أو ما فى حكمها فقداء كلياً أو فقداء جزئياً ولو مع بقاء أعيانها .
- (ج) الشجاج وهى جروح الرأس والوجه .
- (د) الجراح وهى جروح الجسد فى غير الرأس والوجه .

مادة ٢٢٨ - ١ - يعاقب على الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة بالقصاص أو بالدية وفقاً لأحكام هذا الباب .

٢ - وفى الحالات التى لا يعاقب الجانى فيها بالقصاص لعدم توافر الشروط المشار إليها فى المادة (٢٢٤) من هذا القانون أو التى يحق فيها القصاص ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة فى هذا القانون أو أى قانون آخر اذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً وثبت للقاضى وقوعها بأى دليل أو قرينة ، وذلك مع عدم الاخلال بالدية ان كان لها محل وفقاً لأحكام الديات المنصوص عليها فى هذا الباب .

مادة ٢٢٩ - جريمة الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للقصاص جنائية ، أما التى لا توجب القصاص فيحدد نوعها بالمعقوبة المقررة لها وفقاً لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من هذا القانون .

مادة ٢٣٠ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا البسباب من شروط خاصة للعقاب بالقصاص يشترط للعقاب بالقصاص أو للحكم بالدية أن يكون المجنى عليه معصوم الدم ، ويعتبر غير معصوم الدم اذا تحققت في شأنه احدى الحالات الآتية :  
الأولى - اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية - اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .  
الثالثة - اذا كان حربيا غير مضامن ، والحربي هو غير المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين دولة اسلامية حرب معلنة أو فعلية .  
ولا تذل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمعاقبة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة .  
مادة ٢٣١ - المجنون أو من به عاهة في العقل أو غير البالغ يعتبر عمده في حكم الخطأ وتجب فيه الدية .

مادة ٢٣٢ - ١ - مع عدم الاخلال بالدية تطبق على جرائم الاعتداء على ما دون النفس التي تقع من غير البالغين بالإمارات الطبيعية أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

٢ - ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بعصا رفيعة من خمس إلى ثلاثين بدلا من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالإضافة اليه .

مادة ٢٣٣ - ١ - اشبات جرائم الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للقصاص يكون في مجلس القضاء باحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى - اقرار الجاني قولا أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا وقت الاقرار ، غير متهم في اقراره ، وأن يكون اقراره صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها ، ولا يقبل الرجوع عن الاقرار .

الثانية - شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبشرين قاضرين على التعبير قسولا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .  
ويغترف في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانية ، لا نقلا عن قبول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .  
ولا يعد المجنى عليه شاهدا إلا اذا شهد لغيره .

٢ - أما باقى الجرائم فيكون اشباتها وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

## الفصل الثاني - شروط القصاص

مادة ٢٣٤ - ١ - كل من أتى عمدا فعلا من أفعال الاعتداء على ما دون النفس قاصدا من ذلك إيذاء المجنى عليه بأي أذى من أنواع الإيذاء التي يجري فيها القصاص طبقا لأحكام المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ يعاقب بالقصاص متى وقع هذا الأذى بالفعل وتوافرت الشروط المبينة في المادتين ٢٣٣ ، ٢٣٥ .  
ويدخل في الاعتداء الموجب للقصاص :

(أ) امتناع الجاني بقصد الإيذاء عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى إلحاق أذى بالمجنى عليه مما يجري فيه القصاص ووقع هذا الأذى نتيجة الامتناع .  
(ب) إكراه الجاني غيره على الاعتداء إكراهه يجعله يخشى على النفس أو العرض إذا وقع الاعتداء تحت تأثير هذا الإكراه .

(ج) إكراه الغير على الإقرار على نفسه بغير الحسب بجريمة حكم عليه فيها بالقصاص بناء على هذا الإقرار وحده ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالقصاص ونفذ الحكم .

مادة ٢٣٥ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٣٠ من هذا القانون يشترط للعقاب بالقصاص في جرائم الاعتداء على ما دون النفس ما يأتي :

- ١ - أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا .
- ٢ - أن يكون المجنى عليه مكافئا للجاني على الأقل ، وفي تطبيق هذا الشرط تعتبر الأنثى مكافئة للذكر ، ويعتبر كل من الذمي والمستأمن مكافئا للمسلم .
- ٣ - ألا يكون المجنى عليه فرعا للجاني .
- ٤ - تحقق المماثلة وإمكان استيفاء المثل من غير حيف وفقا لأحكام المادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
- ٥ - أن يطلب المجنى عليه القصاص وفقا لأحكام هذا الباب .

مادة ٢٣٦ - ١ - في تطبيق أحكام هذا الباب ، يقصد بالمماثلة أن يكون المحل المراد القصاص فيه من الجاني ماثلا للمحل الذي وقع عليه الاعتداء في المجنى عليه ، وذلك من النواحي الآتية :

- (أ) من حيث الجنس والموضع ، فلا يقتضي إلا من نظير العضو الذي وقع عليه الأذى المتحد معه في الاسم والموضع .
- (ب) من حيث السلامة ، فلا يؤخذ الصحيح بالأغل أو بالمعيب ولا الكامل بالنقص ، ولا الأعلى بالزائد ، ويجوز العكس إذا اختار المجنى عليه ذلك ولم يكن شمة خطيرة على الجاني ، وفي هذه الحالة لا يحق للمجنى عليه اقتضاء جزء من الدية مقابل الفسوق .

(ج) من حيث القدر . فيؤخذ كل المصل بكل المصطلح ، ويؤخذ بعضه ببعضه إلا حيث لا يجوز القصاص في البعض وفقسا لأحكام هذا الباب ، ويحدد البعض الذي يؤخذ على أساس نسبة ما قطع من المصل .  
٢ - ولا يعتد في المماثلة بوجوه الاختلاف الأخرى كالمفر أو الكبير والصحة أو المرض والقوة أو الضعف والجمــال أو القبح .

مادة ٢٢٧ - يشترط لامكان استيفاء المثل من غير حــف ألا يترتب على القصاص هلاك الجاني أو مجاوزة حدود الأذى الذي ألحقه بالمجنى عليه وذلك وفقا لما تقرره الجهة الطبية المختصة .

### الفصل الثالث - أنواع الإيذاء التي

#### يجرى فيها القصاص

مادة ٢٢٨ - لا قصاص إلا فيما يقطع من المفاصل أو فيما كان له حد معلوم ينتهي عنده . ولا في العظم إلا في السنن ، ولا في قطع الأطراف عموما وما في حكمها إلا بالنسبة التي الأطراف الأنسية :

- ١ - العين المبصرة - إذا قلعت بكاملها .
- ٢ - الأنــف .

(أ) يؤخذ المارن بالمارن .

(ب) وإذا قطع الأنف من القصبة فلا قصاص في الزائــد عن المارن وبأخذ المجنى عليه أرضا عن الزائد تقدره المحكمة .  
(ج) ولا فرق بين أعم وأخفــم .

٣ - الأذن : وتؤخذ أذن المصمــع بالأصم ، ولا تؤخــذ المصححة بالمشقوقة .

٤ - المن : إذا قلعت قلعت نظيرتها من الجانبــى ، وإذا كسرت كسر من نظيرتها بقدر ما كسر .

ولا يقتضى لمنن إلا إذا كان المجنى عليه قد أشغر ، فإن لم يكن كذلك فينتظر المدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة ويقتضى من الجانبى إذا لم يظهر بدل السن بعد انقضاء هــذه المــدة .

٥ - الشفة : إذا قطعت كلها ، ولا قصاص في قطع بعضها .

٦ - اللسان : إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في قطع بعضــه .

٧ - اليد :

(أ) إذا كان القطع من مفصل قطع بمثله من يد الجانبى ، ويطبق ذلك على قطع الأنامل والأصابع واليد من الكوع أو من المرفق أو من الكتــف .

(ب) فإذا كان القطع من غير مفصل جاز للمجنى عليه أن يطلب القصاص من أول مفصل داخل في القطع مع حــطه في جزء من اليد عن الفرق تقدره المحكمة .

٨ - الرجل : وتطبق في شأنها أحكام اليد، فالسباق كالذراع والخذ كالقدم وأصابعها كالكف وأصابعها .  
٩ - الذكر : إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في بعضه إلا إذا كان القطع من الحشفة .  
١٠ - الأنثيان: وتؤخذ الواحدة بنظيرتها بشرط ضمان سلامة الأخرى .

مادة ٢٣٩ - لا يقتصر في اذهاب الحواس والمنافع مع بقاء أعيانها إلا إذا أفقد الجاني العانة أو المنفعة أفقاراً كاملاً وأمكن استيفاء المثل من غير أية مجاوزة ، وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة الطبية المختصة .

مادة ٢٤٠ - ١ - لا قصاص في الشجاج إلا في الموضحة ، وهي الشجة التي يحدثها الجاني في وجه المجنى عليه أو في رأسه وتوضح الخطم ولا تؤثر فيه .  
٢ - ولا قصاص في جروح الجسد .

مادة ٢٤١ - إذا أدت سرابة الجريمة إلى قطع طرف أو ما في حكمه أو فقد منفعة مما يجري فيه القصاص فينتج ما يأتي:  
(أ) أن كانت الجريمة الأصلية لا قصاص فيها ، فلا قصاص كذلك في سرايتها .

(ب) أما إذا كان الجريمة الأصلية من جرائم القصاص فتوقع عقوبة القصاص الخاصة بها فقط متى توافرت الشروط ولا قصاص في سرايتها .

(ج) ولا يدخل امتناع القصاص في الحالة المنصوص عليها في السند (أ) وامتناع القصاص في السراية في الحالة المنصوص عليها في السند .

(د) يحق المجنى عليه في الدية أو جزء منها عما امتنع فيه القصاص وذلك وفقاً لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

ويقصد بالسراية امتداد أثر الجريمة التي وقعت على عضو معين إلى عضو آخر أو إلى منفعته .

### الفصل الرابع - تعدد الجرائم الموجبة للقصاص

#### وتداخلها مع غيرها

مادة ٢٤٢ - إذا قطع الجاني محال متماثلة من مجنسى عليهم متعددين. وكانت جميعها موجبة للقصاص ، عوقب بالقصاص إذا طلبوه جميعاً وتوافرت الشروط المقررة ، وتجب على الجانسي ديات المحال التي قطعها عدا واحدة وتسلم هذه الديات على المجنى عليهم جميعاً بالتساوي .  
ويماكب بالقصاص كذلك إذا طلبه أحد منهم ، وفي هذه الحالة يكون لكل من الباقيين الحق في دية ما قطع منه وفقاً لأحكام الديات .



مادة ٢٤٣ - إذا قطع الجاني محال مختلفة من مجنى عليه واحد أو من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص اقتضى منه بما قطع .

مادة ٢٤٤ - ١- إذا قطع الجاني طرفاً ثم قطع آخر يدخل فيه ما قطعه أولاً وكان ذلك من مجنى عليه واحد ، يكتفى بالقصاص للقطع الأكبر إلا إذا كان فعل الجاني على سبيل المثلة فيقتضى منه للقطعين الأصغر من الأكبر ، وذلك متى توافرت شروط القصاص .

٢ - ويطبق هذا الحكم في حالة تعدد المجنى عليهم متى طلبوا القصاص . أما إذا طلب بعضهم الدية وبعضهم القصاص فيقتضى لمن طلب القصاص وتستحق الدية وفقاً للمادة (٢٤٢) ولحاشئ أحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

مادة ٢٤٥ - ١- إذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على ما دون النفس مما فيه قصاص ، وأخرى معاقباً عليها بالاعدام حداً أو قصاصاً أو تعزيراً ، فإن عقوبة الاعدام تجب عقوبة القصاص إذا طلبه المجنى عليه أما إذا طلب الدية فلا تدخل عقوبة الاعدام بحقه فيه .

٢ - وإذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على ما دون النفس مما فيه قصاص وأخرى فيها الدية أو معاقباً عليها بغير القصاص ، فلا تدخل العقوبات عن الجرائم الأخرى بعقوبة القصاص التي تقدم على غيرها عند اتحاد المصل .

٣ - وتكون عقوبة القصاص أسبق في الترتيب من العقوبات المبينة في المادة (٧٢) من هذا القانون .

#### الفصل الخاص - تعدد الجناة

مادة ٢٤٦ - ١ - إذا تعدد الجناة في جريمة موجبة للقصاص فلم يجزى عليه الحق في طلب القصاص منهم متى توافرت شرائطه في حق كل منهم ، كما له الحق في المعفو عنهم أو عن بعضهم على دية أو بدونها .

٢ - فإذا عفا عنهم على الدية قسمت عليهم بالتساوي وإن عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه من الدية .

مادة ٢٤٧ - إذا لم يكن الاشتراك بالمباشرة في الجريمة الموجبة للقصاص ، يكتفى بتوقيع العقوبة التعزيرية على الشريك وفقاً لأحكام الاشتراك المقررة في هذا القانون .

مادة ٢٤٨ - إذا ارتكبت جريمة موجبة للقصاص بطريق الأمر وكان المأمور صبياً لم يتم السابعة من عمره أو مجنوناً أو بهماً عاهة في العقل ، اقتضى من الأمر وحده .

مادة ٢٤٩ - لا أثر للظروف الخاصة بالأفراد الفاعلين من حيث امتناع القصاص أو المسؤولية أو تخفيفها أو القصد الجنائي على بقية الجناة .

### الفصل السادس - سقوط القصاص

مادة ٢٥٠ - يسقط القصاص بالعفو أو بالصلح أو بغشوات محل القصاص .

مادة ٢٥١ - ١ - العفو عن القصاص يكون على يدية أو الجزء المقدس منها ، ويجوز أن يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا في الإبراء منها وفي الحالة الأخيرة لا يقبل العذول عنه .  
٢ - والعفو يكون للمجنى عليه إذا كان كامل الأهلية فإذا لم يكن كذلك قام أبوه مقامه في طلب القصاص وكان للأب أو لغيره ممن ينوب عن المجنى عليه المطالبة بالدية أو الصلح على مال لا يقل عنها وللمجنى عليه الذي صار كامل الأهلية قبل تنفيذ الحكم الحق في طلب القصاص أو غيره مما تقدم .  
٣ - تنوب النيابة العامة عن عديم الأهلية أو ناقصها إذا لم يكن له نائب أو كان نائبه مجهولا أو غائبا أو تعذر اعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه وتكون لها كافة الحقوق المقررة لغير الأب ممن ينوب عن المجنى عليه .

مادة ٢٥٢ - ١ - يثبت العفو أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال .  
٢ - ويظل للمجنى عليه وللمن قام مقامه في طلب القصاص الحق في العفو إلى ما قبل تنفيذ الحكم .

مادة ٢٥٣ - إذا حصل العفو عن القصاص قبل تنفيذ الحكم به فعلى النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع حسب الأحوال للنظر في الحكم بالدية أو بالجزء المقدس منها دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٥٤ - في الاعتداء الموجب للقصاص يجوز أن يتسهم الصلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

مادة ٢٥٥ - لا يعتد بالصلح إلا إذا تم اثباته أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى .

مادة ٢٥٦ - إذا سقط القصاص بغشوات مطله قبل تنفيذ الحكم به اتبعت أحكام المادة (٢٥٣) من هذا القانون دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

## الفصل السابع - الدية وما يستحق منها في جرائم الاعتداء على مساكن النفس

مادة ٢٥٧ - يحكم بالدية أو بالجزء المقدر منها وتستحق للمجنى عليه في حالات امتناع عقوبة القصاص في جرائم الاعتداء على مساكن النفس إذا وقعت عمدا وفي حالة وقوع هذه الجرائم بطريق الخطأ متى ألحقت بالمجنى عليه أي أذى من أنواع الأذى المنصوص عليها في المادة (٢٢٧) وذلك دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٥٨ - ١ - الدية الكاملة أربعة آلاف ومائتين وخمسون جراما من الذهب الخالص ويقوم جرم الذهب بالمعسر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مطحة دمع المصوغات والموازين .

٢ - ولا يختلف مقدار الدية باختلاف جنس المجنى عليه أو دينه .

٣ - ولا تتعدد الدية بتعدد الجناة وتقسم عليهم بالتساوي .

٤ - وفي جرائم الخطأ إذا ساهم المجنى عليه في الخطأ تقسم الدية بين الجاني أو الجناة وبين المجنى عليه بالتساوي بقدر عددهم ويقتطع من الدية ما يقابل حصة المجنى عليه فيها .

٥ - وتطبق الفقرات الثلاث السابقة على الجزء المقدر من الدية .

مادة ٢٥٩ - تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم قطع الأطراف وما في حكمها على النحو الآتي :

١ - دية كاملة في جريمة قطع الأنف من المارن أو مسح القصة ، وثلاث الدية إذا قطع أحد المنخرين أو الحاجز بينهما .

٢ - دية كاملة في جريمة قطع اللسان إذا استوعبه القطع .

٣ - دية كاملة في جريمة قطع الذكر كله أو حشفته .

٤ - دية كاملة في جريمة كسر العمود الفقري إذا ترتب على الكسر فقد القدرة على المشي أو الجماع .

٥ - دية كاملة في جريمة قطع اليدين أو الرجلين أو أصابعهما أو قطع الأذنين أو الشفتين أو الأنشيين أو شديسي المرأة أو في قلع العينين ، وتستحق نصف الدية إذا اقتصر القطع أو القلع على أحد العيون .

٦ - عشر الدية في جريمة قطع الأصبع وتعد دية الأصبع في قطع أشملة الأصبع الأبهام وثلاثهما في سائر الأناامل في اليد أو الرجل .

٧ - جزء من عشرين من الدية في جريمة قلع السن .

مادة ٢٦٠ - تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم افقاد منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها على النحو الآتي :

مادة ٢٦٠ - تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم افقاد منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها على النحو الآتي :

١ - دية كاملة اذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر أو السمع أو الشم ، ونصف الدية اذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر من احدى العينين أو حاسة السمع من احدى الأذنين أو حاسة الشم من أحد المنخرين .

٢ - دية كاملة في افقاد العقل أو افقاد حاسة الذوق أو اللمس

٣ - دية كاملة اذا نشأ عن الجريمة العجز عن الكلام أو المشي أو الجماع .

مادة ٢٦١ - يقدر الجزء المستحق من الدية في جرائم الشجاج على النحو الآتي :

١ - في جريمة احداث موضحة يستحق جزء من عشرين من الدية .

٢ - في جريمة احداث هاشمة وهي اصابة بالراس أو بالوجه تهشم العظم ، يستحق عشر الدية .

٣ - في جريمة احداث منقلة وهي اصابة بالراس أو بالوجه تنقل العظم ، يستحق ثلث الدية .

٤ - في جريمة احداث آمة أو مأمومة وهي اصابة تصل الى أم الدماغ فوق المخ يستحق ثلث الدية .

٥ - في جريمة احداث دامية وهي اصابة تصل الى المخ يستحق ثلث الدية وتزيد عليه المحكمة اذا نشأت عن الاصابة أضرار أخرى .

مادة ٢٦٢ - يستحق ثلث الدية في الجرائم التي ينشأ عنها جرح حائل وهو النافذ الى التجويف الصدري أو البطنى واذا نفذت الجائفة من الجانب الآخر اعتبرت جائفتين .

مادة ٢٦٣ - تقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية للمجنى عليه اذا نشأ عن احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد الأربع السابقة قطع جزء من العضو أو فقد جزئى من منقعة عضو أو جرح غير نافذ أو أية اصابة ليس فيها جزء مقدر من الدية ، ويكون تقدير الجزء المستحق من الدية بحسب جسامة الاعتداء والضرر المترتب على الجريمة مع مراعاة النسب المحددة في هذا الباب . وللمحكمة أن تستعين في تحديد الضرر برأى أهل الخبرة .

مادة ٢٦٤ - تتعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها اذا نشأ عن الجريمة قطع أكثر من عضو أو فقد أكثر من منقعة أو حدوث أكثر من جثة أو جرح . كما تتعدد كذلك اذا اجتمع نوع من هذه الجرائم مع الأخرى .

مادة ٢٦٥ - لا تتعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها فتنى الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا نشأ عن الجريمة فقد عفو واحد ولو تعددت منافعه .

(ب) إذا نشأ عن الجريمة قطع طرف يدخل في طرف آخر أكبر منه وكانا متساويين في الدية ثم قطع الباقي أو جزء منه بجريمة أخرى .  
وفي الحالة الأخيرة يقدر القاضي ما يحقق للمجنى عليه عن الباقي من الطرف الأكبر .

مادة ٢٦٦ - ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص لا يجوز للمجنى عليه المطع على مال يجاوز الدية أو الجزء المقدر منها ينشأ في هذا الباب .

٢ - ولا يكون للأب أو لغيره ممن ينوب عن المجنى عليه أو للنيابة العامة بحسب الأحوال المبينة في المادة ( ٢٥١ ) إلا المطالبة بالدية أو الجزء المقدر منها .

٣ - وفي غير الأحوال المنصوص عليها في هذا الباب لا تحوز المطالبة أمام المحاكم بأي تعويض عن الجرائم التي يحكم فيها بالقصاص أو بالدية .

مادة ٢٦٧ - ١ - تحب الدية أو الجزء المقدر منها في مال الجاني .

(أ) إذا وقعت الجريمة عمداً .  
(ب) إذا وقعت الجريمة خطأ وكانت ثابتة باقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان قد تصالح مع المجنى عليه أو كسبان ما يتصله الجاني من الدية دون ثلثها .

٢ - وتحب الدية أو الجزء المقدر منها عن العاقلة في الاعتداء الواقع من المخنون أو ممن به عاهة في العقل أو ممن غير البالغ وكذلك في الإصابة الخطأ في غير الأحوال المبينة في الفقرة السابقة إلا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عنه فتجب الدية على المؤمن في حدود التزامه فإن بقي منها شيء كان عن العاقلة .

مادة ٢٦٨ - تجب الدية حالة في مال الجاني ومنجصة على ثلاث سنين في مال العاقلة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتسليم الدية الواجبة في مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنين إذا قدم كفالة يقبلها المجنى عليه .

مادة ٢٦٩ - ١ - عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمى إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القسويات المصلحة أو القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو الغرفة أو الاتحاد أو أي تنظيم مهني أو حرفي .

٢ - وتكون العاقلة طرفاً في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، كلما وجبت عليها الدية أو الجزء المقرر منها ، ويتعين إعلانها بالدعوى .

- مادة ٢٧٠ - ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص إذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها ، وجبت كلها أو ما بقي منها في بيت المال .
- ٢ - وفي حالة وجوب الدية على العاقلة تجب الدية في بيت المال إذا لم تكن للجاني عاقلة .
- ٣ - كما تجب الدية في بيت المال في كافة الحالات التي لا يعرف فيها الجاني .
- ٤ - وتسرى الأحكام المتقدمة بالنسبة للدية الكاملة أو الجزء المقدس منها .

مادة ٢٧١ - إذا ثبت الاعتداء الموجب للقصاص واختار المجنى عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال ، قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجنى عليه أو من قام مقامه وحددت جلسة للتحقق من الأداء فإذا لم يتم وطلب المجنى عليه أو من قام مقامه القصاص حكمت المحكمة به ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين .

#### الفصل الثامن - الإجراءات

- مادة ٢٧٢ - على الجهة القائمة بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند إبلاغها بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تثبت في محضرها الإصابة أو الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه وتصفها وصفا كافيا .
- ٢ - وعليها أن تحيل المجنى عليه إلى الطبيب المختص أو الطبيب الشرعي بحسب الأحوال وذلك لتحديد إصابته أو ما قطع من أطرافه ووصفها وصفا دقيقا وتقدير المدة اللازمة لعلاجها وما قد يترتب عليها من أضرار .

- مادة ٢٧٣ - ١ - على الجهة القائمة بالتحقيق أن تتحقق قبل التصرف في الدعوى من شفاء المجنى عليه أو مآل الإصابة التي لحقت به بسبب الجريمة وذلك بصحبة الطبيب المختص .
- ٢ - وعليها أن تعلن المجنى عليه لشخصه الحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه لتحديد موقفه من القصاص أو العفو أو الطلح وعلى أن يتضمن الإعلان التنبيه على المجنى عليه أنه إذا تخلف عن الحضور في الأجل المضروب بدون عذر بالرغم من اعلانه لشخصه اعتبر متنازلا عن حقه في القصاص . فإذا حضر أثبت طلبه في محضر رسمي .

- مادة ٢٧٤ - ١ - إذا كان المجنى عليه عديم الأهلية أو ناقصا وجب إعلان من ينوب عنه قانونا للحضور خلال ثلاثين يوما لتحديد موقفه من الدية أو الطلح على مال لا يقل عنهما حسب الأحوال .

٢ - وإذا كان النائب هو الأب سرت عليه كافة الأحكام الخاصة بإعلان المجنى عليه المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

٣ - فإذا حضر النائب عن المجنى عليه أثبت طلبه غسلى محضر رسمى .

مادة ٢٧٥ - إذا لم يحضر المجنى عليه أو نائبه قانونا ومضت المدة المشار إليها في المادتين السابقتين بعد الاعلان أو تعذر الاعلان لشخص المجنى عليه أو لشخص من قام مقامه في طلب القصاص ، سارت النيابة العامة في اجراءات الدعوى الجنائية بطلب توقيع العقوبة التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر ، مع عدم الاخلال بحق المجنى عليه في المطالبة بالدية أو الجزء المقرر منها عند حضوره ، وبحق النيابة العامة في طلب الحكم بذلك لعدم الأهلية أو ناقصها طبقاً لأحكام المادتين (٢٥١ ، ٢٦٦ من هذا القانون علاوة على العقوبة التعزيرية .

مادة ٢٧٦ - ١ - يكون المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا ، طرفاً في الدعوى الجنائية الناشئة عن أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، ويتعين اعلانه بالدعوى وله التدخل فيها لتحديد موقفه حتى صدور الحكم . ويتبع هذا الاجراء أمام محكمة النقض .

٢ - ويعفى المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى .

مادة ٢٧٧ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص في هذا الباب ، تسرى على المجنى عليه أو من ينوب عنه الأحكام المقررة للمدعى بالحقوق المدنية في قانون الاجراءات الجنائية وتسرى على العاقلة الأحكام المقررة للممثل عن الحقوق المدنية في القانون المذكور .

مادة ٢٧٨ - في الأحوال التى تعتبر الجريمة فيها جنائية طبقاً للمادة (٢٢٩) من هذا القانون ترفع الدعوى من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه بإحالتها الى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ٢٧٩ - ١ - تحكم المحكمة بالقصاص أو بالدية أو بالجزء المقرر منها متى توافرت الشروط المقررة في هذا الباب .

٢ - ولا يجوز ابدال هذه العقوبة ولا العفو عنها الا وفقاً لأحكام هذا الباب .

مادة ٢٨٠ - تنفذ عقوبة القصاص في مستشفى المجنون أو في مستشفى عام بمعرفة طبيب أخصائى ، وعلى النيابة العامة ارسال أوراق الدعوى والتدابير الطبية الى المستشفى

قبل اليوم المحدد للتنفيذ بسبعة أيام على الأقل ليتم تنفيذ العقوبة على وجه المماثلة .

٢ - ويجرى الكشف الطبي على المحكوم عليه قبل التنفيذ ، فإذا انتفى الخطر عليه وجب على الطبيب تنفيذ الحكم بالقصاص ، ويقدم للمحكوم عليه بعد التنفيذ ما يلزم من اسعاف وعلاج .

٣ - ويوجلب التنفيذ كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه وذلك بقرار من رئيس النيابة الذي يقع التنفيذ فسي دأثرته بعد أخذ رأي الطبيب المختص .

مادة ٢٨١ - ١ - تنفذ عقوبة القصاص بحضور أحد وكلاء النائب العام ، ويعطى المجنى عليه أو من قام مقامه في طلب القصاص لحضور التنفيذ وذلك قبل اليوم المحدد له بسبعة أيام على الأقل ، ولا يتوقف التنفيذ على حضور أي منهما .  
٢ - ويحرر وكيل النيابة المختص مضرا بالتنفيذ .  
٣ - فإذا حصل العفو عن القصاص قبل التنفيذ أثبت وكيل النيابة ذلك في المحضر ، ويتبع في هذه الحالة حكم المادة ٢٥٣ من هذا الباب .

مادة ٢٨٢ - ١ - لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدّر منها إلا إذا أصبح نهائيا .  
٢ - وإذا لم يقدّم المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بعد التنبيه عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى أمام محكمة الجناح التي يقع بدأثرتها محل إقامة المحكوم عليه ، فإذا ثبتت قدرته حاز لها أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالدفع فإذا امتنع بغير مسوغ حكمت المحكمة بحسه حتى يتم الدفع .

٣ - ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانونا .

### الفصل التاسع - أحكام ختامية

مادة ٢٨٣ - لا تطبق في خصوص الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أحكام المادة ٦٦ من هذا القانون .

مادة ٢٨٤ - لا تسرى الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للقصاص أو الدية .



## الكتاب الثالث

### الجرائم التهزيرية

#### الباب الأول

#### الجرائم الماسة بأمن الوطن

#### الفصل الأول - الجرائم الماسة بأمن الوطن الخارجي

مادة ٢٨٥ - يعاقب بالاعدام :  
(أ) كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال الوطن أو وحدته أو سلامه أراضيّه .  
(ب) كل معرّى رفع السلاح على مصر ، أو التحق بأي وجه بصفوف دولة معادية ، أو بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر ، أو بقوة مسلحة لجماعة معادية لمصر ليست لها صفة المحاربين .  
(ج) كل من تدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعمائه اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عندهما .  
(د) كل من حرض جندا في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية أو سهل ذلك لهم ، وكذا من تدخل عمدا بأية كيفية في جمع جند أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدبير شيء من ذلك لمصلحة دولة في زمن حرب مع مصر أو جماعة مقاتلة لها صفة المحاربين .  
(هـ) كل من سهل للعدو دخول اقليم الوطن أو سلمه جزءا من أراضيه أو منشآت أو مواقع عسكرية أو موانئ أو ترسانات أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن الوطن أو مما يحتعمل في ذلك ، أو خدمه بأن نقل إليه أخبارا أو كان له مرشدا .

مادة ٢٨٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل ممن أعان العدو عمدا بأية وسيلة أخرى لم تذكر فيما تقدم .

مادة ٢٨٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أدى لقوات العدو أو لفرد فيها خدمة ما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لغيره سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وأيا كانت طبيعة المنفعة أو الفائدة .

مادة ٢٨٨ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من أخلّف أو عيب أو عطل عمدا أسلحة أو سفنا أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو مصانع أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤنسما أو أدوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن الوطن أو مما يحتعمل

في ذلك ، وكذلك من أتى عمدا عملا من شأنه أن يجعل شيئا مما تقدم ذكره غير صالح ولو مؤقتا للاستعمال فيما أعد له أو أن ينشأ عنه حادث .  
وبعاقب بذات العقوبة من أساء عمدا صنع أو اصلاح شيء مما تقدم . وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة في حالة حرب .

مادة ٢٨٩ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أخل عمدا في زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو الخزام أو أشغال عامه ارتبط به مع احدى مؤسسات الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام لحاجات القوات المسلحة أو للحاجات الضرورية للمدنيين ، وكذلك كل من ارتكب غشا في تنفيذ عقد من العقود المذكورة .  
وتكون العقوبة الاعدام اذا وقع الاخلال أو الغش بقصد الاضرار بالدفاع عن الوطن أو بعمليات القوات المسلحة .  
وتسرى الأحكام السابقة على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والوسطاء والبائعين اذا كان الاخلال أو الغش راجعا الى فعلهم .

مادة ٢٩٠ - اذا وقع الاخلال في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار اليها في المادة السابقة نتيجة اهمال أو تقصير ، تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألفي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٩١ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات كل من قدم سكنا أو مأوى أو طعاما أو لباسا أو غير ذلك ممن صور المساعدة لجندي من جنود العدو المكلفين بالاستكشاف أو غيره من الأعمال أو ساعده على الهرب وهو على بينة من أمره .  
وبعاقب بذات العقوبة كل من سهل فرار أسير حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين بأمر من الجهة المختصة .

مادة ٢٩٢ - يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة اجنبية معادية أو تخاف منها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها وكان ممن شأن ذلك الاضرار بالعمليات الحربية لمر أو بمركزها الحربي أو السياسي أو الاقتصادي .

مادة ٢٩٣ - يعاقب بالاعدام من سعى لدى دولة اجنبية أو تخاف منها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر .

مادة ٢٩٤ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أتلف عمدا أو أخطى أو اختلس أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى للوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد اذا وقعت الجريمة بقصد  
الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الاقتصادى أو بقصد  
الاضرار بمصلحة قومية لها ، أو اذا وقعت الجريمة من موظف عام  
أو من فى حكمه أو من شخص ذى صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة  
عامة .

مادة ٢٩٥ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من كلف قانونا  
بالمفاوضة مع حكومة أجنبية أو منظمة دولية فى شأن من شئون  
الوطن فتعتمد اجراءها ضد مصلحته .

مادة ٢٩٦ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف  
جنيه ولا تزيد على ما طلب أو قبل أو وعد به كل من طلب  
لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالوساطة من دولة أجنبية  
أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها ، عطية أو منفعة من أى نوع  
أو وعدا بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية  
للوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد وغرامة لا تقل عن ألفى  
جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به اذا كان مرتكب الجريمة  
موظفا عاما أو من فى حكمه أو شخصا ذات صفة نيابية عامة  
أو مكلفا بخدمة عامة أو اذا ارتكبت الجريمة فى زمن  
الحرب .

ويعاقب على الوجه المبين بالفقرتين السابقتين من  
أعطى أو عرض أو وعد بشئ مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار  
بمصلحة قومية للوطن .  
كما يعاقب بالعقوبات ذاتها من نوى فى ارتكاب جريمة  
من الجرائم المذكورة .  
وإذا وقعت الجريمة بطريق المراسلة تعتبر أسوأ تمت  
بمجرد تدبير الرسالة .

مادة ٢٩٧ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من سلم أو ألقى  
على أى وجه وساية وسيلة الى دولة أجنبية أو الى أحد ممن  
يعملون لمصلحتها ، سرا من أسرار الدفاع عن الوطن ، أو توصل  
بأية طريقة الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه  
أو افشائه لدول أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك  
من أثلف لمصلحة دولة أجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع  
عن الوطنى أو جعله غير صالح للانتفاع به .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة فى زمن  
حرب أو كانت الدولة الأجنبية معادية .

مادة ٢٩٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو من  
فى حكمه أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة  
ألقى سرا من أسرار الدفاع عن الوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد اذا وقعت الجريمة فى زمن  
حرب أو كان من ألقى السر قد أوتمن عليه بسبب صفته الوظيفية

## أو النيابية أو الخدمة العامة .

مادة ٢٩٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات:

(أ) كل من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر مسن أسرار الدفاع عن الوطن ولم يقدم تسليمه أو افشاءه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها .

(ب) كل من أذاع عمدا بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن الوطن .

(ج) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن الوطن أو تسليمه أو اذاعته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

مادة ٣٠٠ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من نشر أو أذاع أو سلم لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها بأية كيفية أو وسيلة أخبارا أو معلومات أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوما أو صوراً أو أشياء أو غير ذلك مما يكون خاصاً بجهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة ذات نفوس عام ومدى أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو اذاعته .

مادة ٣٠١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أذاع عمداً في زمن حرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفترضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية المتخذة للدفاع عن الوطن ، أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجسد في الوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية ، فإذا كانت نتيجة التخابر مع دولة معادية تكون العقوبة السجن المؤبد .

مادة ٣٠٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل مصري أو أجنبي يقيم في مصر أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفترضة حول الأوضاع الداخلية لمصر وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بها أو النيل من مكانتها أو اعتبارها ، أو بإثر بأي طريقة نشاطاً من شأنه الاضرار بمصلحة الوطن القومية .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٣٠٣ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من قام بفسير إذن من الحكومة بجمع الجند أو قام بعمل عدائي آخر ضد دولة أجنبية من شأنه تعريض الوطن لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية .

فإذا ترتب على الفعل وقوع حرب أو قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة السجن المؤبد .

مادة ٣٠٤ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل على ألف جنيه ولا تجاوز مثلى قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة كل من قام في زمن حرب بالذات أو بالوساطة بتصدير بضائع أو منتجات أو غيرها من المواد من مصر إلى بلد معصود أو باستيراد شيء منها سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق بلد آخر .  
ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الأشياء . ولا يعاقب على الاستيراد إذا حصل باذن من الجهة المختصة .

مادة ٣٠٥ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من باشر بالذات أو بالوساطة في زمن حرب بخون اذن من الجهة المختصة عملا تجاريا لم يذكر في المادة السابقة مع أحد رعايا دولة معادية أو مع وكيلها أو مندوبها أو ممثلها أيا كان محل اقامته ، أو مع أية هيئة أو فرد بقيم فيها .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

مادة ٣٠٦ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو ساجدي هاتين العقوبتين :

(أ) كل من قام بغير ترخيص من الجهة المختصة  
سالتيران في المجال الجوي لمصر .

(ب) كل أجنبي دخل المياه الإقليمية المصرية بغير ترخيص من الجهة المختصة .

(ج) كل من قام بأخذ مور أو رموم أو غرائط لمواقع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من الجهة المختصة .

(د) كل من دخل حصنا أو منشأة للدفاع أو معسكر أو مكانا خيמת فيه قوات مسلحة أو استقرت فيه سفينة أو طائفة أو سيارة حربية أو أي محل حربي أو محلا أو مصنعا مباشرا فيه عمل لمصلحة الدفاع عن الوطن ويكون محظورا دخول الجمهور فيه .

(هـ) كل من أقام أو وجد في مواقع أو أماكن حظرت الجهة العسكرية المختصة الإقامة أو الوجود فيه وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو القش أو التخفي أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة ، فإذا اجتمع هذان الطرفان تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات .  
ويعاقب على الشروع في ارتكاب أي من الجرائم المذكورة بالعقوبة المقررة للجريمة النامة .

مادة ٣٠٧ - يعاقب بوصفه شريكاً في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل :

(أ) من كان عالماً يقصد الحائى وقدم اليه اعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو ماوى أو مكاناً للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك كل من حمل رسائله أو سبل اخفائه أو نقله أو تخفيه من الجريمة .

(ب) من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحملت منها وهو عالم بذلك .

(ج) من أطفأ أو اختلس أو أخفى أو غير عمدا مستنفاً من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها . ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأولاده وفروعهم .

ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني متى وأصابه إلى الدرجة الرابعة ، ما لم يكونوا معاقبين بنفس أخسر .

مادة ٣٠٨ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ومن ٢٩١ إلى ٢٩٧ من هذا القانون ولم ينرب على تحريضه أثر .

مادة ٣٠٩ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من اشترك فى اتفاق حاشى كان الغرض منه ارتكاب جنائيات من المنصوص عليها فى المواد المشار إليها فى المادة السابقة أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منها .

ويعاقب بالسجن المؤبد من حرض على الاتفاق أو كان له شأن فى إدارة حركته .

ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة معينة أو اتخذها وسيلة إلى الغرض المقصود وكانت عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرتان السابقتان فلا توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من دعا آخر إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

ويعفى من العقوبات المقررة فى الفقرات الثلاث الأولى من بادر من الجناة بإبلاغ جهات الضبط والتفتيش بقيام الاتفاق وبمن اشتركوا فيه وذلك قبل الشروع فى ارتكاب أية جنائية من الجنائيات المتفق على ارتكابها أو قبل التحقيق فيها .

مادة ٣١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سبل باهضاله أو بتقصيره ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد المشار إليها فى المادة ٣٠٨ من هذا القانون .

فاذا وقع ذلك في زمن حرب أو من موظف عام أو من  
في حكمه أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة  
جاز الحكم بما لا يزيد على مثلي الحد الأقصى المقرر للعقوبة  
المذكورة .

مادة ٣١١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتجاوز مائتي جنيه  
أو باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة منصوص  
عليها في هذا الفصل ولم يبلغ أمرها الى الجهة المختصة .  
ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة اذا وقعت الجريمة في زمن  
حرب . ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأمواله وفروعه .  
ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة أقاربه وأصحابه  
الى الدرجة الرابعة ، ما لم يكونوا معاقبين بنص آخر فلى  
القانون .

مادة ٣١٢ - يجوز الحكم بالاعدام في الجنايات الواردة  
في هذا الفصل متى قصد الحاني منها اعانة العدو أو الاضرار  
بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تعطيل  
الغرض المذكور .

مادة ٣١٣ - اذا تعدد المصاهمون والشركاء في اححدى  
الحرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وبأمر أحدهم بإبلاغ  
جهات الضبط والتحقيق عن وقوع الجريمة قبل البدء في التحقيق  
حار للمحكمة اعفاؤه من العقوبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الحاني الذي يمكن  
حبه التحقيق أثناء اجرائه من القبض على مرتكبي الجريمة  
الأخرين .

مادة ٣١٤ - بعد سرا من أسرار الدفاع عن الوطن :

( أ ) المعلومات الحربية والسياسية والاقتصادية والصناعية  
التي لايعلمها بحكم طبيعتها الا الأشخاص الذين لهم صفة فسي  
العلم بها والتي تقتضى مطلة الدفاع عن الوطن أن تبقى سرا  
على من عداهم .

( ب ) المكاتبات والمحركات والوثائق والرسوم والقرائن  
والتصميمات والصور ، وما الى ذلك من الأشياء التي قد يسودى  
كشفها الى افشاء معلومات مما أشير اليه في الفقرة السابقة  
والتي تقتضى مطلة الدفاع عن الوطن أن تبقى سرا على غير  
من يناط به حفظها أو استعمالها .

( ج ) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة  
وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتكوينها وأفرادها وبطقة عامة  
كل ما له مساس بالشئون العسكرية والخطط الحربية ما لم يكن  
قد صدر اذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره  
أو اذاعته .

(د) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ لكشف الحنايات المنصوص عليها في هذا الفصل وضبط الجناة فيها .

وكذلك الأخبار والمعلومات المتعلقة بسير التحقيق المحاكمة اذا حظرت جهة التحقيق أو المحكمة المختصة اذاعتها .

مادة ٣١٥ - في تطبيق احكام هذا الفصل :  
(أ) يعد الشخص موظفا عاما أو من في حكمه أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ولو لم يحمل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تادية وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه العفة قبل ارتكاب الجريمة سواء كان قد حمل على الأوراق أو الوثائق والأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها .

(ب) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم زمن الحسرب .

ويدخل في زمن الحرب الفترة التي يحدق فيها خطر الحرب منى انتهت وقوعها فعلا .

(ج) تعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تشمل احكام هذا الفصل كلها أو بعضها الأفعال المنصوص عليها فيه اذا ارتكبت ضد دولة عربية أو اسلامية أو طبعية أو صديفة .

### الفصل الثاني - الحرائم الماسة بأمن الوطن الداخلي

مادة ٣١٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل منس شرع بالقوة في قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة أو في الاستيلاء على الحكم .

ويعاقب بذات العقوبة من اعتدى بالقوة أو العنف أو التهديد أو أبة وسيلة غير مشروعة على رئيس الجمهورية أو نائبه بجرمائه من سلطاته كلها أو بعضها أو بعزلته أو سابعبارة على التنازل عن منصبه أو بحمله على أداء عمل من اختصاصه قانونا أو على الامتناع عنه .

فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة أو تولي زعامتها أو قيادة فيها .

مادة ٣١٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من حرض أحسد أفراد القوات المسلحة أو الشرطة على التمرد متى وقع هذا التمرد فعلا وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على سبع سنوات اذا لم يترتب على التحريض أفسس .



مادة ٣١٨ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من شمرع بالقوة في احتلال المباني العامة أو المخصصة لأحد مؤسسات الدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

فإذا وقعت الجريمة من عصاة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصاة أو تولى زعامتها أو قيادة فيها .

مادة ٣١٩ - يعاقب بالسجن المؤبد من تولى قيادة تشكيل من الجيش أو الأسطول أو سفينة أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الجهة المختصة أو بغير سبب مشروع يتعلق بالدفاع عن الوطن .

ويعاقب بذات العقوبة من استمر رغم الأمر الصادر إليه من الجهة المختصة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس تشكيل عسكري استبقاه بعد صدور الأمر من الجهة المختصة تسريحه .

مادة ٣٢٠ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة طلب اليهم أو كلهم العمل على تعطيل أمر صادر من جهة مختصة متى ارتكب ذلك لغرض غير مشروع .

فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ هذا الأمر تكون العقوبة السجن المؤبد ، أما من دونه من رؤساء الجند أو قادتهم الذين أطاعوه فيعاقبون بالسجن المؤقت .

مادة ٣٢١ - يعاقب بالاعدام من ألف عصاة هاجمت طائفة من السكان أو قامت بالسلاح رجال السلطة العامة لمنعهم من تنفيذ القانون أو أمر صادر من جهة مختصة .

وكذلك من تولى زعامة عصاة من هذا القبيل أو تولى قيادة فيها .

أما من انضم إلى تلك العصاة ولم يسهم في تأليفها ولم يتقلد فيها زعامة أو قيادة ما فيعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت .

مادة ٣٢٢ - يعاقب بالاعدام من تولى رئاسة عصاة مسلحة أو تولى قيادة فيها أو أدار حركتها أو نظمها وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقامة الجهة المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات .

ويعاقب بالسجن المؤقت من عدا هؤلاء من أفراد العصاة .

مادة ٣٢٣ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من أعطي العصاة المذكورة في المادة السابقة أو طلب لها أعضاؤه أو دناشر أو معونات أو آلات لتتمتعين بها على تحقيق غرضها

وهو على بينة من ذلك ، أو يعك إليها بالمون أو جمع لهم أموالاً أو دخل في اتصالات إجرامية بأية كيفية مع رؤساء تنظيم العصابة أو المتولين أمراً فيها ، وكذلك من قدم لهم مراكس أو أماكن يآرون إليها أو يجتمعون فيها وهو على بينة من غايتهم وصفتهم .

مادة ٣٢٤ - يعاقب بالعقوبة كل من أتلّف عمداً أموالاً عامة أو مخضمة لأحدى الجهات الحكومية أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا نشأ عن الجريمة تعطيل مرفق عام أو أعمال ذات نفع عام أو جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتكبت الجريمة في زمن هياج أو فتنة تقصد أحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى بينهم .

وإذا نشأ عن الجريمة موت شخص كانت العقوبة السجن المؤقت في الحالة الأولى والسجن المؤبد في الحالة الثانية والاعدام في الحالة الثالثة .

ويسرى حكم هذه المادة على هدم أو إتلاف المنشآت والوحدات المتنقلة أو المواد أو الأدوات الموجودة فيها أو تعطيل شيء منها أو جعله غير صالح لما أعد له .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بقيمة الشيء الذي هدمه أو أتلّفه .

مادة ٣٢٥ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من حرّض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣١٦ ومن ٣١٨ إلى ٣٢٢ والفقرة الثالثة من المادة ٣٢٤ من هذا القانون إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

مادة ٣٢٦ - يعاقب بالسجن المؤقت من أسهم في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة من الجنايات المنصوص عليها في المواد ٣١٦ ومن ٣١٨ إلى ٣٢٤ من هذا القانون أو اتخذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه .

ويعاقب بالسجن المؤبد من حرّض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته .

ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود وكانت عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرتان السابقتان فلا توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

ويعاقب بالعقوبة من دعا آخر إلى اتفاق جنائي من هذا القبيل ولم تقبل دعواه .

ويعفى من العقوبات المقررة في الفقرات الثلاث الأولى من بادر من الجناة بإبلاغ جهات الضبط والتحقيق بقيام الاتفاق وعين من ساهموا فيه قبل الشروع في ارتكاب أية جنائية مسن الجنائيات المتفق عليها .

مادة ٣٢٧ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من علم بارتكاب جنائية مسن الجنائيات المنصوص عليها في المواد السابقة ولم يبلغ أمرها الى الجهة المختصة .  
ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأمواله وفروعه . ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقاب أقاربه وأصهاره الى الدرجة الرابعة ما لم يكونوا معاقبين بسن آخر في القانون .

مادة ٣٢٨ - يعاقب بالمجن المؤقت كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو جماعة أو فرعا لأحدها ترمي الى هدم النظم الأساسية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، للدولة أو الى تهديد ذلك أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو التهديد أو أية وسيلة غير مشروعة ملحوظا فيه .

وتكون العقوبة المجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات بالنسبة لمن ينظم أن يدعو للانضمام الى جمعية أو غيرها مما ذكر فسي الفقرة السابقة أو اشترك فيها بأية صورة وهو عالم بالفسوس الذي ترمي اليه .

مادة ٣٢٩ - يعاقب بالمجن مدة لا تزيد على خمس سنوات من روج أو حذ بأية طريقة ، قلب أو تفسير النظم الأساسية ، السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، للدولة بالقوة أو التهديد أو بأية وسيلة غير مشروعة .

مادة ٣٣٠ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة محررات أو مطبوعات أو رسوما أو صوراً أو غيرها مسن وسائل التعبير تتضمن تهديداً أو ترويجاً لشيء مما نص عليه في المادة السابقة اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة وسيلة من وسائل الطباعة أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطباعة أو تسجيل أو اذاعة نصوص أو أناشيد أو دعائية خاصة بذهب أو جمعية أو هيئة أو جماعة ترمي الى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٣١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نظم أو عمل مباشرة أو بالوساطة بأية طريقة أموالاً أو منافع أيا كان نوعها مسن

شخص أو هيئة أو جماعة خارج مصر متى كان ذلك بقصد الترويج لغرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ من هذا القانون .

مادة ٣٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أنشأ أو نظم أو أدار في مصر بغير ترخيص من الجهة المختصة جمعية أو هيئة أو جماعة ذات صفة دولية من أي نوع أو فرعاً لها .

وبضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا حصل الترخيص بهـ استناداً إلى بيانات كاذبة .

وبيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انضم إلى جمعية أو هيئة أو جماعة مما ذكر .

مادة ٣٢٣ - تحكم المحكمة في الأحوال المبينة فـسـى المادتين ٣٢٨ ، ٣٢٢ من هذا القانون بحل الجمعيات أو الهيئات أو الجماعات وفروعها الموجودة في مصر وبفـلـق أمـكـنتـها .

ويجوز لها أن تحكم بإغلاق الأمكنة الموجودة في مصر التي وقعت فيها الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا القانون .

وتحكم المحكمة في جميع الأحوال المذكورة فيما تقدم بمصادرة النقود والأمتعة الموجودة في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات والهيئات والجماعات وفروعها ، وبمصادرة كل مال يكون داخلاً ضمن أموال المحكوم عليه إذا كان مخصصاً للاتفاق منه على الجمعيات والهيئات والجماعات وفروعها المذكورة .

مادة ٣٢٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حرض علناً على كراهية نظام الحكم في مصر أو الإضرار به .

مادة ٣٢٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحريض بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفـكـار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو إضرار أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتسبة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

مادة ٣٢٦ - كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحاً أو ذماً غير الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية

أو اذاع أو نشر صفة نضاح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

مادة ٣٣٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من لجأ إلى القوة والتهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو أحد نوابهم أو أحد أعضاء مجلس الشعب أو أحد رجال القضاء على أداء عمل ممن اختصاصه قانوناً أو على الامتناع عنه .

مادة ٣٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغررة أو بث دعايات مثيرة وكان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة السابقة ، معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكذلك كسب من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة أية وسيلة من مائل الطباعة أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو لصفة وقتية لطباعة أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

مادة ٣٣٩ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً كاذبة أو أوقافاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير وكان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو الاضرار بالمصالح العامة أو بالثقة المالية للدولة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا ترتب على النشر اضطراب الأمن العام أو الاضرار بالمصالح العامة أو الثقة المالية للدولة .

مادة ٣٤٠ - يعاقب بالحبس من حرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو السرقة أو الاتلاف أو الحريق بإحدى طرق العلانية إذا لم يترتب على تحريضه أضرار .

مادة ٣٤١ - يعاقب بالسجن المؤقت من حرض الجنود بإحدى طرق العلانية على الخروج عن طاعة واجباتهم العسكرية أو التحول عن أدائها .

مادة ٣٤٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ممن حرض بطريق من طرق العلانية على بغض طائفة من النسماس أو على الإضرار بها وكان من شأن هذا الترخيص اضطراب السلم العام .

مادة ٣٤٣ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة من حرش غيره باحدى طرق العلانية على عدم الانقياد للقوانين أو حش أمرا يعد جنائية أو جنحة .

مادة ٣٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ممن صنع أو أحرز أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو اللصيق أو العرض صورا من شأنها الإساءة الى سمعة الوطن سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح .

ويعاقب بذات العقوبة من استورد أو صدر أو نقل بنفسه أو بواسطة غيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور وكذلك من أعلن عنه أو عرضه للبيع أو للايجار ولو في غير علانية ومن قدمه علانية بطريق مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أية صورة من الصور ومن وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس وغرامة لاتحاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٣٤٥ - يجوز للمحكمة أن تقضى بالاعدام في أية جنابة منصوص عليها في هذا الفصل وقعت في زمن الحرب بقصد اعانة العدو أو الأضرار بسير العمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

مادة ٣٤٦ - لا يحكم بعقوبة على من كان في زمرة المصابات أو الجمعيات أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات المنصوص عليها في أحكام هذا الفصل ولم يكن يتولى رئاسة فيها وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من الجهة المختصة أو بعد التنبيه اذا كان قد قضي عليه بعيدا عن أماكن الاجتماع وبغير مقاومة . وفي هاتين الحالتين لا يعاقب الا على ما يكون ارتكبه شخصيا من جرائم .

مادة ٣٤٧ - اذا تعدد المساهمون في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وبأمر أحدهم بإبلاغ جهة المصط والتحقق من وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق عد ذلك ظرفا قضائيا مضغفا .

وجوز اغفائه من العقوبة اذا رأت المحكمة صلا لذلك .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة للجاني الذي يمكن جهة التحقيق أثناء اجرائه من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين أو جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

### الفصل الثالث - جرائم المفرقات

مادة ٢٤٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من صنع أو استورد أو اتجر أو أحرز أو حاز مفرقات بدون ترخيص .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها والأجهزة والآلات التي تستخدم في صنعها أو في تفجيرها ويصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص .

مادة ٢٤٩ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد كل من استعمل مفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر .

وتكون العقوبة الاعدام إذا ترتب على استعمال المفرقات موت انسان .

مادة ٣٥٠ - يعاقب بالاعدام من استعمل مفرقات في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٦ من هذا القانون أو في تخريب المباني أو المنشآت ذات النفع العام أو المعدة لأحدى مؤسسات الدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الدولة أو غير ذلك من المباني أو الأماكن المعدة للاجتماعات العامة أو لارتياح الجمهور .

مادة ٣٥١ - يعاقب بالسجن على مخالفة شروط الترخيص المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٨ من هذا القانون .

مادة ٣٥٢ - يعاقب بالسجن مدة لتزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المبينة في المصاود من ٢٤٨ الى ٣٥٠ من هذا القانون ولم يبلغ أمرها الى الجهة المختصة .

وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة في حالة حرب .

ولا يحرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأقاربه وأصهاره الى الدرجة الرابعة .

## المسابب الشائنة

### الجرائم العامة بالاقتصاد الوطنى

مادة ٣٥٣ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد كل من خرب بأية وسيلة بنية أحداث انهيار فى الاقتصاد الوطنى ، أبة أموال شائنة أو منقولة معدة لتنفيذ الخطة الاقتصادية التى تنفذها الحكومة .

مادة ٣٥٤ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد كل مسئول أخل بواجباته أو تراخى فى القيام بها عمدا بنية أحداث انهيار فى الاقتصاد الوطنى وترتب على ذلك تخريب مال مما ذكر بالمادة السابقة .

مادة ٣٥٥ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أسهم فى اتفاق كان الفرض منه ارتكاب احدى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين السابقتين .

وتكون العقوبة السجن المؤبد بالنسبة لكل من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن فى إدارة حركته .

ويعفى من العقوبة من بادر من الجناة بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق بقيام الاتفاق ويمن أسهموا فيه قبل الشروع فى ارتكاب الجريمة المتفق عليها .

مادة ٣٥٦ - إذا تعدد المساهمون فى احدى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين ٣٥٣ ، ٣٥٤ من هذا القانون وبأبدر أحدهم بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق عن وقوع الجريمة قبل البدء فى التحقيق الابتدائى جاز للمحكمة إعفاؤه من العقاب ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة الى الجانى الذى يمكن أثناء التحقيق من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين .

مادة ٣٥٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من أثلف عمدا أدوات انتاج أو مواد أولية أو منتجات صناعية أو زراعية إذا ترتب على إتلافها ضرر جسيم بالانتاج الوطنى أو نقص ملحوظ فى السلع الاستهلاكية .

مادة ٣٥٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من حرض بأحدى طرق العلانية على سحب الأموال المودعة فى المصارف أو صناديق التوفير أو على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة أو الأساك عن شرائها متى كانت خالية من الربا .

مادة ٣٥٩ - يعاقب بالحبس من يشتري بقصد البيع كميات تزيد عن حاجته من السلع التى تتولى الحكومة توزيعها أو تعهد بذلك الى جهات معينة إذا أعاد بيعها كلها أو بعضها بقصد الربح .



وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات اذا وقعت الجريمة على سبيل الاعتراف أو على نطاق واسع أو من موظف عام أو من في حكمه أو مكلف بخدمة عامة له صلة بتداول هذه السلع .

مادة ٣٦٠ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو من في حكمه أو مكلف بخدمة عامة له شأن في الإدارة أو الإشراف أو الرقابة على انتاج سلعة أو تسويقها أو استيرادها أو تصديرها ، أمر أو سمح بانتاج أو تصدير أو استيراد أو بيع سلعة من منسجف رديء أو غير مطابق للمواصفات القياسية للسلعة أو النمساجج المقررة لها .

مادة ٣٦١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من يقضي أو يذيع بأية طريقة بغير إذن من الجهة المختصة سرا متعلقا بالصناعة أو الزراعة أو غيرها من أوجه النشاط الاقتصادي . فإذا حصل ذلك باهمال تكون العقوبة الحبس . وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا ارتكب الجريمة من أو تمن على هذا السر . ويجب الحكم في الحالة الأخيرة بالعزل أو الفصل من العمل .

### الباب الثالث

#### الجرائم المخلة بواجبات العمل والنيابة عن الغير

#### الفصل الأول - الرشوة واستغلال النفوذ

مادة ٣٦٢ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع أو وعدا بذلك لأداء عمل أو لامتناع عنه اخلا بواجبات وظيفته .

ويعاقب الموظف بذات العقوبة ولو كان العمل لا يدخل فسي أعمال وظيفته أو اذا قصد ابتداء عدم أداء العمل أو عدم الامتناع عنه .  
وتكون العقوبة السجن مدة لا تجاوز عشر سنوات اذا كسان العمل أو الامتناع عنه خطأ .

مادة ٣٦٣ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع بعد تصام العمل أو الامتناع عنه اخلا بواجبات وظيفته .  
وتكون العقوبة السجن مدة لا تجاوز عشر سنوات اذا كان العمل أو الامتناع عنه خطأ .

مادة ٣٦٤ - يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز عشر سنوات كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نسوع أو وعدا بشيء من ذلك لأداء عمل أو لامتناع عن عمل لا يدخل فسي

أعمال وظيفته متى زعم أو اعتقد خطأ أن العمل أو الامتناع يدخل في أعمال وظيفته

مادة ٣٦٥ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات كسبل موظف عام قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمالها اختلاا بواجباتها نتيجة لرحاء أو توصية أو وساطة أو مراعاة لخاطر أو استعمالا لنفوذ .

مادة ٣٦٦ - يعاقب بالحبس كل عامل أو نائب قانوني أو اتفاقي أو قضائي طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع أو وعدا بذلك لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه اختلاا بواجبات عمله أو نيابته ، متى تم ذلك بغير رضا رب العمل أو الأصل حسب الأحوال .

مادة ٣٦٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات كسبل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة ذلك من أي سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نهائين أو التزام وتراخيص أو عقود توريد أو مقاوله أو على أنة وظيفة أو خدمة أو منفعة من أي نوع .

وبعد في الحكم السلطة العامة أنة جهة خاضعة لاشراها .

مادة ٣٦٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل عضو مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة وفقا للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المستورة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم فسي احداها طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع لأداء عمل أو للامتناع عن عمل اختلاا بواجبات وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان يقصد عدم القيسام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاختلال بواجبات وظيفته .

وبعاقب بذات العقوبات إذا كان الطلب أو القبول بعد تمام العمل أو الامتناع عنه اختلاا بواجبات الوظيفة .

مادة ٣٦٩ - يعاقب الراشي والوسيط بعقوبة المرتشسي ويعفى كل منهما من العقوبة إذا أخبر السلطة العامة بالجريمة قبل علمها بها .

مادة ٣٧٠ - إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة أشد من المقررة للرشوة فيعاقب المرتشسي والراشي والوسيط بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة فضلا عن رد ما تقاضاه من رشوة أو قيمتها إن لم توجد .  
يعفى الراشي والوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطة العامة بالجريمة قبل علمها بها .

مادة ٣٧١ - يعاقب بالحس كل من وافق على أخسبذ العطية أو المنفعة أو قبلها مع علمه بسببها ، ما لم يكن قد توسط في الرشوة .

مادة ٣٧٢ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات وبغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه كل ممن عرض رشوة على موظف عام لم يقبلها منه . وتكون العقوبة الحبس اذا كان العرض حاصلًا لأحد ممن ورد ذكرهم بالمادتين ٣٦٦ ، ٣٦٨ من هذا القانون .

مادة ٣٧٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب بالحس كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله مجرد العرض أو القبول ، وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على خمس سنوات اذا ارتكب الجريمة موظف عام أو كانت بقصد الوساطة لدى موظف عام .

مادة ٣٧٤ - يحكم على الجاني في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة بغرامة تساوى قيمة ما طلب أو قبل أو وعد به أو عرض ، على ألا تقل عن مائتي جنيه .

مادة ٣٧٥ - فضلا عن العقوبات المبينة في الممسواد السابقة يحكم بمصادرة العطية التي قبلها الجاني أو عرض عليه أو بغرامة تماثل قيمتها ان لم تكن قد ضلت .

مادة ٣٧٦ - بعد في حكم الموظف العام في أحكام هذا الفصل :

١ - المستخدم في الجهات التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها أو اشرافها .

٢ - عضو المجلس النيابى العام أو المجلس منتخباً كان أم معيّناً .

٣ - المحكم والخبير ووكيل الدائنين والمفوض والحارس القضائى .

٤ - المكلف بخدمة عامية .

٥ - عضو مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة أو الجمعية أو المنظمة أو المنشأة اذا كانت الدول أو احدى الهيئات العامة تسهم في مالها بنصيب .

## الفعل الثاني - اختلاس المال العام والعدوان عليه

### والاضرار بسببه

مادة ٣٧٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عسكاري اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته .

وتكون العقوبة السجن المؤبد في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الحاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الصفة .

(ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لايقبل التجزئة .

(ج) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب أو ما في حكمه وفقا للفقرة (ب) من المادة ٣١٥ من هذا القانون وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ٣٧٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام استولى بغير حق على أموال أو أوراق أو غيرها لأحدى الجهات المبينة في المادة ٢٩٢ من هذا القانون أو سهل ذلك لغيره .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا توافر أحد الظروف المنصوص عليها في الفقرتين ب ، ج من المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الأحوال كل موظف عام استولى بغير حق على أموال أو أوراق خاصة أو غيرها كانت في حيازة إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ من هذا القانون أو سهل ذلك لغيره .

مادة ٣٧٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو عامل في إحدى شركات المصاهمة أو الجمعيات التعاونية المرخس بها قانونا أو الأندية أو الجمعيات ذات النفع العام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها من متعلقاتها أو متعلقات غيرها وجدت في حيازته بسبب عمله أو استولى عليها بغير حق أو سهل ذلك لغيره .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على أربعمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

مادة ٢٨٠ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام لسهـ  
شان في تحصيل المبالغ المستحقة للدولة طلب أو أخذ ما ليس  
مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك .

مادة ٢٨١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام حصل  
أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بدون حق على ربح أو منفعة  
من عمل من أعمال وظيفته .

مادة ٢٨٢ - كل موظف عام تعدى بغير حق على أرض زراعية  
أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف خيرى أو لأحدى الجهات  
المسببة في المادة (٢٩٣) من هذا القانون وذلك بزراعتها  
أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها أو انتفع بها بأية  
صورة أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة ، يعاقب بالسجن متى كان  
ذلك العقار يتبع الجهة التى يعمل بها أو جهة يتصل بها  
بحكم عمله وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتبطت  
الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور أو شطاطا  
لا يقبل التجسس .

ويحكم على الجانى في جميع الأحوال بالمنزل من وظيفته  
أو زوال صفته ويرد العقار المقتصد بما يكون عليه من مـان  
أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته .

مادة ٢٨٣ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أضر  
عمدا اضرارا جسيما بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها  
أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم  
المعهود بها الى تلك الجهة .

وبجوز الحكم بالحبس إذا كان الضرر غير جسيم .

مادة ٢٨٤ - يعاقب بالحبس كل موظف عام مسئول عمن  
توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها وفقا لنظام معين فأغـل  
عمدا بنظام توزيعها .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كانت السلعة متعلقة  
بقوت الشعب أو احتياجاته الضرورية أو إذا وقعت الجريمة في زمن  
حرب أو ما فى حكمه وفقا للفقرة ب من المادة ٣٦٥ من هـذا  
القانون .

مادة ٢٨٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتزيد على خمسمائة  
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام تسبب بخطئه في  
الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو  
يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود  
بها الى تلك الجهة وكان ذلك ناشئا عن إهمال فى أداء وظيفته  
أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على خمس  
سنوات وغرامة لاتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة

اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ٢٨٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في صيانة أو استخدام مال عام معهود به اليه أو تدخل صيانته أو استخدامه فـــــــي اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر .

ويسرى هذا الحكم على من يعهد اليه القيام بعمل في مال عام ويترتب على اهماله تعطيل الانتفاع بمال عام أخـــــسراً أو تعريض سلامته للخطر .

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات اذا ترتب على هذا الاهمال وقوع حريق أو موت شخص أو اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص .

وتكون العقوبة السجن المؤقت اذا وقعت الجريمة في زمن حرب أو ما في حكمه وفقاً للفقرة ب من المادة ٣١٥ من هــــــذا القانون على وسيلة من وسائل الانتاج المخصص للمجهود الحربي .

مادة ٢٨٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أخل عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاولــــة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع احدى الجهات المبينة بالمادة ٢٩٣ من هذا القانون أو مع احدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب غشاً في تنفيذ هذا العقد .

ويعاقب بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا ارتكسب الجريمة في زمن حرب أو ما في حكمه وفقاً للفقرة ب من المادة ٣١٥ من هذا القانون وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

ويعاقب بالحبس والغرامة التي لاتجاوز ألف جنيهــــه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو ورد بضاعةــــة أو مواد مفسوخة أو فاسدة تنفيذا لعقد من العقود سالفــــة الذكر، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها ، وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ويحكم علىــــى الجاني بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

ويعاقب بالعقوبات سالفــــة الذكر على حسب الأحـــــوال المتعاقدين من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً الى فعلهم .

مادة ٢٨٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام استخدم عمالاً خفراء في عمل لحدى الجهات المبينة في المادة ٢٩٣ مــــن هذا القانون أو احتجز بغير حق أجورهم كلها أو بعضها .

وتكون العقوبة الحبس اذا لم يكن الجاني موظفاً عاماً .



ويجب على المحكمة فضلا عن ذلك أن تقضي بالمصادرة والرد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

مادة ٣٩٣ - يقصد بالمال العام في تطبيق أحكام هذا الفصل ما يكون كله أو بعضه مملوكا لأحدى الجهات الاتية أو خاضعا لأشرافها أو لإدارتها :

- (أ) الدولة و وحدات الإدارة المحلية .
- (ب) الهيئات والمؤسسات العامة و وحدات القطاع العام .
- (ج) الأحزاب والمؤسسات التابعة لها .
- (د) النقابات والاتحادات والنسب .
- (هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .
- (و) الجمعيات التعاونية .
- (ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .
- (ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار مالها مالا عاما .

مادة ٣٩٤ - يقصد بالموظف العام في حكم هذا الفصل :

- (أ) كل من يقوم بأعمال السلطة العامة أو يعمل فسي الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية .
- (ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة منتخبتين كانوا أم معينين .
- (ج) أفراد القوات المسلحة وهيئة الشرطة .
- (د) كل من فوضه إحدى السلطات العامة قانونا في القيام بعمل معين في حدود العمل المفوض فيه .
- (هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون ومسؤولو العاملين في الجهات التي أعتبر مالها مالا عاما طبقا للمادة السابقة .
- (و) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه قانونا أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة وكان يملك هذا التكليف قانونا ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يكلف به .

ويستوي فيما تقدم كله أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر ، طوعية أو الزامية .  
ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الفصل متى وقع الفعل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

مادة ٣٩٥ - يعنى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل كل من بادر من الفاعلين أو الشركاء بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها .



ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الابلـاغ  
سعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها وأدى الى  
ضبط باقى الجناة .

وفى الحالتين يشترط للاعفاء من العقاب المقرر للجرائم  
المنصوص عليها فى المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ من هذا القانون  
أن يؤدى الابلـاغ الى رد كل الأموال المختلصة أو المستولىعليها  
أو الجزء الأكبر منها .

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من  
الجرائم المنصوص عليها فى هذا الفصل اذا أبلغ عنها وأدى  
ذلك الى اكتشافها ورد كل أو الجزء الأكبر من المال المتحصل  
منهـا .

### الفصل الثالث - اساءة استعمال الوظيفة وتجساور حدودها وعدم اداها واجباتهـا

مادة ٣٩٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل موظف  
عام أو مكلف بخدمة عامة استعمل التعذيب أو القسوة أو  
التهديد بنفسه أو بواسطة غيره قبل متهم أو شاهد أو خبير لعمله  
على الاعتراف بجريمة أو على الادلاء بأقوال أو معلومات فـسـى  
شأنها .

وتكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد اذا أفضى التعذيب  
أو القوة أو التهديد الى الموت .

مادة ٣٩٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو مكلف  
بخدمة عامة أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بأشد من العقوبة  
المحكوم بها عليه أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

مادة ٣٩٨ - يعاقب بالحس كل موظف عام أو مكلف بخدمة  
عامة أجرى تفتيش شخص أو دخل مكانا له لأى غرض ، متى تم  
ذلك على خلاف أحكام القانون .

مادة ٣٩٩ - يعاقب بالحس كل موظف عام أو مكلف بخدمة  
عامة استعمل القسوة مع أحد الأفراد فأخل بشرفه أو أحسدت  
ألاما بجسده .

مادة ٤٠٠ - يعاقب بالحس مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد  
على خمس سنوات كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة له شأن فى  
ادارة واحراسة احدى المؤسسات العقابية أو غيرها من المنشآت  
المعدة لتنفيذ التدابير ، قبل ابداع شخص فيها بغير أمر من  
الجهة المختصة ، أو استبقاءه بعد المدة المحددة فى هذا الأمر  
أو امتنع عن تنفيذ أمرها باطلاق صراحه .

مادة ٤٠١ - يعاقب بالحبس كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته في وقف أو تعطيل تنفيذ أحكام قانون أو لائحة أو قرار أو أمر صادر من جهة مختصة ، أو في تأخير تصحيح الأموال والرسوم المستحقة للدولة .

مادة ٤٠٢ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام امتنع عمدا عن تنفيذ أمر من الأمور المبينة في المادة السابقة بعد مضي عشرة أيام من إذاره رسميا إذا كان التنفيذ يدخل في اختصاصه .

مادة ٤٠٣ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة تدخل لحساب نفسه أو غيره في المقاولات أو التوريدات أو المزايدات أو المناقصات أو غيرها من العمليات أو العقود المتعلقة بأحدى الجهات التي ورد ذكرها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون متى كانت متصلة بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة .

مادة ٤٠٤ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته لأكراه أحد الأفراد على بيع ماله أو التصرف فيه أو النزول عن حق له سواء كان ذلك لمصلحة الموظف أو لمصلحة غيره فضلا عن الحكم برد الشيء أو قيمته حسب الأحوال .

مادة ٤٠٥ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أخذ من أحد الأفراد بغير رضائه شيئا بدون مقابل أو بمقابل بخس ، وذلك استنادا إلى وظيفته فضلا عن الحكم برد الشيء أو قيمته حسب الأحوال .

مادة ٤٠٦ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أوجب على أحد الأفراد عملا في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك أو في غير النطاق الذي يجيزه فضلا عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

مادة ٤٠٧ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أخفى رسالة أو بوقية سلمت للبريد أو الجهة المختصة أو أتلّفها أو فتحها أو أفشأها أو سهل ذلك لغيره ، أو أخفى أو أفشى مكاملة سلكية أو لاسلكية أو سهل ذلك لغيره .

## الباب الرابع الجرائم الواقعة على السلطات العامة

### الفصل الأول - المعاص بالهيئات النظامية

مادة ٤٠٨ - يعاقب بالحبس كل من أهان باحدى طـــــــرق  
العلانية رئيس الدولة أو علمها أو شعارها الرسمي .

مادة ٤٠٩ - يعاقب بالحبس كل من أهان باحدى طـــــــرق  
العلانية مجلس الشعب أو الشورى أو غيرها من المجالس  
النيابية أو الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو  
السلطات أو المصالح العامة .

مادة ٤١٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتجاوز مائتى  
جنيه كل من نشر باحدى طرق العلانية ما جرى من مناقشات فى  
الجلسات السرية لمجلس الشعب أو الشورى أو غيرها من المجالس  
النيابية ، أو نشر بغير أمانة أو بسوء قصد ما جرى فى  
الجلسات العلنية للمجالس المذكورة .

مادة ٤١١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتجاوز مائتى جنيه  
أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أزعج السلطات العامة  
أو الجهات الادارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بأية طريقة  
كانت عن وقوع كوارث أو أخطار أو حوادث لا وعود لها .

وتتقاضى المحكمة فضلا عن ذلك بالمصاريف التى ترتب  
على هذا الازعاج .

### الفصل الثانى - التعدى على الموظفين العمامين

#### ومن فى حكمهم

مادة ٤١٢ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات  
كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عـــــــام أو  
مكلف بخدمة عامة بقصد حمله بغير حق على أداء عمل من أعمال  
الوظيفة أو الخدمة العامة أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك  
مقصده .

فاذا بلغ الجانى مقعده تكون العقوبة السجن مدة لاتزيد  
على عشر سنوات .

وتكون العقوبة السجن المؤقت فى الحالتين اذا وقعت  
الجريمة مع سبق الاصرار أو من أكثر من شخص أو من شخص يحصل  
طلاحا .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات اذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا أفضى الضرب أو الجرح إلى الموت .

مادة ٤١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تجاوز ثلاثمائة جنيه اذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرر أو نشأ عنهما جرح .

فإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة ٥١٥ تكون العقوبة الحبس .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة اذا وقع التعدي على قاض .

وإذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرات السابقة مع سبق الإصرار أو من أكثر من شخص أو من شخص يحصل سلاحا أو عتف الحد الأقصى للعقوبة .

مادة ٤١٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل من أهان بالقول أو بالإشارة أو بالتهديد أو بواسطة برفية أو هاتف أو بالكتابة أو الرسم أو بأية طريقة أخرى موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة أثناء أو بسبب تأدية وظيفته أو خدمته .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه اذا وقعت الإهانة على هيئة قضائية أو إدارية أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بها ، حال انعقاد الجلسة .

### الفصل الثالث - انتحال الوظائف والصفات

مادة ٤١٥ - يعاقب بالحبس كل من انتحل صفة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة وأجرى عملا من أعمال الوظيفة أو الخدمة أو مقتضياتها دون أن يكون مختصا وكان ذلك لتطبيق غرض غير مشروع أو للحصول لنفسه أو لغيره على منفعة من أي نوع .

مادة ٤١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من أقدم علانية بغير حق على ارتداء زي رسمي أو كمرة مخصصة

قانونا لفئة من الناس أو على حمل وسام أو نيشان للدولة  
لم يمنحه ، أو شعار رسمي لوظيفة أو عمل عام لا شأن له به ،  
أو على انتحال لقب من الألقاب العلمية المعترف بها قانوناً ،  
أو رتبة عسكرية أو صفة نيابية عامة .

ويسرى هذا الحكم كذلك إذا كان الزى أو الوسام أو  
غيرهما مما ذكر للدولة أجنبية .

مادة ٤١٧ - يجوز للمحكمة في الأحوال المنصوص عليها  
في المادتين السابقتين أن تأمر بنشر الحكم أو خلاصته فـسـى  
أحدى الجرائد اليومية على نفقة المحكوم عليه .

### الفصل الرابع - المساس بالأختام أو الأشياء المحفوظة أو المحجوز عليها

مادة ٤١٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل من  
نزع أو أطفأ ختماً من الأختام الموضوعة على محل أو مبنى أو  
أوراق أو أشياء أخرى بناءً على أمر قانوني من إحدى السلطات  
القضائية أو الإدارية أو فوت الغرض المقصود من وضع هذا الختم .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان  
الجاني هو الحارس .

وإذا استعمل الجاني العنف أو القوة مع الحارس أو غيره  
جان أن تصل مدة السجن إلى سبع سنوات .

مادة ٤١٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل  
من نزع أو أطفأ أو غير معالم أو استولى بغير حق على أوراق  
أو مستندات متعلقة بالدولة أو بأحدى الجهات المبينة فـسـى  
المادة ٢٩٣ من هذا القانون أو أوراق أو مستندات مقدمة إلى  
محكمة قضائية أو إدارية أو تأديبية أو جهة من جهات التطبيق  
والاستدلال وكانت مودعة في أماكن معدة لحفظها أو سلمة إلى شخص  
كلف بالمحافظة عليها .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كسان  
الجاني هو المكلف بحفظ هذه الأشياء .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا استعان الجاني بأعمال  
العنف مع الحارس أو غيره .

مادة ٤٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر  
أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه الحارس الذي يتسبب باهماله  
في وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٤٢١ - يعاقب بالحبس كل من أطفأ أو أخفى أو استولى  
على أشياء محجوز عليها قضائياً أو إدارياً أو عرقل التنفيذ عليها

- بغير حق ، مالكا كان أم حارسا أم غير ذلك .  
ويعاقب بذات العقوبة من شرع في شيء مما تقدم .

### الباب الخامس

### الجرائم المخلة بسير العدالة

#### الفصل الأول - المساس بسير التحقيق والعدالة

مادة ٤٢٢ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة عهد اليه البحث عن الجرائم وضبطها أهمل أو أرجأ الاخبار عن جريمة اتطعت بعلمه .

مادة ٤٢٣ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه من قسام أشياء مزاوله مهنة طبية بالكشف على متوفي أو اسعاف مصاب وجد به ما يضر الي أن وفاته أو اصابته جنائية ولم يبلغ الجهة المختصة بذلك .

مادة ٤٢٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أبلغ كذبا وبنيّة الاساءة السلطات القضائية أو الادارية - ولو بطريق غير مباشر - بأمر يستوجب عقوبة من أسند اليه أو مجازاته تأديبيا أو اداريا .  
وتكون العقوبة الحبس والغرامة اذا كان الابلغ عن جنابة .

ولايمنع من توقيع العقوبة الكشف عن الكذب قبل اتخاذ أى اجراء من اجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة .

وتكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت اذا ترتب على الابلغ الحكم بالاعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت على ألا يحكم بالاعدام الا اذا نفذت عقوبة الاعدام في المحكوم عليه .

مادة ٤٢٥ - يعاقب بالحبس كل من شهد بعد حلف اليمين أمام محكمة قضائية أو ادارية بأقوال تتضمن معلومات يعلم أنها غير صحيحة أو كتم كل أو بعض ما يعلمه من وقائع ذات أثر فى الدعوى التى يودى فيها الشهادة .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات اذا أدبت الشهادة مقابل عطية أو منفعة أو ميزة من أى نوع أو وعد بذلك .

وتكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت اذا ترتب على الشهادة الحكم بالاعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقت . على ألا يحكم بالاعدام الا اذا نفذت عقوبة الاعدام في المحكوم عليه .  
ويجوز للمحكمة اعفاء الشاهد من العقاب أو تخفيفه عليه اذا عاد الى قول الحق قبل صدور الحكم النهائي فى موضوع الدعوى التى شهد فيها .

مادة ٤٢٦ - تحرى أحكام المادة السابقة على كل من كلفته جبة قضائية في دعوى يعمل من أعمال الخبرة أو الترجمة فغير الحقيقة بأية طريقة .

مادة ٤٢٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات الطبيب أو القابلة إذا طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أيا كانت أو وعدا بشيء من ذلك مقابل تحرير بيان غير صحيح أو في مقابل أداء الشهادة زورا أمام محكمة قضائية أو إدارية . وذلك بشأن حمل أو ولادة أو مرض أو عاهة أو وفاة أو غير ذلك مما يتصل بمهنته أو قام بذلك نتيجة رجاء أو توصية .

وفي حالة أداء الشهادة بالفعل يطبق حكم الطرف المشدد المشار اليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٢٥ من هذا القانون وكذا حكم الاعفاء المشار اليه في الفقرة الأخيرة منها .

مادة ٤٢٨ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من استعمل الاكراه أو التهديد أو قدم عطية أو منفعة أو ميزة أيا كانت أو وعدا بشيء من ذلك لحمل غيره على الشهادة زورا أمام المحكمة أو للامتناع على أدائها ولم يبلغ مقصده .

مادة ٤٢٩ - يعاقب بالحبس من ألزم باليمين في دعوى أو ردت عليه فحلف كذبا .

وبجوز اغاؤه من العقوبة إذا رجع الى الحق قبل الحكم نهائيا في موضوع الدعوى التي شهد فيها .

مادة ٤٣٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من كلف بالشهادة أمام جهة التحقيق أو الحكم فامتنع عن أدائها بغير مبرر مقبول .

ويعاقب بذات العقوبة إذا امتنع عن الحضور أمام الجهات المذكورة بغير مبرر مقبول بعد تكليفه بالحضور قانونا أمامها .

مادة ٤٣١ - يعاقب بالحبس من غشّر بقصد تفتيل جهة التحقيق أو الحكم ، حالة الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء المتضمنة بالجريمة .

مادة ٤٣٢ - يعاقب بالحبس كل من أغشى جثة شخص مات نتيجة حادث جنائي أو دفنها دون إخطار الجهة المختصة وقبل الكشف عليها وتحقيق أسباب الوفاة .

مادة ٤٣٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من توسط بأية وسيلة لدى قاض لصالح أحد الخصوم أو إضرارا به .

مادة ٤٣٤ - يعاقب بالحبس كل من أخل بإحدى طسرق العلانية بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في شأن أية دعوى .

مادة ٤٣٥ - يعاقب بالحبس كل من نشر بإحدى طسرق العلانية أموراً من شأنها التأثير فيمن يتولى التحقيق أو القضاء أو القيام بأعمال الخبرة أو من يدعى للشهادة في دعوى مطروحة أمام جهة من جهات التحقيق أو الحكم ، أو أموراً من شأنها منع الشخص من الافضاء بمعلومات للجهة المختصة أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو ضده .

وتضاعف العقوبة إذا كان النشر يقصد أحداث التأثير المذكور أو كانت الأمور المنشورة كاذبة .

مادة ٤٣٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من أذاع أو نشر بإحدى طرق العلانية :

(أ) أخباراً في شأن تحقيق قائم في جريمة أو في شأن وثيقة من وثائق هذا التحقيق إذا كانت جهة التحقيق قد قررت إحراؤه في غيبة الضوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو الآداب أو ظهور الحقيقة .

(ب) مداوالات المحاكم .

(ج) أخباراً في شأن التحقيقات أو الإحرايات في دعاوى النسب والزوجة والضمان والطلاق والنفقة والتعريق والزنا أو في جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار .

(د) ما جرى في الدعاوى الحاشية أو المدنية النسي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية أو أمرت بمنع نشره أو ما جرى في الطعون العلنية إذا حرف بسوء قصد .

(هـ) أسماء أو صور المتهمين الأحداث ، ما لم تصرح بذلك جهة التحقيق أو الحكم .

(و) أسماء أو صور المجنى عليهم في جرائم الاعتداء على العرض أو الزنا .

(ز) أسماء أو صور المحكوم عليهم بالوضع تحت الاختبار القضائي أو بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٤٣٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من افتح اكتتاباً أو أعلن عن نفسه بإحدى طرق العلانية بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التعويضات المحكوم بها في جريمة وكذلك من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام غيره بالتعويض المظار إليه أو جز منه أو عزمه على ذلك .



مادة ٤٣٨ - يعاقب بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل قاضي امتنع بغير مبرر عن الحكم في دعوى دخلت في حوزته فانونسا ويجوز فضلا عن ذلك الحكم بعزله .

### الفصل الثاني - المماس بنفاذ الأحكام والقرارات القضائية

مادة ٤٣٩ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من جهة قضائية مختمة .

ويعاقب بدات العقوبة كل موظف عام امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بالفقرة السابقة بعد مضي عشرة أيام من اصداره رسميا ، اذا كان التنفيذ يدخل في اختصاصه .

ويعد في حكم الموظف العام العاملون في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

مادة ٤٤٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل من هرب بعد القبض عليه قانونا وتكون العقوبة الحبس اذا كان قد صدر ضد الجاني حكم بالحبس واجب النفاذ ، أو وقع الفعل من شخص فاكشسر أو بالتهديد أو العنف على الأشخاص أو الأشياء .

وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على خمس سنوات اذا اقترن التهديد أو العنف باستعمال السلاح .

مادة ٤٤١ - كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة عهسد اليه حراسة مقبوس عليه أو محبوس أو تنفيذ أمر بالقبض عليه تعتمد تمكنه ولو بطريق التغافل من الهرب يعاقب على النحو التالي :

- (أ) بالسنن المؤقت اذا كان الهارب محكوما باعدامه .
- (ب) بالسنن مدة لاتزيد على عشر سنوات اذا كان الهارب متهما أو محكوما عليه في جنابة .
- (ج) بالحبس اذا كان الهارب متهما أو محكوما عليه في جنابة .

واذا اقترن التمكين من الهرب بالتهديد أو العنفسف أو استعمال السلاح تكون العقوبة السجن المؤبد في الحالة (أ) والسجن المؤقت في الحالة (ب) والسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات في الحالة (ج) .

وتكون العقوبة الحبس اذا وقع الهرب نتيجة اهمال الموظف أو المكلف بالحراسة .

مادة ٤٤٢ - كل من ساعد محكوما عليه على الهرب يعاقب على النحو التالي :

- (أ) بالسجن المؤقت اذا كان الهارب محكوما عليه بالاعدام .
- (ب) بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات اذا كان الهارب محكوما عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت .
- (د) بالحبس اذا كان الهارب محكوما عليه في جنحة عقوبة مقيدة للحرية .

واذا اقترنت الجريمة بالتهديد أو العنف أو استعمال السلاح حاز الحكم بالسجن المؤبد في الحالة (أ) والسجن المؤقت في الحالة (ب) والسجن مدة لاتزيد على سبع سنوات في الحالة (ج) .

مادة ٤٤٣ - يعاقب بالحبس كل من ساعد على الهرب متهما مقبوضا عليه بناء على أمر من جهة مختصة أو صدر عليه أمر منها بذلك .

وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على خمس سنوات اذا كان الهارب متهما بجناية عفويتها الاعدام .

واذا اقترن الهرب بالتهديد أو العنف أو استعمال السلاح فوعف الحد الأقصى للعقوبة .

مادة ٤٤٤ - يعاقب بالحبس من أمد مقبوضا عليه أو محكوما عليه بأسلحة أو آلات أو أدوات ليستعين بها على الهرب .

مادة ٤٤٥ - يعاقب بالحبس كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا صدر أمر بالقبض عليه أو فر بعد القبض عليه أو حبسه .

وتكون العقوبة السجن المؤقت اذا كان المختفي محكوما عليه بالاعدام .

وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على خمس سنوات اذا كان المختفي متهما أو محكوما عليه في جناية .

ولا يجوز أن تتعدى العقوبة في أية حال الحد الأقصى المقرر لجريمة المختفي ذاتها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج المختفي ولا على أصوله أو فروعه أو أقاربه وأصهاره حتى الدرجة الرابعة .

مادة ٤٤٦ - كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان المتهم فيها على الفرار من وجه القضاء باخفاء دليل من أدلة الاتهام أو بتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم عدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بعدم صحتها ، أو أعانه بأية وسيلة أخرى ، يعاقب على النحو التالي :

(أ) بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان الفسار متبعا بجناية عقوبتها الاعدام أو السجن المؤبد .

(ب) بالحبس في الأحوال الأخرى .

ولا يجوز أن تتعدى العقوبة في أية حال الحد الأقصى المقرر لجريمة المختفي ذاتها .

ويسرى حكم الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

### الساب السادس

### الجرائم المخلة بالثقة العامة

#### الفصل الأول - تقليد الأختام والطوابع والعملات العامة

مادة ٤٤٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من قلد أو زور خاتم الدولة أو خاتم أو امضاء رئيسها أو خاتم أو علامة أو طابع لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من هذا القانون أو أحد موظفيها ، أو تمغات الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة ، متى كان ذلك بقصد استعمالها في الأغراض المعصدة لها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من استعمل شيئا مما تقدم فيما أعد له من أغراض أو أدخله إلى البلاد وهو عالم بتقليده أو تزويره .

ويعد طابعا كل أثر منقطع على مادة دلالة على سداد رسم أو استيفاء شرط أو إجراء معين .

مادة ٤٤٨ - تكون العقوبة الحبس إذا كانت الأختام أو التمغات أو العلامات أو الطوابع التي وقعت في شأنها جريمة مما ذكر في المادة السابقة خاصة بأحد الأشخاص الطبيعيين أو أحد الأشخاص الاعتبارية غير من تقدم ذكرهم .

مادة ٤٤٩ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادتين السابقتين على حسب الأحوال كل من جعل بغير حق على إحدى التمغات أو الأختام أو العلامات واستعملها استعمالا من شأنه الإضرار بمصلحة عامة أو خاصة .

مادة ٤٥٠ - يعاقب بالحبس كل من حرق بقصد الاستعمال أو التزوير طابعا مستعملا للدلالة على عدم سبق استعماله أو استعمل طابعا معروفا على هذا النحو مع علمه بذلك .



مادة ٤٥٦ - يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأنون اصدارها قانونا .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيطة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

مادة ٤٥٧ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لاتزيد على خمسة آلاف جنيه كل من حاز بقصد الترويج أو تداول أو سروج ، أو أدخل مصر أو أخرج منها ، سواء بنفسه أو بواسطة غيره ، عملة ورقية أو معدنية مزورة أو مزيفة أو مقلدة مع علمه بذلك .

مادة ٤٥٨ - تكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقتة إذا شرب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة الوطنية أو سندات الدولة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية .

مادة ٤٥٩ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات كل من صنع أو أسهم في صنع أو أطلع أو حاز أو أدخل السي مصر جهازا أو آلة أو مادة أو غير ذلك من شأنه أن يستعمل لتزوير أو تزيف أو تقليد العملة المشار إليها في المادة ٤٥٥ من هذا القانون وذلك عن علم وبغير مبرر مقبول .

مادة ٤٦٠ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتزيد على خمسة أمثال قيمة العملة أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أخذ بحسن نية عملة ورقية أو معدنية مزورة أو مزيفة أو مقلدة فاستعملها أو تعامل بها بعد علمه بهيئها .

(ب) كل من أدخل إلى مصر أو تداول أو استعمل أو روج عملة ورقية أو معدنية بطل العمل بها مع علمه بذلك .

(ج) كل من امتنع عن قبول العملة الوطنية فـــــــي معاملاته بالقيمة الرسمية المقررة لها .

مادة ٤٦١ - يعاقب بالسجن وبغرامة لاتزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز أو نقل بقصد البيع أو التوزيع أو باع أو وزع أو عرض للبيع بغير إذن من الجهة المختصة والأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعا معدنية أو أوراقا مشابهة في مظهرها للعملة المشار إليها في المادة ٤٥٥ من هذا القانون متى كان ممن شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور في الخبط .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أجرى طباعة أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة مورا تمثل وجها أو جزءا منه للعملة ورقية متداولة في مصر متى كان من شأن ذلك ايقاع الجمهور في الخبط .

مادة ٤٦٢ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يحكم بمصادرة العملات المزورة أو المزيفة أو المقلدة والأجهزة وغيرها من الأشياء التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل في التزوير أو التزييف أو التقليد .

مادة ٤٦٣ - كل من حبس عن التداول أي عملة مسنن العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو يباعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجبر أي عمل فيها ينزع عنها مئة النقد المقررة ، يعاقب بالسجن مع الشغل وبغرامة تساوي عشرة أمثال قيمة العملة محسلة الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادلة المضبوطة .

مادة ٤٦٤ - يعفى من العقاب على الجنايات المشار إليها في المواد ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ من هذا القانون كل من يادر من الجناة بإبلاغ الجهات المختصة بالجريمة قبل تمامها أو قبل البدء في التحقيق .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة لمن يمكن الجهة المختصة أثناء التحقيق من ضبط باقي الجناة .

### الفصل الثالث - تزوير المحسرات

مادة ٤٦٥ - تزوير المحرر هو تغير الحقيقة فيه بإحسدي الصور الصينية بعد بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة متى كان من شأنه أحداث ضرر وكان المحرر صالحا لاستعمال على هذا النحو .

وصور التزوير هي :

١ - أي تعديل بالاضافة أو الحذف أو غيرها في الكتابة أو الأرقام أو المعلومات أو الصور أو العلامات .

٢ - وضع امضاء أو ختم مزور أو تغيير امضاء أو ختم صحيح أو اماعة استعمال امضاء أو ختم أو بصمة .

٣ - الحصول غشا أو مياغطة على امضاء أو ختم أو بصمة لشخص لا يعلم حقيقة المحرر .

٤ - إطفاء المحرر أو تقليده .

٥ - انتحال الشخصية أو استبدالها فيما أعد لاثباتها .

٦ - تغيير الحقيقة في محرر حال تحويره فيما أعيد لتدوينه .

ويعتبر تزويرا استغلال حسن نية المكلف بكتابة المحرر والادلاء إليه بهيئات كاذبة مع إيهامه بأنها صحيحة من دونها فضلا عن الهدلي بها .

مادة ٤٦٦ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنسوات على التزوير في محرر رسمي .  
ويعاقب بالحبس على التزوير في محرر عرفى .  
وبذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه .

مادة ٤٦٧ - المحرر الرسمي هو الذى يختص موظف عمام بمقتضى وظيفته بتحريره أو بالتدخل فى تحريره على أية صورة أو باعطائه المغة الرسمية .

ويقصد بالموظف العام من حددته الفقرات من أ الى د من المادة (٢٩٤) من هذا القانون .

والمحرر العرفى هو ما عدا ذلك ويشترط أن يكون موقعا من نسب اليه بامضائه أو ختمه أو بصمته .

مادة ٤٦٨ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على سبع سنسوات كل من زور أو استعمل محررا لحدى الشركات المصاهمسة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقانون أو المنظمات أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفخ عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على عشر سنوات اذا وقع التزوير أو الاستعمال فى محرر لحدى الشركات أو الجمعيات المتوصى عليها فى الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى تساهم الدولة أو احدى الهيئات العامة بنصيب فى مالها .

مادة ٤٦٩ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنسوات كل طبيب أو قابلة أعطى شهادة أو بيان مزورا بشأن حصل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو غير ذلك ، مما يتعل بصحته مع علمه بذلك متى كان هذا مقابل طلبه أو قبوله لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع أو أخذه شيئا من ذلك أو وعدا به .  
ويعاقب بالحبس اذا وقع منه الفعل نتيجة رجاء أو توصية .  
وتكون العقوبة الحبس أو الغرامة التى لا تجاوز ثلاثمائة جنيه اذا كان وقوع الفعل منه فى غير العاليتين السابقتين :

مادة ٤٧٠ - يعاقب بالحبس كل من أبدى أو قرأ أو قرأ أصمام الجبة المختمة بتحقيق الولادة أو الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أو بضبط عقود الزواج أو اشهادات الطلاق أو بتقرير مصادقات أو تأمينات اجتماعية ، أقوالا أو بيانات جوهريية يعلم أنها غير صحيحة أو قدم اليها أوراقا بذلك .

وتضاعف العقوبة اذا تم تدوين المحرر على أساس هذه الأقوال أو البيانات .

مادة ٤٧١ - يعاقب بالحبس كل من أؤتمن على ورقصة ممهدة أو مختومة أو مضمومة على بياض فخان الأمانة وكتب في السياس خلافا للمنطق عليه سد دين أو مخالفة أو عقد أو أية كتابات يترتب عليها حول ضرر لمصاحب الامضاء أو الختمهم أو البصمة .

وتضاعف العقوبة إذا كان الجاني غير من أؤتمن على الورقة وحمل عليها بآية وسيلة غير مشروعة .

مادة ٤٧٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التزوير على حسب الأحوال .

١ - كل من استعمل محررا مزورا وهو عالم بتزويره وبالظروف المشددة لجريمة التزوير فإن كان يجهل هذه الظروف عوقب كما لو كان التزوير قد وقع بغير توافرها .

٢ - كل من استعمل محررا فقد قوته القانونية لأي سبب كان مع عمله بذلك قاصدا الإيهام بأن المحرر لازال محتفظا بقوته القانونية .

٣ - كل من استعمل محررا صحيا باسم شخص غيره أو انتفع به بغير حق .

مادة ٤٧٣ - يعاقب بالحبس من انتحل اسم غيره أو أعطى سبانا كاذبا عن محل إقامته في مرحلة الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو النهائي .

مادة ٤٧٤ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل صاحب فندق أو مكان مفروش معد لإقامة الكافة بالأجر هو أو مديره أو عامله المختص بإثبات أسماء السزلاء والبيانات الخاصة بهم ، إذا أثبت في السجلات المختصة لذلك الأسماء أو البيانات على وجه غير صحيح مع علمه بذلك .

## الباب السابع

### الجرائم ذات الخطر والضرر العميم

#### الفصل الأول - الجريمة

مادة ٤٧٥ - يعاقب بالسجن المؤبد أو الموقت كل من وضع النار عمدا في مبنى عام أو مخصص للمصلحة العامة أو في منشأة ذات نفع عام أو معدة للمصالح العام أو في محل عمارة يخشاه الجمهور أو في مكان مسكون أو معد للسكنى في أو إحدى وسائل النقل العام أو في ذخائر أو أطلحة أو مفترقات أو وثود أو علبات أو في مناجم أو آبار البترول أو في الآلات أو الأجهزة المعدة لإنتاج البترول أو تكريره أو نقله أو في المستودعات للمعدة لتخزينه ويستوى أن يكون ما وضع فيه النار مملوكا للحاسي أو غيره .



وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا أفضى الحريق الى موت شخص .

وبحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقتها .

مادة ٤٧٦ - يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت كل من وضع النار عمدا في مبنى أو مكان أو شيء غير ما نص عليه في المادة السابقة سواء كان مملوكا له أو لغيره متى كان من شأن ذلك أحداث ضرر للغير .

وتكون العقوبة الحبس إذا اقتصر وضع النار على أشياء منقولة مما لم ينص عليه في المادة السابقة وكانت مملوكة لغير الجاني ولم يكن في الحريق خطر على الأشخاص أو ممتلكات من الحاق ضرر بأشياء أخرى .

مادة ٤٧٧ - يعاقب بالعقوبات المشار إليها في المادتين السابقتين كل من وضع النار عمدا في أشياء بقصد توصيلها لطش أو المراد إحراقه بدلا من وضعها فيه مباشرة .

مادة ٤٧٨ - يعاقب بالحبس وبغرامة لتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عن غير عمد في أحداث حريق في شيء مملوك له أو لغيره إذا ترتب على ذلك حدوث ضرر للغير وكان ذلك ناشئا عن رعونة أو إهمال أو عدم احتياط أو عدم انتباه أو عدم مراعاة القوانين واللوائح .

### الفصل الثاني - الكوارث وتعريض وسائل المواصلات للخطر وإساءة استعمالها

مادة ٤٧٩ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من أحدث غرقا من شأنه تعريض حياة الناس أو الأموال للخطر .

مادة ٤٨٠ - يعاقب بالسجن المؤبد من أحدث عمدا كارثة لقطار أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام .

مادة ٤٨١ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من عرض عمدا حياة الناس أو سلامتهم للخطر بوضع مواد أو جراثيم أو أشياء أخرى من شأنها أن يتسبب عنها الموت أو ضرر جسم بالصحة العامة في بئر أو خزان مياه أو أي شيء معد لاستعمال جمهور الناس .

مادة ٤٨٢ - يعاقب بالسجن المؤقت من عرض عمدا للخطر وسيلة من وسائل النقل العام السوية أو المشاة أو الجوية أو عطل صيرها بأي طريقة .

مادة ٤٨٣ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات  
من عطل عمدا بأية طريقة وسيلة من وسائل الاتصال الملكية  
واللاسلكية المخضمة للمنفعة العامة .

مادة ٤٨٤ - تكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد  
إذا نشأ عن الفعل المنصوص عليه في المواد السابقة أو بسبب  
عنه موت شخص .

مادة ٤٨٥ - يعاقب بالحس أو بغرامة لاتجاوز ثلاثمائة  
جنيه من عرض للخطر سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأية  
طريقة كانت .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو الموقت إذا نشأ عن  
الفعل موت شخص .

مادة ٤٨٦ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من ارتكب عمدا  
فعلا من شأنه أن يعرض للخطر الأشخاص أو الأشياء التي تمر في  
الطريق العام أو في المياه أو الفضاء الجوي .

وتكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد إذا نشأ عن  
الفعل موت شخصي .

مادة ٤٨٧ يعاقب بالسجن المؤبد كل من هاجم قطار  
أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام  
بفقد الاستيلاء عليها أو على بضائع تحملها أو تفجير وحيتها  
أو قعد ايذاء أحد ممن يستقلونها .

ويستوى وقوع الفعل ممن يستقل إحدى هذه الوسائل  
أو من غيرهم .

مادة ٤٨٨ - يعاقب بالحس وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة  
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب بخطئه في وقوع  
أحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل ، أما إذا نشأ  
عنه موت شخص أو إصابات فتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على  
عشبر سنوات .

مادة ٤٨٩ - يعاقب بالحس مدة لاتزيد على سنين  
أو بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل من نقل أو شرع في نقل  
مفرقعات أو مواد قابلة للإلتهاق في وسيلة من وسائل النقل  
النارية أو المائية أو الجوية أو الزحافل أو الطرود البريدية  
مخالفا للتوائح أو الأنظمة الخاصة بذلك .

مادة ٤٩٠ - يعاقب بالحس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة  
لا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد  
ازعاج غيره بوسائل استعمال أجهزة الاتصال الملكية أو اللاسلكية .

مادة ٤٩١ - يعاقب بالحبس كل من انتفع بخط مــــن خطوط الاتصال السلكية أو اللاسلكية بطريقة غير مشروعة تحسرم صاحب الحق من الانتفاع به .

مادة ٤٩٢ - يعاقب بالحبس كل من عطل عمدا وعلى أية صورة جهازا أو آلة أو شيئا من الأشياء المعدة للإسعاف أو لأطفال الحريق أو للإغاثة العامة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا نشأ عن الفعل أو تسبب عنه موت شخصي .

مادة ٤٩٣ - اذا انتهز الجاني ، لارتكاب احدى الجرائم العمدية المنصوص عليها في هذا الفصل أو الفصل السابق عليه زمن هياج أو فتنة أو حرب أو ارتكب الجريمة بالقوة أو التهديد تشاعف عقوبة الحبس أو يحكم بالعقوبة الأشد التالية للعقوبة المقررة لجريمته حسب الأحوال .

مادة ٤٩٤ - يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولاتزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

(ب) كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب باحدى وسائل النقل العام .

### الفصل الثالث - المماس بحسر العمل والمزادات

#### والمناقصات

مادة ٤٩٥ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل موظف عام ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعماله وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإضرار بنظامه .

وتضاعف العقوبة اذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا بينهم أو اذا عطل مصلحة عامة أو اذا كان الجاني معرضا عليه التوك أو الامتناع المذكور .

وتكون العقوبة الحبس اذا ترك ثلاثة من الموظفين العاملين على الأقل عملهم ولو في صورة الانتقالة أو امتنعوا عمدا عن شأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفهمين على ذلك بقصد تحقيق غرض مشترك أي كان .

وتضاعف العقوبة لكل منهم اذا كان الشرك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو محتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو اذا عطل مصلحة عامة أو اذا كان الجاني معرضا على الشرك أو الامتناع المذكور .

مادة ٤٩٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من حرش موظفا عاما بأية طريقة على ترك العمل أو الامتناع عن شأية واجب من واجبات الوظيفة ولم يترتب على تعريضه أية نتيجة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حبذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السابقة .

وبعد من وسائل التحذير اذاعة أخبار كاذبة عن هذه الجرائم بطريقة من طرق العلانية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٩٧ - يعاقب بالحبس من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين العامين في العمل باستعمال القوة أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة المبينة في المادة ٥٠٠ من هذا القانون .

مادة ٤٩٨ - تسرى أحكام المادتين ٤٩٥ ، ٤٩٦ من هذا القانون على المكلفين بخدمة عامة وكل من يقوم بعمل يتمثل بها أو يجد حاجة عامة ولو لم يكن موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة .

مادة ٤٩٩ - يعاقب بالعقوبات السابقة على حسب الأحوال كل متعبد أو من يدير مرفقا عاما أو عملا من الأعمال العامة أوقف العمل بكيفية تتعطل معها أداء الخدمة العامة أو انتظامها .

ويعاقب كل من حرش واحدا ممن تقدم ذكرهم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة حسب الأحوال وكذلك كل من حبذ الجريمة .

مادة ٥٠٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من استعمال القوة أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل أو على حقه في أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أي شخص .

ويطبق حكم هذه المادة اذا استعملت الوسائل المعنوية اليها مع روج الشخص المقصود أو مع أولاده .

وتعد من الوسائل غير المشروعة الأفعال التالية :

١ - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غيبه  
يرواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو أي مكان  
آخر يقطنه أو يعمل فيه .

٢ - منعه من مزاوله عمله باخفاء أدواته أو ملبسته  
أو أي شيء يستعمله أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حرش الغير بأية طريقة على  
ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٥٠١ - يعاقب بالحبس كل من عطل بطريق العنف  
أو التهديد أو الفسخ حرية المزايدات أو المناقصات المتعلقة  
بأحدى الجهات المشار إليها في المادة ٢٩٣ من هذا القانون  
أو أفسد جدتها أو شرع في ذلك أو عمل بأية طريقة على إقصاء  
الراغبين في المزايدة أو المناقصة .

ويجوز الحكم بعزل الجاني إذا كان موظفا عاما .

مادة ٥٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين  
كل من عطل بالعنف أو التهديد أو الفسخ المزايدات أو المناقصات  
المتعلقة بغير الجهات المشار إليها في المادة ٢٩٣ من هذا  
القانون ، أو شرع في ذلك أو عمل بأية طريقة على إقصاء  
الراغبين في المزايدة أو المناقصة .

#### الفصل الرابع - الامتناع عن الاغاثية

مادة ٥٠٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتتجاوز ثلاثمائة  
جنيه كل من امتنع بدون عذر عن تقديم العون لأحد رجال السلطة  
عند حصول غرق أو حريق أو أية كارثة أخرى .

ويعاقب بذات العقوبة كل من امتنع بدون عذر عن اغاثية  
صحية في حادثة أو كارثة أو مجنى عليه في جناية أو جنحة .

وتضاعف العقوبة إذا كان الممتنع عن تقديم المساعدة  
أو العون أحد رجال السلطة العامة أو أحد المكلفين بخدمة عامة  
أو أحد الموظفين العامين متى كان تقديم المساعدة أو العون  
يدخل في واجبات عمله .

#### الباب الثامن

#### الجرائم العامة بحرمسة الأديان

مادة ٥٠٤ - يعاقب بالحبس :

١ - كل من خوب أو تلف أو غوه أو دنس مكان أو أكنيسة  
معدة لإقامة شعائر الأديان السماوية أو رموزا أو أشياء لها حرمة  
في هذه الأديان أو أتى عملا يخل بالاحترام الواجب لها متى كان

عالمًا بدلالة فعله .

٢ - كل من ارتكب فعلاً يعلم أن من شأنه الاضطلال بالهدوء والاحترام الواجبين لاجتماع عقد في حدود القانون لاقامة شعائر دينية أو تعدي دون حق على شخص موجود في هذا الاجتماع .

٣ - كل من قلد علناً نسكاً أو حفلاً لأحد الأديان السماوية بقصد المخزية منه .

٤ - كل من انتهك أو دنس حرمة مكان معد لدفن الموتى أو لحفظ رفاتهم أو لاقامة مراسم الجنائز أو لتقديم على هدم أو تشويه شيء من ذلك أو انتهك حرمة جثة قبل أو بعد دفنها .

مادة ٥٠٥ - يعاقب بالحبس كل من اذاع باحدى طبعات العلانية المبينة في هذا القانون آراء تتضمن ازدراء أو سخرية من دين أو مذهب ديني سواء كان ذلك بالظن في عقائده أو في شعائره أو في طقوسه أو في تعاليمه .

مادة ٥٠٦ - يعاقب بالحبس كل من نشر كتاباً من الكتب المقدسة في عقيدة دين من الأديان السماوية وحرف فيه عمداً بأية صورة .

مادة ٥٠٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أقدم بغير ضرورة تقرها مسبقاً جبة مخففة على أخذ جثة أو جزء منها أو تشريحها أو على استخدامها بأي وجه آخر .

مادة ٥٠٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من شسوش عمداً على الجنازات أو المآتم أو عرقليها بالعنف أو التهديد .

مادة ٥٠٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل معلم تناول جهاراً في وقت الصيام من شهر رمضان شيئاً مفطراً في الطرق أو المحال العامة أو أماكن العمل وكان ذلك بغير عذر شرعي .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حرش الجاني على الجريمة أو ساعده عليها بأية وسيلة مع علمه بذلك .

### الباب التاسع

#### الجرائم الواقعة على الأشخاص

#### الفصل الأول - المساس بحياة الإنسان وعلامته بدنية

مادة ٥١٠ - يعاقب بالاعدام كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار أو التمرد .

مادة ٥١١ - سبق الاصرار هو التصميم على ارتكاب الفعل قبل تنفيذه بوقت كاف يحتاج فيه للجاني التفكير في هدوء وروية .

والتردد هو تربيى الجاني للمجنى عليه في مكان يقدر ملائمته لتنفيذ الفعل مباحثة طالت مدة التربيى أم قصرت .

ويتوافر كل من ظرفي سبق الاصرار والتردد ولو كان تنفيذ الفعل معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط .

مادة ٥١٢ - يعاقب بالسجن المؤبد من قتل نفسا عمدا بغير سبق اصرار أو تردد وتكون العقوبة الاعدام في أي من الحالات الآتية :

١ - إذا كانت وسيلة القتل مادة سامة أو مفرقة .  
٢ - إذا اقترنت جنابة القتل بجنابة أخرى تقدمتها أو تلتها مباشرة .

٣ - إذا وقعت جنابة القتل على أحد أصول الجاني أو على موظف عام أو من في حكمه أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب تادية الوظيفة أو الخدمة .

٤ - إذا كان الباعث على جنابة القتل دنيشا أو اصطحاب القتل بأعمال تعذيب أو مثل بجثة المجنى عليه .

وتكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد إذا كان الفرض من جنابة القتل التأهب لارتكاب جنحة أو تجهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو الشريك فيها على الهرب أو الإفلات من العقوبة .

مادة ٥١٣ - تستبدل بعقوبة الاعدام المنصوص عليها في المادتين ٥١٠ و ٥١٢ من هذا القانون عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا أجمع أولياء الدم على العفو عن القاتل والتصالح معه طبقا لأحكام الباب السابع من الكتاب الثاني .

ولا يحرى حكم هذه المادة إلا بالنسبة للجاني الذي حصل العفو عنه أو التصالح معه .

مادة ٥١٤ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من اعتدى عمدا على سلامة جسم انسان بإعطائه مادة ضارة أو مفسدة أو بخرقه أو بإحداث جرح به أو بأية وسيلة أخرى ولم يلق من ذلك قتلا ولكن الفعل أففى الى موته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا توافر أي من ظرفي سبق الاصرار أو التردد أو أحد الظروف المشار إليها في البنود الثلاثة الأولى من المادة ٥١٢ من هذا القانون .

مادة ٥١٥ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين  
إذا ترتب على الاعتداء المشار اليه في المادة السابقة عاهة  
مستديمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا تعدد الجاني أحداث  
العاهة أو توافر أي من الظروف المشار إليها في البنود الثلاثة  
الأولى من المادة ٥١٢ من هذا القانون .

وتتوافر العاهة المستديمة إذا ترتب على الإصابة قطع  
أو انفصال أو بتر جزء منه أو فقد منفعته أو نقصانها أو تعطيل  
وظيفة إحدى الحواس بصورة كلية أو جزئية دائمة .

ويعتبر في حكم العاهة كل تشويه جسيم لا يحتمل زواله .

مادة ٥١٦ - يعاقب بالحبس على الاعتداء المشار اليه في  
المادتين السابقتين في الحالات التالية :

١ - إذا ترتب على الاعتداء مرض أو عجز عن الأشغال  
الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما .

٢ - إذا كان الاعتداء على حلي وترتب عليه إجهادها .

٣ - إذا كانت وسيلة الاعتداء آلة وأداة أو مادة مفرقة  
أو حارقة أو مخدرة أو غارة بالصحة .

٤ - إذا وقع الاعتداء من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا  
عليه وتضاعف العقوبة إذا توافر أي من ظرفي سبق الاصرار  
والترصد .

مادة ٥١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة  
لا تتجاوز مائتي جنيه إذا لم يبلغ فعل الاعتداء درجة الجسامته  
المنصوص عليها في المادة السابقة أو لم تستعمل فيه الوسائل  
المبينة فيها .

وتكون العقوبة الحبس أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه  
إذا توافر أي من ظرفي سبق الاصرار والترصد .

مادة ٥١٨ - يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم  
المنصوص عليها في المادتين السابقتين شهرا بالنسبة إلى  
عقوبة الحبس وعشرين جنيتها بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان  
المجنى عليه عاملا بوسيلة من وسائل النقل العام البرية أو  
البحرية أو الجوية أو غيرها من وسائل الاتصال الملكية أو  
اللاملكية ووقع الاعتداء عليه في الوقت المحدد لأداء عمله .

مادة ٥١٩ - يعاقب بالحبس كل من حرش آخر أو ساعده بأية  
وسيلة على الانتحار سواء تم الانتحار بناء على ذلك أو شـرـع  
فيه .



وتضاعف العقوبة إذا كان المنتحر لم يبلغ الثامنة عشرة أو كان ناقص الإدراك أو الاختيار .

وبعاقب الحاني بالسجن المؤقت إذا كان المنتحر أو الشارع فيه فاقد الإدراك أو الاختيار لأي سبب كان وقت التحريض أو المساعدة .

مادة ٥٢٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من تسبب بخطئه في موت إنسان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات إذا توافر أي من الظروف الآتية :

١ - إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني بما تفرغه عليه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة التي يراولها بالفعل .

٢ - إذا وقعت الجريمة والجاني تحت تأثير سكر أو مخدر أو عقار تناوله عن حرية واختيار .

٣ - إذا نكل الحاني عن مساعدة المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع قدرته على ذلك .

٤ - إذا نشأ عن الفعل موت ثلاثة أشخاص على الأقل .

مادة ٥٢١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من تسبب بخطئه في المماس بلامة جسم غيره .

وتضاعف العقوبة إذا توافر ظرف من الظروف المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل أو نشأ عنها عاهة مستديمة أو تخويه جسيم لا يحتمل زواله .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات إذا توافر ظرفان من المشار إليهما في الفقرة السابقة .

مادة ٥٢٢ - كل شخص يلتزم برعاية آخر عاجز عن أن يحصل لنفسه على مقومات الحياة بسبب سنه أو حالته المحيطة أو العقلية أو بسبب تقييد حريته ، سواء كان منشأ التزامه القانون أو الاتفاق أو فعل مشروع امتنع عمداً عن القيام بالتزامه وأفضى ذلك إلى موت المجنى عليه أو إصابته يعاقب بحسب قدره ودرجة الإصابة بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ من هذا القانون .

فإذا كان الامتناع عن خطأ يعاقب على حسب الأحوال بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٥٢٠ ، ٥٢١ من هذا القانون .

مادة ٥٢٣ - لا جريمة اذا وقعت الأفعال المشار إليها في المواد السابقة من هذا الفصل دفاعاً عن النفس أو العرض أو المال .

وتتحقق حالة الدفاع الشرعي اذا واجه المدافع أو اعتقد بحسن نية وبناءً على أسباب معقولة أنه يواجه خطراً حقيقياً أو وشيك الوقوع يهدد النفس أو العرض أو المال .

مادة ٥٢٤ - مع مراعاة ما نص عليه في المادة (١٤) من هذا القانون لا يباح القتل دفاعاً عن النفس أو العرض أو المال الا اذا قصد به دفع احدي الجرائم الآتية :

١ - اعتداء يتخوف أن يحدث منه الموت أو الجراح الجسيمة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٢ - جنابة اختطاف انسان .

٣ - جنابة اغتصاب أنثى أو هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو أي وسيلة تعدم ارادته .

٤ - جنابة حريق أو اتلاف أو سرقة .

٥ - دخول مكان مسكون لبلا أو احدي ملحقاته أو اقتحامه .

المادة ٥٢٥ - لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد رجال الضبط أثناء قيامه بفعل بناءً على واجبات وظيفته وليسوا جاوز حدودها الا اذا كان سيء النية وخيف أن ينشأ عن فعله خطر حسيم يهدد النفس أو العرض وكان لهذا التخوف أسباب معقولة .

مادة ٥٢٦ - يحظر في جميع الأحوال أن يكون الدفاع الشرعي بالقدر المناسب واللازم لدفع الخطر .

ومع ذلك اذا جاوز المدافع بحسن نية حق الدفاع الشرعي حال استعماله اياه عد معذوراً وحكم عليه القاضي بعقوبة الحبس أو الغرامة التي لاتجاوز ثلاثمائة جنيه اذا كان الفعل جنائياً وبالغرامة التي لاتجاوز مائتي جنيه اذا كان الفعل جنحة .

كما يجوز له الحكم بالعفو في الحالتين .

مادة ٥٢٧ - يستوى في قيام حق الدفاع الشرعي أن يكون الخطر موجهاً الى نفس المدافع أو عرضه أو ماله أو نفس الغير أو عرضه أو ماله .

مادة ٥٢٨ - لا يمنع من قيام حق الدفاع الشرعي أن يكون الخطر من شخص عديم المسؤولية الجنائية أو ناقصها .

مادة ٥٢٩ - في جميع الأحوال لاتقوم لنق الدفاع الشرعي قاشمة اذا لم يكن من المتعذر الابتغاء في الوقت المناسب الى الجهات العامة أو دفع الخطر بوسيلة أخرى .

### الفصل الثاني - التهديد

مادة ٥٣٠ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة جنسية أو العرض أو المال أو بنسبة أمور تخدش الشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان التهديد غير مصحوب بطلب أو بتكليف بأمر .

مادة ٥٣١ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من هدد غيره شعبياً بواسطة شخص آخر بشيء مما ذكر في الفقرة الأولى من المادة السابقة سواء كان التهديد مصحوباً أو غير مصحوب بطلب أو بتكليف بأمر .

وتكون العقوبة الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه إذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة المذكورة أو كان مباشراً .

مادة ٥٣٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه من هدد غيره سلاح حاد أو ناري .

وتضاعف العقوبة إذا حصل مع التهديد إطلاق السلاح الناري .

### الفصل الثالث - الإجهاض

مادة ٥٣٣ - يعاقب بالحبس من أجبر عمداً ساية وسيلة امرأة برضاها .

وتعاقب المرأة التي رصيت بالإجهاض بذات العقوبة .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا حصل الإجهاض بغير رضاها أو كان الجاني طبيباً أو صيدلياً أو قابلاً .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا اجتمع الظروف السابقة أو إذا أفضى الإجهاض إلى الموت .

وبحكم فظلاً عن ذلك بإغلاق عيادة الطبيب أو محل الصيدلي أو القابلة مدة لا تزيد على مدة العقوبة الأصلية .

مادة ٥٣٤ - لا جريمة إذا كان المحض طبيباً واعتقد حسن نية ولأصابع مسررة طبيباً أن الإجهاض ضروري للمحافظة على حياة المرأة وحصل الإجهاض بموافقتها أو بموافقة من ينوب عنها في حالة الضرورة .

مادة ٥٣٥ - ما لم يكن الفعل مكونا لجريمة أخرى لا يعاقب على الشروع في الاجهاض الا اذا حصل بغير رضا واستعمال وسائل العنف أو اعطاء مواد محبطة على غير علم من المرأة .

### الفصل الرابع - الخطف والاعتداء على الحرية وتعريض

#### الحياة للخطر

مادة ٥٣٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من خطف شخصا وذلك بحمله على الانتقال من المكان الذي يقم فيه عادة الى مكان آخر يقيد فيه حريته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت اذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ - اذا وقع الفعل بالقوة أو بالتهديد أو بالحيلة أو باتخاذ صفة عامة حقيقية أو مزيفة أو من شخص يحمل سلاحا .

٢ - اذا كان المخطوف أنثى أو ذكرا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة أو مصابا بعمالة عقلية تعمد ادراكه أو تنقمه .

٣ - اذا كان المخطوف موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة وكان الخطف بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا كان قصد الجاني قتل المخطوف أو تعذيبه بدنيا أو نفسيا أو الاعتداء على عرضه أو حمله على مزاوله السفاء أو كان قصده ابتزاز الأموال أو زادت مدة تقييد حريته على شهرين .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ترتب على جناسة الخطف مسوئ المخطوف أو اقتررت الجنابة بمواقعة المخطوف أو هتك عرضه بغير رضائهم .

مادة ٥٣٧ - يعفى الجاني من العقاب عن جريمته في أي من الحالات الآتية :

١ - اذا تزوج الجاني شرعا بمن خطفها . واذا تم ذلك بعد صدور الحكم بالمات أو وقف تنفيذ الحكم ومارتبت عليه من آثار .

٢ - اذا كان الجاني أحد والدي المخطوف واعتقد لأسباب معقولة أن له حق حضنته وأخطر الجهات المختصة خلال أسبوع بوجود المخطوف لديه ، ويجوز الاعفاء من العقاب اذا كان الجاني أحد أقارب المخطوف الى الدرجة الثانية .

٣ - اذا تقدم الجاني الى الجهة المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو قبل معرفة مكان وجود المخطوف وأرشد عنها وعن المكان وعن الحضنة الآخرين ان وجدوا وترتب على ذلك ضبطهم وانقاذ المجنى عليه .

ولا يجرى الاعفاء على ما يكونه فعل الخطف من جرائم أخرى .

مادة ٥٣٨ - يعاقب بالحس كل من قبض على شخص  
أو قيد حريته أية وسيلة في غير الأحوال المقررة قانونا .  
وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت في الأحوال  
الآتية :

١ - إذا وقع الفعل بالقوة أو التهديد أو بالحيلة  
أو باتخاذ صفة عامة حقيقية أو مزيفة أو من شخص يحمل سلاحا .

٢ - إذا كان من وقع عليه القبض أنشئ أو ذكره بقتل  
عمره عن إحدى وعشرين سنة أو مصابا بعاهة عقلية تعمد أو تنقص  
ادراكه .

٣ - إذا كان المجنى عليه موظفا عاما أو مكلفا بخدمة  
عامة ووقع القبض عليه بسبب أداء وظيفته أو ما كلفه من عمل .

٤ - إذا كان قد قتل الحاني قتل المجنى عليه أو تعذيبه  
بدنيا أو نفسيا أو الاعتداء على عرضه أو حمله على مزاولته  
البقاء أو كان قصده الابتزاز .

وتكون العقوبة الأعدام إذا ترتب على القبض موت المقبوض  
عليه .

مادة ٥٣٩ - يعاقب بالعقوبة المقررة لأي من الجرائم  
المنصوص عليها في المادتين ٥٣٦ ، ٥٣٨ من هذا القانون كل  
من أخفى شخصا مخطوفا أو مقبوضا عليه أو مقبدة حريته متسبي  
كان عالما بطرق الجريمة فإذا كان بحيل هذه الطرق عوقب  
بالعقوبة المقررة للجريمة عبر مقترنة بهذه الطرق .

مادة ٥٤٠ - يعاقب بالحس مدة لا تزيد على عشر سنين  
كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أدله بغيره .  
وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كان الحاني طبيبا  
أو قابلة أو إذا شأن في عملية الولادة .

مادة ٥٤١ - يعفى من العقاب عن الجرائم المبينة فليس  
المادتين ٥٣٨ ، ٥٣٩ من هذا القانون إذا تقدم الحاني السبي  
الجهة المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو قبل معرفة مكان وجود  
المجنى عليه وأرغد عنها وعن المكان وعن الجناة الآخرين أن  
وجدوا وترتب على ذلك ضبطهم وانقاذ المجنى عليه .

مادة ٥٤٢ - يعاقب بالحس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة  
لا تتجاوز مائتي جنيه أي الوالدين أو الجدين إذا امتنع عن  
تسليم ولده أو حفيده لمن له الحق في طلبه بناء على حكم واجب  
النفاذ في شأن حمايته أو خطفه رغم صدور هذا الحكم .

مادة ٥٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لا تحاوز مائتى جنيه كل من أعتد أو شرع فى ابعاد قاصصـ رضائه عن سلطة من له عليه حق الولاية أو الرعاية .  
ونكون العقوبة الحبس اذا كان الابعاد أو الشرع فيه الى خارج البلاد .

مادة ٥٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ السابعة من العمر بأن تركه فى مكان بعيد عن العمران .

وبيعاقب الجاني حسب الأحوال بالعقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ٥١٢ أو الفقرة الأولى من المادة ٥١٥ من هذا القانون اذا ترتب على الفعل الموت أو عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لايحتمل زواله .

مادة ٥٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ السابعة من العمر بأن تركه فى مكان غير بعيد عن العمران .

مادة ٥٤٦ - كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاد بدفع نفقة زوجته أو أحد أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضائفة أو رضاعة أو مسكن ، وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى مسن صاحب الشأن . واذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على سنة .

وفى جميع الأحوال لاتنفذ العقوبة اذا أدى المحكوم عليه ما تجبى من ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن .

### الباب العاشر

الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها

#### عن طريق العلانية

مادة ٥٤٧ - تعد طرقا للتعبير العلنى ما يأتى :

١ - الأعمال أو الاشارات أو الحركات اذا وقعت فى طريق عام أو فى حفل عام أو فى مكان مباح أو مطروق أو معسرسر لأنظار الجمهور ، أو اذا وقعت بحيث يستطيع رؤيتها من مكان فى مثل هذا المكان أو اذا نقلت اليه بطريق الاذاعة المسموعة أو المرئية أو أية طريقة أكية أخرى .

٢ - الكتابة والرسوم والمصور والشارات والأفلام وغيرها من طرق التعبير إذا عرضت في مكان مما ذكر في المبنى (١) ، أو إذا وزعت بين الناس بغير تمييز ، أو سبعت إلى عدد منهم أو عرضت عليهم للبيع في أي مكان .

مادة ٥٤٨ - يعاقب رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسئول عن القسم الذي حمل فيه النشر عند عدم وجود رئيس تحرير - بصفته فاعلا للجرائم التي ارتكبت بواسطة الصحيفة ، وذلك كله مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التعبير .

ولا مسؤولية على رئيس التحرير أو المحرر المسئول إذا قام في أثناء التحقيق الابتدائي بإثبات أن النشر حمل دون علمه وقدم كل ما لديه من المعلومات أو الأوراق للمساعدة على معرفة الناشر الفعلي أو بالإرشاد عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات أو الأوراق لإثبات مسؤوليته ، أو بإثبات أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لفقد وظيفته في الصحيفة أو لضرر حسيم من أي نوع .

مادة ٥٤٩ - في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى المستعملة في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ، يعاقب المستورد والطابع كفاعل أصلي ، فإن تعذر ذلك فالناشر والموزع والملحق ، وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتعلات الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى .

مادة ٥٥٠ - لا يقبل من أحد للأفلات من المسؤولية الجنائية في الجرائم التي تقع بطريق النشر أن يدرأ مسؤوليته بشأن الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى قد نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في البلاد أو في خارجها أو أنها لم نزد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

مادة ٥٥١ - إذا ارتكبت جنائية أو جنحة باحدى طريقي العلانية جاز للنيابة العامة أن تأمر بضغط كل الكتابات والرسوم وغيرها من طرق التعبير مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا ، وكذلك الأصول والألوان والأحجار والأشرطة والأفلام وغيرها من الأدوات .

وعلى النيابة العامة أن تعرض الأمر في خلال ساعتين من الضغط على رئيس المحكمة المفتحة بالجريمة التي ارتكبت وذلك للحكم في الحال بإقرار أمر الضغط أو الغائه . ولصاحب الشأن كذلك أن يقدم لرئيس المحكمة طلبا للفعل في الأمر ، وإذا لم تعرض النيابة الأمر على المحكمة في الميعاد المذكور اعتبر أمر الضغط كأن لم يكن .

وعند صدور حكم بالادانة في موضوع الدعوى يحكم بمصادرة الأشياء التي حكم بضيئها .

مادة ٥٥٢ - للمحكمة المختصة أن تأمر بنشر ملخص أو منطوق الحكم الصادر بالادانة في جريمة ارتكبت باحدى طرق العلانية في صحيفة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

فإذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق النشر في صحيفة حكمت المحكمة بنشر الحكم الصادر بالادانة خلال أجل تحدده في موضع معاثل من ذات الصحيفة ، فإن لم ينفذ الحكم ، يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن النشر بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٥٥٣ - كل حكم بالادانة في جريمة ارتكبت بواسطة صحيفة يجوز أن يقضى بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز شهرا .

### الباب الحادى عشر

#### الجرائم الماسة بالاعتسار والآداب العامة واستراق

#### السمع وافشاء الأسرار

مادة ٥٥٤ - بعد قاضيا كل من أسند الى غيره باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون واقعة من شأنها أن تجعله محلا للعقاب أو الاذراء ، ولو كانت الواقعة المسندة صادقة ، ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين اذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ - اذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب أو بمناسبة تادية الوظيفة أو النيابة أو الخدمة .

٢ - اذا كان القذف ماسا بالعرض أو خادشا بسمعة أو شرف الأسر أو تضمن تحريضا على الفسق أو الفجور .

٣ - اذا كان ملحوظا في القذف تحقيق غرض غير مشروع .

وبعد من قبيل القذف ذكر أخبار أو تعليقات أو نشر صور تتمثل بأسرار الحياة الخاصة للأسرار أو للأفراد ، ولو كانت صحيحة اذا كان من شأن ذلك الإساءة إليهم .

وإذا وقع القذف بالنشر في إحدى الصحف أو المطبوعات تخاف عقوبة الجريمة على حب الأسرار .



مادة ٥٥٥ - يعاقب بالسحب مدة لاتزيد على سنتين  
وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من  
سب غيره باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من  
هذا القانون بما يخذل شرفه أو اعتباره دون اسناد واقعة معينة  
اليه .

وتكون العقوبة الحبس اذا توافر في السب أحد الظروف  
المشار اليها في المادة السابقة .

• واذا وقع السب بطريق النشر في احدى الصحف أو  
المطبوعات تضاعف العقوبة المقررة على حسب الأحوال .

مادة ٥٥٦ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادتين  
السابقتين على حسب الأحوال كل من باع أو عرض أو وزع بأية  
وسيلة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن عبارات أو رسومًا  
أو صورًا أو علامات تنطوي على قذف أو سب متى كان عالما بذلك .

مادة ٥٥٧ - يعاقب بالسحب مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة  
لا تتجاوز مائتي جنيه اذا وقع القذف أو السب بغير استفزاز  
في مواجهة المجنى عليه وبحضور غيره .

وتكون العقوبة الغرامة السابقة وحدها اذا وقعت الجريمة  
بغير استفزاز في مواجهة المجنى عليه ودون حضور أحد غيـره ،  
أو وقعت الجريمة بطريق الهاتف .

وتضاعف العقوبات السابقة اذا توافر أحد الظروف المنصوص  
عليها في المادة ٥٥٤ من هذا القانون .

المادة ٥٥٨ - لا جريمة في الحالات الآتية : اذا وقـع  
القذف أو السب المرتبط بواقعة في حق موظف عام أو شخص  
ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وأثبت الفاعل صحة  
الواقعة وأنها مرتبطة بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة  
العامة .

٢ - اذا وقع القذف أو السب فيما يتضمنه دفاع الخصوم  
شفاهة أو كتابة أمام جهات الاستدلال أو التحقيق أو الحكم وبمما  
يستوجب حق الدفاع .

٣ - اذا وقع القذف أو السب في ابلاغ السلطات القضائية  
أو الادارية بحسن نية بأمر يستوجب مسئولية فاعله .

٤ - اذا قصد الفاعل بحسن نية وللصالح العام نقدا لوقائع  
تاريخية أو نقدا لعمل أدبي أو فني .

٥ - اذا قصد الفاعل بحسن نية وللصالح العام ترديد ما جاء  
في اجتماع عقد على وجه قانوني أو مراد لما دار أمام محكمة  
قضائية أو ادارية أو تأديبية ما لم تخطر هذه الجهات نشرها .

مادة ٥٥٩ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لا تحاوز مائتي جنيه كل من نشر باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ - من هذا القانون أخبارا أو مسـئورا أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة اذا كان من شأن نشرها الاساءة اليهم .

مادة ٥٦٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للأفراد وذلك بارتكاب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو دون رضا المجنى عليه .

١ - استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز آيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف .

٢ - التطف أو نقل بجهاز آيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فاذا صدرت الأفعال المشار اليها فيما تقدم أثناء اجتماع عام على سماع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فان رضا صاحب الحق في الحرمة يكون مفترضا .

وتكون العقوبة الحبس اذا ارتكب الأفعال المذكورة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة اعتمادا على سلطة الوظيفة أو الخدمة .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بحوز التسجيلات أو اتلافها .

مادة ٥٦١ - يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل اذاعة أو استعمال ولو في غير علانية تسجيلا أو مستنداً متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة في المادة السابقة أو كان الحصول عليه بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات كل من هـدد بافشاء أمر من الأمور التي تم الحصول عليها باحدى الطـسرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن مدة لاتزيد على سبع سنوات الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة في هذه المادة اعتمادا على سلطة الوظيفة أو الخدمة العامة .

وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة ٥٦٢ - يعاقب بالحبس كل من كان يحكم مـنتهـا أو حرفته أو وضعه أو علمه أو فنه مستودع سر فافشاء في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو استعماله لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر . وذلك ما لم يتالف صاحب الشأن في السر بافشاءه أو استعماله .

وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على خمس سنوات اذا كان الحاني موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمينة عامة واستودع المال فيه اثناء أو بسبب أو بمناسبة تأديبته الوظيفية أو النيابة أو الخدمة .

مادة ٥٦٣ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من فض رسالة بريدية بغير رضا من أرسلت اليه .

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه اذا أفشى الرسالة أو المرقية للغير دون إذن من وجهت اليه متى كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالخير .

مادة ٥٦٤ - يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لاتتجاوز خمسمائة جنيه كل من عاب باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية أو ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب تأديبته وظيفته أو بمناسبتها .

مادة ٥٦٥ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بالغرامة التي لاتتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من صنع أو حياز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسوما أو اعلانات أو صوراً أو اشعارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء اذا كانت منافية للحياة العام .

ويعاقب بذات العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل شيئاً مما تقدم للفرض المذكور . وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الناس أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية ، وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمحان وفي أية صورة من الصور ، وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة ، وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجسبان بقصد افساد الأخلاق . وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه صياح أو خطب منافية للحياة العام ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر اعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة المقررة .

مادة ٥٦٦ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لاتتجاوز مائة جنيه :

١ - كل من تعرض في الطريق العام أو في مكان مطروق لأشئ بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يفسد حياءها .

٢ - كل من ابتسر اثناناً بقذف أو سب غير علمي .

## الباب الثاني عشر الجرائم الواقعة على الممتلكات

### الفصل الأول - السرقة وما في حكمها والاعتصاب والابتزاز

مادة ٥٦٧ - السرقة هي اختلاس منقول مملوك لغيره الجاني بقصد امتلاكه .

ويعد اختلاسا كل فعل يخرج به الجاني المال من حيازته غيره دون رضائه ولو عن طريق غلط وقع فيه الغير ليدخله بعد ذلك في حيازته أخرى .

وتتحقق السرقة ولو كان الفاعل شريكا على الشيوع في ملكية المنقول .

ويعتبر منقولا في تطبيق أحكام السرقة المنقول حسب المال وكذلك القوى الطبيعية كهربائية أو مائية أو ذرية وكل طاقة أو قوة محركة أخرى

مادة ٥٦٨ - يعاقب بالسجن المؤبد على السرقة اذا توافرت فيها الظروف الآتية :

- ١ - أن تقع ليلا .
- ٢ - أن تقع من شخصين فأكثر .
- ٣ - أن يكون أحد الجناة حاملا ملاحا ظاهرا أو مخبأ .
- ٤ - أن تقع في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته .
- ٥ - أن يكون الدخول الى المكان المبين في الفقرة السابقة عن طريق تسور أو كسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو ادعاء القيام بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .
- ٦ - أن تقع بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقذ منها .

مادة ٥٦٩ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت على السرقة اذا وقعت في طريق عام داخل أو خارج مدينة أو قرية أو غربي إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية مع توافر أحد الظروف الآتية :

- ١ - أن تقع من شخصين فأكثر يكون أحدهم حاملا ملاحا ظاهرا أو مخبأ .
- ٢ - أن تقع من شخصين فأكثر بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد مقاومة المجنى عليه أو تنقذ منها .

٢ - أن تقع ليلاً من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٤ - أن تقع من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً بطريق  
الأكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة  
تعدم المقاومة أو تنقص منها .

مادة ٥٧٠ - يعاقب بالسجن المؤقت على السرقه اذا وقع  
بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية  
وسيلة تعدم المقاومة أو تنقص منها .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا نشأ عن  
الوسائل المتقدمة جرح أو ضرر جدي .

مادة ٥٧١ - يعاقب بالاعدام على الجرائم المبينة فـي  
المواد الثلاث السابقة اذا ترتب على الاكراه أو التهديد  
أو استخدام وسيلة مما ذكر فيها موت شخص .

مادة ٥٧٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات  
على السرقه في احدى الحالات التالية :

١ - اذا وقعت ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم حاصلاً  
سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٢ - اذا وقعت ليلاً في مكان مسكون أو معد للمكنسـي  
أو احدى ملحقاته من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٣ - اذا وقعت على أسلحة أو ذخيرة أو مهمات القـوا  
الملحة أو غيرها من القوات النظامية .

٤ - اذا وقعت على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة  
للاستعمال في مرفق المواصلات السلكية أو اللاسلكية أو توليد  
أو توصيل الكهرباء أو المياه أو الصرف الصحي التي تنشئها  
الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام  
أو المرخص في انشاؤها لمنفعة عامة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت اذا توافرت في السرقه  
أكثر من حالة من الحالات المشار إليها في هذه المادة .

مادة ٥٧٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز  
سبع سنوات اذا وقعت السرقه مع توافر أحد الظروف الآتية :

١ - أن تقع في مكان معد للعبادة أو مكان مسكون أو معد  
للمكنسـي أو أحد ملحقاته .

٢ - أن تقع في احدى وسائل النقل البرية أو المائية  
أو الجوية أو في محطة أو ميناء أو مطار .

٣ - اذا وقعت ليلاً .

٤ - إذا وقعت بطريق التسور أو الكسر من الخسارج أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو صحيحة بغير موافقة صاحبها .

٥ - إذا وقعت عن طريق تطعيم وعاء أو حرز أيا كان أو عن طريق اقتحام غرفة بالكسر .

٦ - إذا وقعت من شخص يحمل سلاحا ظاهرا أو مخفا .

٧ - إذا وقعت من شخص يتخذ معة عامة صحيحة أو كاذبة أو يدعى القيام بخدمة عامة .

٨ - إذا وقعت من شخصين فأكثر .

٩ - إذا وقعت من عامل في مكان عمله أو اضرازا بمتووعه أو ممن يحترف النقل على الأشياء المكلف بنقلها أو ممن صاحب صناعة أو حرفة على الأشياء المسلمة له بهذه المعة .

١٠ - إذا وقعت أثناء الحرب على الجرحى ولو من الأعداء .

١١ - إذا وقعت على دابة من دواب الركوب أو الحسار أو الحمل أو على ماشية .

١٢ - إذا وقعت السرقة بطريق النشل .

مادة ٥٧٤ - يعاقب بالسحب على السرقة إذا لم يتوافر فيها أحد الظروف أو الحالات المبينة في المواد السابقة من هذا الفصل .

وبعد سارقا ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من اختلس منقولاً مملوكاً له . كان قد رهته ضماناً لدين عليه أو على غيره .

ويعد سارقاً كذلك ويعاقب بذات العقوبة كل من عثر على شيء أو حيوان مفقود ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام إذا احتسبه بنية تملكه أما إذا احتسبه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك ، فتكون العقوبة الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه .

كما يعد سارقاً ويعاقب بذات العقوبة كل من يستولي بغير حق وبنية التملك على مال ضائع أو وقع في حيازته بطريق الغلط أو الصدفة .

ويجوز أن تبدل بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة الغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه إذا كان المصروق حاصلاً أو ثمار زراعية لم تنقل من الحقل أو الميكان .

مادة ٥٧٥ - يعاقب على الشروع في جنح السرقة بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٥٧٦ - يجوز بالإضافة إلى العقوبات المبينة فسي المواد السابقة من هذا الفصل عقاب الجاني بالجلد السبذي لا تجاوز أربعين جلدة .

كما يجوز عند الحكم بالحبس مدة سنة فأكثر لمراقبة أو شروع فيها أن يحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لاتزيد عن المدة المحكوم بها .

مادة ٥٧٧ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من حرض شخصا لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره على ارتكاب سرقة ولم يرتكبها ويفترض علم الحائى بالسن ما لم يثبت من جانبهم أنه لم يكن يعلم ولم يكن فى مقدوره أن يعلم به .

مادة ٥٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة كل من استعمل أو استخدم سيارة أو دراجة أو أية آلة ميكانيكية أو دابة من دواب الجر أو الركوب أو الحمل بغير موافقة صاحب الحق فى ذلك .

مادة ٥٧٩ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لا تحاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تنساول طعاما أو شرا فى محل عام معد لذلك ولو كان مقيما به أو شغل عرفة فى فندق أو نحوه أو استأجر مركبة معدة للايجار وكان يعلم أنه لا يقدر على دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق عليه من ذلك أو فر دون الوفاء به .

مادة ٥٨٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كسبل من صنع أو قلد أو حاز مفاتيح أو غيرها بقصد استعمالها فى حريمة سرقة أو كان عالما أنها ستستخدم فى ذلك .

وتكون العقوبة الحبس اذا كان الجانى يحترف صنعة هذه الأشياء .

مادة ٥٨١ - يعاقب على الخنخ المنصوص عليها فى هذا الفصل بضعف العقوبة المقررة لها اذا ارتكبها الجانى منتهزا حدوث هياج أو فتنة أو حريق أو أية كارثة أخرى .

مادة ٥٨٢ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من حمل بالقسوة أو بالتهديد أو بأية وسيلة قسرية على سند أو على التوقيع عليه أو التعديل فيه أو على العائنه أو اتلافه .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا نشأ عن الفعل جروح .  
وتكون العقوبة الاعدام اذا نشأ عن الفعل موت شخص .

مادة ٥٨٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من حمل آخر بطريق التهديد كتابة أو شفاهة على تسليم نفود أو منقولات أو ما فى حكمها غير مملوكة له بالكامل .  
وتضاعف العقوبة اذا كان التهديد بافشاء أو اسناد أمور متعلقة بالمعرض أو الشرف ولو كانت صحيحة .  
ويعاقب على الشروع فى هذه الجريمة بعقوبة الجريمة التامة .

مادة ٥٨٤ - لا تجوز اقامة الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل اذا وقعت من الأب وان علا على مال الولد وان نزل كما لا تجوز اقامتها أو اتخاذ اجراء فيها في الجرائم المذكورة اذا وقعت من أحد الزوجين على مال الآخر أو من أحد الفروع على مال الأصول الا ساء على شكوى المحض عليه .

وتنقضي الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليه قبل صدور حكم بات فيها وللمجنى عليه بعد صدوره أن يمنح تنفيذ هذه أو الاستمرار فيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على ما قد يتضمنه الفصل من جرائم أخرى .

### الفصل الثاني - الاحتيال وما في حكمه

مادة ٥٨٥ - يعاقب بالحبس كل من توصل الى الاستيلاء على مال منقول غير مملوك له وحده بالاستعانة بطرق احتيالية أو باخذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في عقار ، أو منقول غير مملوك له وحده وليس له حق التصرف فيه وكذلك من حصل من غيره باحدى هذه الطرق على التوقيع سامعاً أو ختم أو بصمة على سند منشيء أو ناقل أو مقطوع لحق أو توصل الى اتلاف هذا السند أو على تحرير سند بالحقوق أو على احداث تعديل فيه أو تحريره بصورة تتضمن مزاباً ما كان يحصل عليها بغير الاحتيال .

وتضاعف العقوبة اذا كان محل الجريمة مالا أو سندا للدولة أو احدى الجهات المبينة بالمادة ٣٩٢ من هذا القانون .

مادة ٥٨٦ - يعاقب بالحبس كل من انتهب حاجة قاصصة أو محجور عليه أو من حكم باستمرار الوصاية عليه أو استغفل هواه أو عدم خبرته وحصل منه اضراراً بمصلحة أو مصلحة غيره على مال أو سند أو على الغاء سند أو تعديله .

وتضاعف العقوبة اذا كان الجاني هو وليه أو وصيه أو القيم عليه أو من ذي سلطة عليه ويفترض علم الجاني بقصر المجنى عليه أو استمرار الولاية أو الوصاية عليه ما لم يثبت من جانبه أنه لم يكن في مقدوره معرفة الحقيقة .

مادة ٥٨٧ - يعاقب بالحبس كل من أعطي بموئ نية شيكاً ليس له مقابل وفاء كاف وقائم وقابل للمصرف أو اذا استرد بعد اعطائه كل المقابل أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته أو أمر المصوب عليه بعدم صرفه أو كان قد تعمد تحريره أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه .



وبعاقب بذات العقوبة من ظهر لغيره شيكا أو سلمه إليه وهو يعلم بعدم وجود مقابل يفي بقيمته أو أنه غير قابل للمرفه وبالعقاب أيضا بذات العقوبة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه من يحمل غيره على أن يعطيه أو يظهر له أو يعلمه شيكا وهو يعلم عدم وجود مقابل له يفي بقيمته أو أنه غير قابل للمصرف .

ويجوز في الحالة الأخيرة إعفاء من أعطى الشيك أو ظهره أو سلمه من العقوبة إذا رأت المحكمة محلا لذلك .

مادة ٥٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين المسحوب عليه الشيك إذا قرر عمدا وعلى خلاف الحقيقة عدم وجود رصيد قابل للمصرف أو وجود رصيد أقل من القائم لديه فعلا .

مادة ٥٨٩ - تسرى أحكام المادتين السابقتين على الشيكات البريدية .

مادة ٥٩٠ - يحوز عند الحكم على العائد بالنسبة للجرائم الواردة في هذا الفصل أن يحكم عليه بالوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة الأصلية المحكوم بها عليه .

مادة ٥٩١ - يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٥٩٢ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٨٥ ، ٥٨٧ منه .

### الفصل الثالث - خيانة الأمانة

مادة ٥٩٣ - يعاقب بالحبس كل من حاز مالا منقولاً مملوكاً لغيره بناء على عقد ودعة أو عارية أو إيجار أو رهن أو وكالة أو أي عقد آخر يلزمه بالمحافظة على المال ورده عيناً أو باستعماله في أمر معين لمنفعة مالكه أو غيره ، أو حيازته بناء على نص في القانون أو حكم قضائي ، استولى عليه بنفسه أو تصرف فيه كمالك له أو أتلفه عمداً .

ويعتبر في حكم المال المنقول السندات المثبتة لحقوق أو المبرئة للذمة من حق وكذلك الأوراق المثبتة لحالة قانونية أو اجتماعية والأوراق ذات القيمة الاعتبارية أو الأدبية .

ويعتبر في حكم الوكيل الشريك الحائز للمال المشترك والفضولي الحائز لمال غيره .

ولا يبدأ سريان تقادم الدعوى الجنائية في هذه الجريمة إلا من تاريخ علم المجنى عليه بالواقعة وبمركبها ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

مادة ٥٩٤ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة .

### الفصل الرابع - اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة

مادة ٥٩٥ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كـل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جريمة مع علمه بذلك متى كان من غير المساهمين فيها .

وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

مادة ٥٩٦ - إذا بادر المخفي في حكم المادة السابقة إلى اخبار جهة الاستدلال أو التحقيق عن مرتكب الجريمة التي نطقت منها الأشياء المخفاة قبل البدء في التحقيق الابتدائي حاز للمحكمة اعفائه من العقوبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا مكن المخفي الجهة المختصة بعد بدء التحقيق الابتدائي من القبض على مرتكب الجريمة .

مادة ٥٩٧ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٥٩٥ منه .

### الفصل الخامس - المراااة والاستغلال

مادة ٥٩٨ - يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز سنتين كل من أقرض نقودا بفائدة ظاهرة كانت أو خفية .

مادة ٥٩٩ - يعاقب بالحبس على الاقراض في الحاليتين :

١ - كل من اعتاد اقرض النقود بفائدة ظاهرة أو خفية .

ويعد اعتيادا الاقراض بالفائدة المذكورة أكثر من مرة خلال الثلاث سنوات السابقة على القرض الأخير ولو تغاير المقترض

٢ - كل من أقرض نقودا بفائدة ظاهرة أو خفية منتهزا فرصة حاجة المقترض أو ضعفه أو هواه أو كونه قاصرا أو غيبس مكتمل الأهلية .

ويغترض علم الجاني بمن المقترض ما لم يثبت أنه لم يكن يعلم أو في مقدوره أن يعلم حقيقة سنه .

مادة ٦٠٠ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم المبينة في هذا الفصل .

### الفصل السادس - الافلاس

مادة ٦٠١ - يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات كل تاجر حكم نهائيا بشهر افلاسه في احدى الأحوال الآتية :

- ١ - اذا أخفى دفاتره التجارية أو أتلغها أو غيرها .
- ٢ - اذا أخفى أو أتلغ ماله أو جزءا منه اضارا بدائنيه .

٣ - اذا اعترف بديون صورية أو جعل نفسه مدينا بشئ منها سواء كان ذلك في دفاتره أو ميزانيته . أو غيرها من الأوراق أو في اقراره الشفاهي أو بامتناعه عن تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك .

مادة ٦٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كسبل تاجر حكم نهائيا بشهر افلاسه يكون قد تسبب بتقصيره في خسارة دائنيه في احدى الحالات الآتية :

- ١ - اذا كانت مصاريفه الخاصة أو العائلية باهظة بالنسبة الى موارده .

٢ - اذا أنفق مبالغ باهظة في المقامرة أو المضاربات الوهمية أو أعمال الحظ والنصب .

٣ - اذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها ففسى السوق أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يؤدي الى الخسارة الكبيرة ليحصل على المال حتى يؤخر شهر افلاسه .

٤ - اذا أقدم بعد التوقف عن الدفع عن ايفاء دائن - اضارا مباشر دائنيه .

مادة ٦٠٣ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بالغرامة التي لاتتجاوز مائتي جنيه كل تاجر حكم نهائيا بشهر افلاسه للتقصير في احدى الحالات الآتية :

- ١ - اذا اشترط لمصلحة الغير بدون عوض ، تعهدات كبيرة بالنسبة الى موارده المالية عند التعهد .

٢ - اذا لم يملك دفاتر تجارية أو كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة لا يعرف منها حقيقة ماله من حقوق وما عليه من التزامات أو لم يقم بالجرد حسب قانون التجارة .

٣ - اذا لم يراع القواعد المتعلقة بتنظيم السجل التجاري .

٤ - اذا لم يقدم اقرارا بتوقفه عن دفع ديونه التجارية في الميعاد المبين في قانون التجارة أو لم يقدم ميزانيته أو ثبت عدم صحة البيانات المقدمة منه حين توقفه عن الدفع وفقا للقانون المذكور .

٥ - إذا لم يتوجه بشخصه الى قاضي التفليس ، عند طلبه أو لم يقدم له البيانات التي يطلبها أو إذا ظهر عدم صحة تلك البيانات .

٦ - إذا سمح بعد توقفه عن الدفع بمزية خاصة لأحد الدائنين بقصد الحصول على موافقته على الطح .

٧ - إذا تكرر افلاسه قبل الوفاء بالتعهدات المترتبة على طح سابق .

مادة ٦٠٤ - يحكم على رئيس كل شركة تجارية أو عضو بمجلس إدارتها أو مديرها بالعقوبات المقررة في المادة ٦٠١ من هذا القانون إذا ثبت ارتكابه أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة المذكورة أو ساعد على توقف الشركة عن الدفع بإعلانه ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بنشره ميزانية غير صحيحة أو بتوزيعه أرباحا وهمية أو بأخذ بطريق الخش مبالغ أو مزايا عينية أكثر من المنصوص عليها في عقد الشركة .

ويعتبر في حكم مدير الشركة :

- ١ - الشريك الموصى إذا اعتاد التدخل في أعمال الشركة .
- ٢ - أعضاء مجلس المراقبة ومراقب حسابات الشركة .

مادة ٦٠٥ - يحكم على كل شخص من المذكورين في المادة السابقة بالعقوبة المقررة في المادة ٦٠٢ من هذا القانون إذا توافرت حالة من الحالات الآتية :

١ - إذا ارتكب باسم الشركة ولحسابها أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٦٠٢ ، ٦٠٣ من هذا القانون حسب الأحوال .

٢ - إذا أغفل عمدا نشر عقد الشركة بالطريقة التي نص عليها القانون .

٣ - إذا ارتكب عملا مخالفا لنظام الشركة أو صادق عليه .

مادة ٦٠٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون . كل من :

١ - اختلس أو أخفى مالا للمفلس ولو كان زوجا له أو من أصوله أو فروع .

٢ - تدخل من غير الدائنين في مداورات الطح بطريق الخش أو قدم أو أثبت بذات الطريق ديونا مبررة باسمه أو باسم غيره .

٣ - يزيد بطريق الغش قيمة دينونه أو اشترط لنفسه مع المفلس أو مع غيره مزية خاصة نظير إعطاء صوته في مسدوات الطلح أو التقلية أو وعد بإعطائه ، أو يعقد اتفاق خاص بالمنفعة اضرازا بباقي الغرماء .

مادة ٦٠٧ - يحكم القاضي فضلا عن العقوبات السابقة بنشر الحكم الصادر بالادانة في جريدة من الجرائد المنصوص عليها في هذا الفعل بنشر ملخص الحكم بالوسيلة التي يراها مناسبة وذلك على نفقة المحكوم عليه .

### الفصل السابع - التخريب والتعيب والاتسلاف

مادة ٦٠٨ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه كل من أتلف أو خرب مالا ثابتا أو منقولاً من أي نسوع ليس مملوكا له وحده أو جعله غير صالح للاستعمال أو عطله بأيّة طريقة أو أنقص قيمته أو فادته أو شرع في شيء من ذلك .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات اذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ - اذا وقعت الجريمة من عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو بطريق العنف أو القوة أو التهديد باستعمال السلاح قبل أحد الأشخاص .

٢ - اذا كان من شأن الجريمة تعريض حياة الناس أو ممتلكاتهم أو أمنهم للخطر .

٣ - اذا كان من شأن الجريمة تعطيل مرفق عام أو أعمال مصلحة ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن المؤقت اذا توافر في الجريمة أكثر من ظرف من الظروف السابقة .

مادة ٦٠٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه كل من تسبب باهماله أو عدم تبصره أو عدم مراعاة القوانين في إتلاف أو تخريب ماله ثابت أو منقول ليس مملوكا له وحده ، أو تسبب بالإهمال في جعله غير صالح للاستعمال أو في تعطيله أو في انقاص قيمته أو فادته .

### الفصل الثامن - قتل الحيوان والاضرار به واتلاف النبات

مادة ٦١٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من قتل عمدا بدون مقتض دابة من دواب الركاب أو الجر أو الحمل أو ماشية أو أضربها اضرارا جسيما ينقص من فائدتها أو نقل اليها مرضا معديا .

ويعاقب بذات العقوبة من أتلف أو سم سكا في البحر أو في مورد أو مجرى ماء أو حوض .

مادة ٦١١ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من الحيوانات المصانعة أو الداجنة أو الطير أو مجموعة من النحل من غير ما ذكر في المادة السابقة أو أضربه اضرارا جسيما ينقص من فائدته أو نقل اليه مرضا معديا .

مادة ٦١٢ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل من تسبب بفضله في موت حيوان من الحيوانات المذكورة بالفقرة الأولى من المادة ٦١٠ أو الاضرار به اضرارا جسيما .

مادة ٦١٣ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لاتجاوز مائتي جنيه كل من قطع أو أتلف بأية كيفية شجرة أو طعما في شجرة أو أتلف زراعا قائما أو حقلا ميسورا أو بث فيه نباتا ضارا .

مادة ٦١٤ - يعاقب بالحبس كل من يرتكب ليلا احدي الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل .

واذا ارتكبت الجريمة بطريق العنف أو التهديد باستعمال السلاح قبل أحد الأشخاص أو كان الجناة ثلاثة أشخاص على الأقل أو كان الجاني يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبئا أو انتهب فرصة قيام اضطراب أو فتنة أو كارثة تكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على سبع سنوات وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا ترتب على الجريمة موت شخص .

مادة ٦١٥ - يعاقب على الشروع في الجناح المنصوص عليها في هذا الفصل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٦١٦ - يجوز للمحكمة فضلا عن العقوبات المتقدمة الحكم بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة مدة لاتجاوز مدة العقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها .

## الفصل التاسع - انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على

### الحبس

مادة ٦١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب سبب أحد الأفعال الآتية :

١ - الدخول في مكان مكمون أو معد للسكنى أو أحجب ملحقاته أو محل معد لحفظ المال أو عقار خلافا لأرادة الحائز له في غير الأحوال المأذون بها قانونا .

٢ - البقاء في مكان مما ذكر بالفقرة السابقة خلافا لأرادة الحائز أو من له الحق في إخراجه منه أو الاختفاء عمن أعين من له هذا الحق .

٣ - البقاء في مكان من الأماكن المتقدم ذكرها بعهد انتهاء مدة الحيازة أو سندها أو بعد فسخ سندها أو إبطاله أو الغائه لأي سبب أو تجردها من السند القانوني ويستوى في الجاني أن يكون صاحب الشأن ابتداء في الحيازة التي انتهت مدتها أو سندها أو فسخ سندها أو إبطال أو الفسخ ، أو من يخلفه .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الغرض من الدخول أو البقاء أو الاختفاء أو الوجود منع الحيازة أو ارتكاب الجريمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة المرتكبة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ليل أو بطريق العنف على شخص أو بطريق الكسر أو التسور أو استعمال مفتاح مصطنع من الخازج أو بالإكراه أو باستعمال سلاح أو التهديد باستعماله أو من ثلاثة أشخاص على الأقل أو باتخاذ صفة عامسة صريحة أو كاذبة أو بادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامسة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على العنف أو الإكراه أو استعمال السلاح موت إنسان .

مادة ٦١٨ - كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لتوقف خيري أو لأحدى الجهات الممينة فسيبي المادة ٣٩٢ من هذا القانون وذلك بزراعتها أو غراسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة ، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلويح الأتربة على نفقته .

فإذا وقعت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم اقترارات أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في حالة توافر أحد الظروف المشار إليها فيها .

مادة ٦١٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى بآية صوره على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للغير وذلك بزرعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها أو الانتفاع بها .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الغرض من التعدي منزع الحيازة أو ارتكاب جريمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة ليلا أو بطريق العنف أو بطريق الكسر أو التسلل أو استعمال مفتاح مطعن من الخارج أو بالإكراه أو باستعمال سلاح أو بالتهديد باستعماله ، أو من ثلاثة أشخاص على الأقل أو باتخاذ صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو ببلدعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على العنف أو الإكراه أو استعمال السلاح موت انسان .

ويحكم على الجاني برد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو رده مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته .

مادة ٦٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه كل من أتلف أو نقل أو أزال أو غير فسي محيط أو علامة أو حد متخذة لتعيين حدود الملكية العقارية أو الفعل بينهما .

وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة بقصد اغتصاب العقار أو جزء منه وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا وقعت الجريمة المرتكبة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة بطريق العنف أو استعمال السلاح أو التهديد باستعماله أو كان الجاني ثلاثة أشخاص على الأقل أو كان الجاني يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبئا أو انتهر فرصة قيام اضطراب أو فتنة أو كارثة وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على العنف أو استعمال السلاح موت انسان .

مادة ٦٢١ - يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المسمود السابقة من هذا الفصل أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص ، لأصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الاكثسر بتأييده أو بتعديله أو بالامتناع .



ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أن المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو إلغاؤه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بالإلزام لاقامة الدعوى .

مادة ٦٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيه .

١ - كل من دخل في أرض مهيأة للزراعة أو مبدورة أو بها زرع قائم أو بستان أو حديقة أو مرفى شيء منها أو ترك دابة أو ماشية أو حيوانا من أي نوع تمر منها أو ترعى فيها بغير إذن صاحب الشأن .

٢ - كل من ألقى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو سائلة أو مخلفات من أي نوع على عربات أو أماكن أو عقارات أو منقولات أو أي شيء متى كانت هذه الأشياء مطوكة لغيره .

### الباب الثالث عشر

#### القمار وأوراق النسيب

مادة ٦٢٣ - يعاقب بالحبس كل من أعد أو هيا أو أدار مكانا لألعاب القمار أو اشترك في تنظيمه أو في الإشراف عليه أو في إعداد وسائله .

ويسرى هذا الحكم على المحل العام والخاص إذا كان قد أعد لهذا الغرض ولو كان الدخول إليه مقصورا على مجموعة معينة من الناس .

ويعاقب بذات العقوبة صاحب المحل العام والخاص إذا أذن بفتح القمار فيه .

مادة ٦٢٤ - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من قام في محل مما ذكر أو في محل عام أبدا كان نوعه .

مادة ٦٢٥ - يعد من ألعاب القمار كل لعبة يكون احتمال الكسب والخسارة فيها مرده إلى الحظ أكثر منه إلى المهارة .

مادة ٦٢٦ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٢٣ من هذا القانون كل من وضع أو عرض للبيع شيئاً ممن أوراق الحظ أو النسيب .

مادة ٦٢٧ - فضلا عن العقوبات السابقة تحكم المحكمة بمصادرة الأموال والنقد والامتنعة المستخدمة في الجريمة وغلسق المحل مدة لاتجاوز مدة العقوبة المحددة بها ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحق الغير الحسن النية .

### الباب الرابع عشر

### الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمقلقة للراحة والمعرضة للخطر

مادة ٦٢٨ - يعاقب بغرامة لاتجاوز مائة جنيه .

١ - كل من ألقى في النيل أو الشرع أو المصارف أو مجارى المياه أو غيرها من الموارد المائية أو الطرق العامة شيئاً من جثث الحيوان أو المواد المضرة بالصحة العامة أو القاذورات أو المواد التي تتوَق استخدام هذه السبل والطرق فيما تملح له .

٢ - كل من ألقى قاذورات أو مواد طيبة أو سائلة أو مضرة على انسان أو حيوان غيره أو ماله ولو بغير احتياط .

٣ - كل من حفر حفرة في الطريق العام بغير اذن ممن الحجة المختصة .

٤ - كل من لم يضع أو أهل في وضع مصباح على مسواد أو أشياء أضعها أو تركها في الطريق العام أو حفرة حفرها فيه .

٥ - من ركض في الجهات الآهلة بالسكان خيلا أو دواباً أو تركها تركض فيها .

٦ - من ترك في الطرق أو الأماكن العامة أو الحقول شيئاً من الآلات والألحقة التي من شأن الاستعانة بها في تهريب ارتكاب الجرائم .

٧ - كل من ترك مجنوناً أو عديم التمييز في رعايته يهيم على وجهه في الطريق العام أو الأماكن المطروقة .

٨ - كل من كان في حوزته حيوان مفترس أو مؤذ فاطلقه .

٩ - كل من حرش كلباً في حوزته على انسان أو لم يبرده

١٠ - من أهل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل أو وسائل الصرف الصحي متى كان من شأن ذلك تعريض النفس والأموال للخطر .

- ١١ - من الذهب أو المطلق حوائج أو أعيرة نارية أو نحوها متى كان من شأن ذلك تعريض النفس والأموال للخطر .
- ١٢ - من حمل منه ليلاً لقط أو فوضاً تقلق راحة الناس .
- ١٣ - كل من اغتسل في طريق عام أو مكان مطهر .
- ١٤ - كل من أطفأ أنوار المصابيح المعدة لإضاءة الطريق العامة .

مادة ٦٢٩ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من كان في حوزته لأي سبب دواب أو ماشية أو حيوان من أي نوع مشتبه في إصابته بأمراض معدية أو معتبرة كذلك من الحبة الصحية المختصة ولم يبادر بالإبلاغ عنها أو ترك حيواناً منها يخالط حيواناً سليماً لغيره .

مادة ٦٣٠ - يعاقب على مخالفة اللوائح الصادرة من الجهات المختصة بالعقوبات المنصوص عليها فيها بشرط ألا تتجاوز عشرة جنيهات فإن كانت العقوبة زائدة عن هذا الحد وجب إزالتها البسه .

فإذا كانت اللائحة لم تحدد العقوبة فتكون عقوبة ——— يخالفها لاتجاوز خمسة جنيهات .

---

تعويض الأخطاء المطبعية

رقم الحاشية	السطر أو الحاشية	الخطأ	الصواب
٣٧	٣	منـــــــــــــــــ	منـــــــــــــــــ
٤٦	٦	ووالزائـــــــــي	والزائـــــــــي
٤٦	١١	وكل منهما	في كل منهما
٤٨	٧	الزائـــــــــي	الزائـــــــــي
٥٤	٥	مجرمـــــــــ	مجرمـــــــــ
٥٦	٧	يعكـــــــــ	يعكـــــــــ
٥٩	حاشية (١)	يعـــــــــد	يعـــــــــد
٦٤	٧	عفـــــــــور	عفـــــــــور
٦٨	٧	أحـــــــــد	أحـــــــــد
٨١	١	اليـــــــــد	اليـــــــــد
٨٣	حاشية (١)	أو ينفو في الأرض	أو ينفو من الأرض
٨٤	٣	شروطـــــــــا	شروطـــــــــا
٨٥	٣	اذ يـــــــــون	اذا كـــــــــون
٨٥	٧	مثـــــــــل	قبـــــــــل
٨٥	٩	تنفـــــــــيذا	تنفـــــــــيذا
٩٣	٩	عـــــــــرض	للعـــــــــرض
٩٤	١	بالرـــــــــضـــــــــا	بالرـــــــــضـــــــــا
٩٨	حاشية (٢)	بهنـــــــــي	بهنـــــــــي
١٠٥	١٠	تفنيـــــــــد	تفنيـــــــــد
١٠٧	٥	ووفـــــــــاء	أما ووفـــــــــاء
١٠٩	٣	أو وليـــــــــه	أو من وليـــــــــه
١٢٥	٨	لا تعمـــــــــح	لا تعمـــــــــح
١٢٧	١٣	القـــــــــد	القـــــــــد
١٢٧	١٣	فتمتـــــــــد	نعتـــــــــد
١٣٧	١٦	وتحمـــــــــد	وتحمـــــــــد

(تابع) تصويب الأخطاء المطبعية

رقم المحيلة	السطر أو الحاشية	الخطأ	المصواب
١٣٧	١٦	فاقاطا لحد	فاقاط الحد
١٣٧	١٧	لهو	هو
١٥٦	٨	تحطبست	تحققست
١٦٨	٧	أو العيديسن	أو بدء العيدين
١٧٠	١٣ من الحاشية	احصساب	حساب
١٧٢	٧	كأطية أو تبعية	أطية كانت أو تبعية
١٧٥	١	النقاسي	النقاس
١٧٥	هامش (١)	لحديثد	تحدثد
١٧٦	٢	التعزيرة	التعزيرة
١٧٩	٩	تجسسي	تجسس

## المراجع الأساسية

### أولا : في الشريعة الإسلامية :

- الماوردي : الأحكام السلطانية - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة .
- الامام ابن رشد : " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " الطبعة الأولى - مطبعة الجمالية .
- ابن تيمية : " السياسة الشرعية " مطبعة دار الشعب - ١٩٧١ .
- أبو العباس الرملي : " نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " الطبعة الأولى - مطبعة البابي الحلبي .
- اسحق الشيرازي : " المهلب " الطبعة الأولى ، مطبعة البابي الحلبي .
- الخطاب : " مواهب الجليل شرح مختصر خليل " الطبعة الأولى - مطبعة السعادة .
- ابن عابدين : " حاشية رد المحتار على الدرالمختار " الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية .
- ابن الهمام : " شرح فتح القدير " ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية .
- الامام الشافعي : " الأم " الطبعة الأولى - مطبعة بولاق .
- الدردير : " الشرح الكبير " الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية .
- ابن القيم الجوزية : " اعلام الموقعين من رب العالمين " الطبعة الأولى - مطبعة الكردى .
- علاء الدين الكاساني : " شرح بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " الطبعة الأولى - مطبعة الجمالية .
- شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن قدامس : " الشرح الكبير على متن المقنع " الطبعة الأولى - مطبعة المنارة .

- محمد عبدالله ابن قدامة : " المغنى على مختصر الخرقى " الطبعة الأولى - مطبعة المنار .
- فخر الدين عثمان بن على الزيلعى : " تبهيــــــــــــن الحقائق شرح كنز الدقائق " الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية .
- أبى عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى " الجامع لأحكام القرآن " .

---

■ عبدالقادر عودة : " التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى " الاسكندرية ، دار نشر الثقافة - الطبعة الأولى - ١٩٤٩ .

■ الامام محمد أبو زهرة : " الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى " القاهرة - دار الفكر العربى ( التاريخ غير مذكور) .

■ الدكتور على صادق أبوهيف : " الدية فى الشريعة الاسلامية وتطبيقها فى قوانين وعادات مصر الحديثة " رسالة دكتوراه - الجامعة المصرية - مطبعة على عنانى - ١٩٣٢ .

■ الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى : " مصادر الحق فى الفقه الاسلامى " - دراسة مقارنة بالفقه الغربى " الجزء الأول - دار مصر للطباعة - ١٩٥٣ .

■ الدكتور عبدالعزيز عامر : " التعزير فى الشريعة " رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - ١٩٥٥ .

- الدكتور أحمد فتحي بهنس "القصاص في الفقه الاسلامي"  
القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة  
الثانية ، ١٩٦٩ .
- "الدية في الشريعة الاسلامية" - بيروت - دار  
الشروق - الطبعة الثانية - ١٩٨٢ .
- المستشار علي منصور : " نظام التجريم  
والعقاب في الاسلام مقارنة بالقوانين الوضعية "  
المدينة المنورة مؤسسة الزهراء للايمان والخير -  
الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .
- الدكتور عبدالحميد متولي : " الشريعة الاسلامية  
كمصدر اساسي للدستور " الاسكندرية - منشأة  
المعارف ، الطبعة الثانية - ١٩٧٥ .
- "بحوث اسلامية " الاسكندرية ، منشأة المعارف  
- ١٩٧٩ .
- الدكتور عوض محمد : " دراسات في الفقه الجنائي  
الاسلامي " الاسكندرية - دار المطبوعات الجامعية ،  
١٩٧٧ .
- الدكتور محمد محيي الدين عوض : " القانون الجنائي  
في الشريعة الاسلامية " مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .
- الدكتور فتحي المبرصاوي : " دراسة تطبيق الشريعة  
الاسلامية في مصر " دار الفكر العربي - ١٩٨١ .
- الإمام محمود شلتوت : " الاسلام عقيدة وشرعية "  
بيروت - دار الشروق - ١٩٨٢ .



ثانياً : في القانون الجنائي الوضعي :

- الدكتور أحمد محمد خليفة : " النظرية العامة للجريمة " القاهرة - دار المعارف - ١٩٥٩ .
- الدكتور السيد مصطفى السيد : " الأحكام العامة في قانون العقوبات " القاهرة - دار المعارف - الطبعة الرابعة - ١٩٦٢ .
- الدكتور محمد عوض الأحوال : " انقضاء سلطنة العقاب بالتقادم " رسالة ، جامعة القاهرة - ١٩٦٤ .
- الدكتور رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي - الاسكندرية - منشأة المعارف - الطبعة الثالثة - ١٩٧١ .
- الدكتور طلي راشد : " القانون الجنائي " القاهرة - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٩٧٤ .
- الدكتور رؤوف عبید : " مبادئ القسم العام ضمن التشريع العقابي " القاهرة - دار الفكر العربي - الطبعة الرابعة - ١٩٧٩ .
- الدكتور سامون محمد سلامة " قانون العقوبات " القسم العام " القاهرة - دار الفكر العربي .
- الدكتور أحمد فتحي جرور : " الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام " القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٨١ .
- الدكتور محمود تاجب عيسى : " شرح قانون العقوبات القسم العام " القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٨٢ .

- الدكتور محمود محمود معطى : " أصول قاضى -  
العقوبات فى الدول العربية " القاهرة - دار النهضة  
العربية - ط ٢ - ١٩٨٢ .
- الدكتور عبدالرؤف مهدى : " شرح القواعد العامة  
لقانون العقوبات " القاهرة ١٩٨٢ .

#### ثالثا : المقالات :

- الدكتور على راشد : " أسوأ على مشروعات التقنين  
الجنائى الاجتماعى " مجلة العلوم القانونية  
والاقتصادية - عدد يناير ١٩٦٧ ص ١٢٩ .
- الدكتور محمد بدر : " تاريخ القانون المصرى فى  
العصر الفرعونى " مجلة العلوم القانونية والاقتصادية  
- العدد الأول - يناير ١٩٧٢ ص ٢٨١ .
- الدكتور حسين توفيق رضا : " تطبيق الشريعة  
الإسلامية على حقوق الأفراد فى قانون العقوبات  
المصرى " مجلة مصر المعاصرة - العدد ٢٥٩ - يناير  
١٩٧٥ - ص ٧٢ .
- الدكتور محمود نجيب حنى : " الحق فى بيان  
العرض " دراسة مقارنة فى الشريعة الإسلامية  
والقانون الجنائى المصرى الوضعى " مجلة القانون  
والاقتصاد - ١٩٨٠ - ص ٢١ .
- " قانون العقوبات الإسلامى وقانون العقوبات الوضعى -  
نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف " بحث مقدم إلى  
المؤتمر العلمى الثالث عشر لقانون العقوبات  
( القاهرة ١ - ٧ أكتوبر ١٩٨٤ ) .

■ الدكتور عز الدين مبدالله : " لغة القانون في مصر "  
مجلة القانون والاقتصاد - عدد خاص صدر بمناسبة  
العيد المئوي لكلية الحقوق بجامعة القاهرة -  
١٩٨٢ ص ٧٥٥

رابعاً : الدوريات :

■ المجلة الجنائية القومية - عدد خاص حول  
"المشاكل المعاصرة للتجريم والعقاب" المجلد  
١٩ - مارس / يوليو ١٩٧٦

خطة البحث

رقم الصفحة

٥	..... مقدمة
	<u>الفصل الأول</u>
	دراسة تاريخية لمكانة الشريعة
١٥	الإسلامية في النظام الجنائي المصري
١٦	المبحث الأول : من الفتح الإسلامي الى ولاية محمد علي
	المبحث الثاني: من ولاية محمد علي الى الإصلاح
١٧	التشريعي والقضائي سنة ١٨٨٣ ..
	المبحث الثالث : من وضع التقنينات الحديثة سنة
٢٢	١٨٨٣ الى اليوم .....
	المطلب الأول: موقف المدونات العقابية
٢٣	المختلفة من الشريعة الإسلامية
	المطلب الثاني: موقف الدساتير المصرية من
٣٢	الشريعة الإسلامية
	<u>الفصل الثاني</u>
	دراسة تحليلية لبعض جوانب التجديد
٣٥	في <u>المشروع</u>
٣٥	..... المبحث الأول : في مجال التجريم
٣٦	..... المطلب الأول : جرائم الحدود والقصاص
٣٦	..... أولا : الحدود .....
٣٨	..... ١ - حد الردء .....
٤٠	..... ٢ - حد الشرب .....
٤٣	..... ٣ - حد الزنا .....
٦٢	..... ٤ - حد القذف .....
٦٩	..... ٥ - حد السرقة .....
٨١	..... ٦ - حد الحرابة .....
٨٦	..... ثانيا : القصاص .....



رقم الصحيفة

- خامسا: هل تعمل بالتقويم الهجرى أم بالتقويم  
الميلادى؟ ..... ١٦٥
- المبحث الثانى : العيوب الشكلية ..... ١٧١
- أولا: العيوب التى تشوب التبويب ..... ١٧١
- ثانيا: العيوب التى تشوب الصياغة ..... ١٧٦

الفصل الرابع

- الضوابط اللازمة لتطبيق الشريعة الإسلامية ..... ١٨٤
- المبحث الأول: ضرورة مراجعة مشروع قانون العقوبات  
الإسلامى ..... ١٨٤
- المبحث الثانى: دور الدولة فى اعداد المجتمع الإسلامى ..... ١٨٧
- المبحث الثالث: دور علماء القانون وعلماء الشريعة  
فى العمل على تطبيق الشريعة  
الإسلامية ..... ١٩٦
- ملحق : نصوص مشروع قانون العقوبات الإسلامى ..... ٢٠١
- تعويب الأخطاء المطبعية ..... ٢٣٠
- المراجع الأساسية ..... ٢٣٢
- خطة البحث ..... ٢٣٨

رقم الايداع بدار الكتب

٢٧٥٣ لسنة ١٩٨٥ •



ت ٤٦٧٢٢٢







